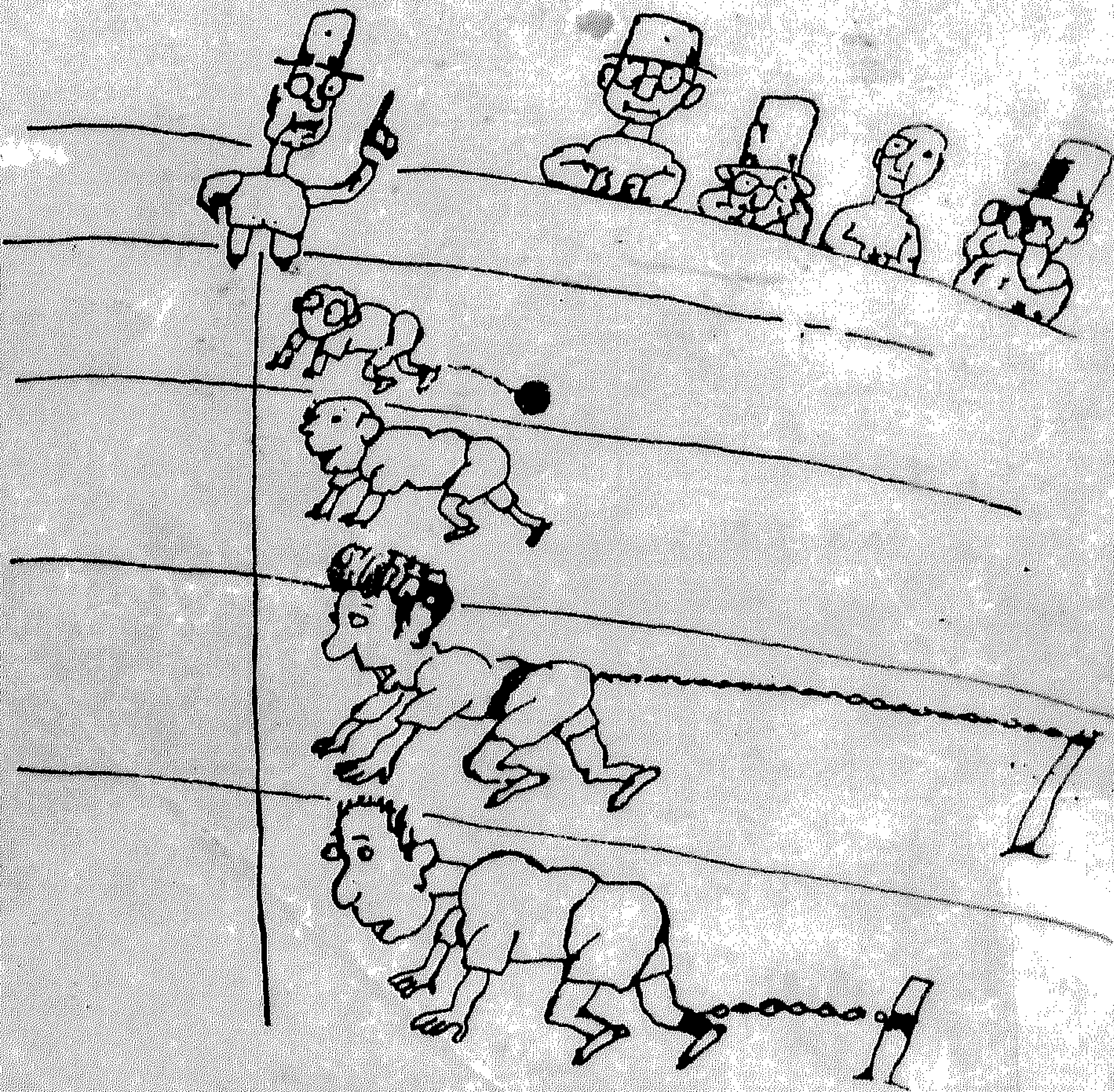
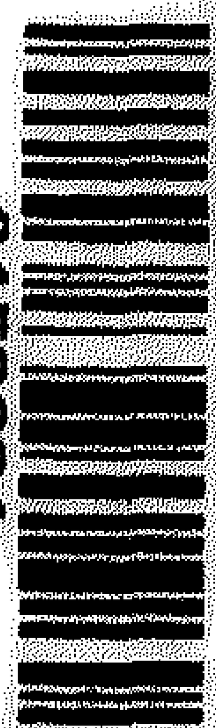
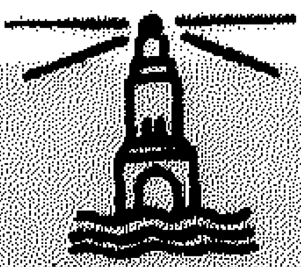
دكتور شبل بدران

الثورة والتعليم



تحنا المدرسة أمام الجميع ، فليصل إلى الغاية من كانت لديه ,, القدرات ,, (*) ... !





١٩٨٥

دار المعارف

الثـــورة والتعـــليم

الثورة والتعليم

دراسة فى العلاقة بين السياسة التعليمية والتنمية

دكتور

شبل بدران



دار المعارف

تصـــــــــدير

منذ عام ١٩٥٢ والجدل والنقاش لم ينته بعد ، حول طبيعة الثورة ، هل هى ثورة أم انقلاب ؟ أم انقلاب تحول الى ثورة ؟ وحـــول الطموحات التى لم تحققها ، وحول ما حققته من انجازات وانحيازات نحــو الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة • ولقد شمل الجدل الماركسيون والناصريون والوفديون ، والاخوان المسلمين ، وتضاربت وجهات النظر ، وهذا أمــر طبيعى ، نظرا لاختلاف المنطلقات الايديولوجية والمنهجيـــة التى تحــكم وجهات النظر هذه • ونحن هنا لسنا بصدد حسم هذه الخلافات والتباينات، ولكن بصدد طرح وجهة نظر موضوعية •

لقد تم انجاز العديد من الدراسات والبحوث على الصعيد الاقتصادى السياسى والاجتماعى ، ولم يتم حتى الان انجاز قدر كاف من الدراسات حول المجال التربوى ، وانجازات الثورة التعليمية • وعلى الرغم من قلة الدراسات التى ما زالت حبيسة فى أدراج المكتبات داخل الجامعات المصرية، الا أن بعض هذه الدراسات قد أنجز أخيرا • الا أن المجال التعليمى ما زال بكرا ، ولم تعمق الدراسات الحبيسة والمنشورة أهم اتجاهات الثورة فى مجال التعليم ، حيث أن بعض هذه الدراسات جاء يحقق أهداف دعائيـــة دفاعا عن الثورة ، والبعض الآخر كان يحقق أهداف متناقضة مع الثورة ، فبعدت معظمها عن الموضـــوعية •

ومن هنا فان هذه الدراسة ، تعبر عن وجهه نظر نقديه ، فى تقـــويم ثورة ٢٣ يوليو فى مجال التعليم ، ليس من باب النقد الخارجى ، ولكن من باب النقد الداخلى والموضوعى للثورة فى هــذا المجــال ، واضــعين كل الحقائق والبيانات بأمانة كاملة آملين أن تتوالى الدراســات والبحــوث

لتقويم هذه الفترة الهامة من تاريخ الشعب المصرى ، ومسيرته نحو التقدم والازدهار •

ولعل ما اتسمت به هذه الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٧) فيما يتعلق بالتعليم هو طرح شعار المجانية ، وبدا الامر كما لو أن الدولة تطور التعليم وتتيحه لفئات أوسع من الشعب ، كهدف فى حد ذاته — منزه عن الغرض — وكحق طبيعى من حقوق الانسان وكخدمة دون مقابل ، الا أن التعليم بمجانيته والتوسع فيه — بصفة أولية ضرورة حتمية لتلبية احتياجات الاقتصاد القومى فى التوسع فى الانتاج — بما يعنى اتساع دائرة التقسيم الاجتماعى للعمل — كما ونوعا — بمعنى الاحتياج الى تخصصات جديدة والى كم متزايد يشغل هذه التخصصات — سواء كان ذلك فى الفروع العلمية والتكنولوجية بمجالاتها المختلفة أم مروع الادارة السكرتارية والقضاء والخدمات الطبية وغيرها • ولقد أدى التوسع السريع فى التعليم فى الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى الى ما يلى :

١ — التضخم فى عدد الخريجين سواء فى الشهادات العالية أو المتوسطة — بما يفيض عن العدد الفعلى المطلوب فى العملية الانتاجية واحتياجات التنمية الاجتماعية — مما خلق فائضا واسعا ومتزايدا يشكل بطالة مقنعة وعبئا على الدخل القومى •

٢ — ينطوى هذا التضخم على ضحالة تعليمية وعلمية وثقافية نتجت عن هذا التضخم فلقد كانت وجهة نظر الدولة وهدفها من هذه العملية تلبية الاحتياجات المتزايدة للانتاج — وتجد وجهة النظر تلك إنعكاسها لدى الطلاب وأولياء الامور فى صورة عكسية وهى تلبية الاحتياجات المعيشية

لطالب العلم ولاسرته وبحثا عن المركز الاجتماعى بعيدا عن روح العلم والثقافة والكفاءة — أى فى النهاية كما بلا كيف حقيقى •

٣ — انحياز الرأى العام الشعبى فيما يتعلق بالتعليم ، ناحية الميادين التى يفضلها المجتمع وتفضلها الدولة وتحبذها — مثل مجالات التعليم العسكرى والطب والهندسة والعلوم — مما خلق صراعا تنافسيا حادا من أجل الوصول للمقعد الدراسى مهما كان الثمن بصرف النظر عن القيمة العلمية — فالمقصود لدى الطالب هو المركز الاجتماعى الذى تمثله تلك الميادين • ولقد كانت هذه المسألة أحد الاسباب لظاهرة الدروس الخصوصية كعامل مساعد على التفوق الدراسى أو حتى الوصول للمستوى الذى يسمح بالوصول للمقعد الدراسى المرغوب فيه •

٤ — ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والتكنيكية حيث تضيق المجالات المحلية عن استيعابها بالاضافة الى تدخل عوامل أخرى غير الكفاءة والعلمية فى تحديد الموقع المناسب وشغله ، وأهم هذه العوامل ترجيح كفة أهل الثقة دون أهل الخبرة مما رسخ السيطرة الادارية البيروقراطية على المجالات العلمية والثقافية — ومثلت ولا زالت تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات ناتجا قوميا ضائعا ومفقودا بعيدا عن خدمة المجتمع والدولة •

هذه هى أهم سمات الاوضاع الحالية فى التعليم فى بلدنا — وحيث اننا نرى أنها ترجع من الناحية الجوهرية الى مقدمات سابقة فى العقدين السابقين من القرن الحالى — فسوف يدور البحث حول هذه القضية — أى استجلاء تلك المقدمات وبيان صلتها بالنتائج ان هذا يحتم ضرورة اعادة النظر فى نقاط الابتداء فيما يتعلق بسياسة التعليم — ليس بقصر التعليم على القلة فنحن لسنا من دعاة هذا الاتجاه — وانما مواجهة تلك الاسباب الجوهرية — وهذا يطرح فى حقيقة الامر اعادة النظر فى كل

الاوضاع ــ وهذه مهمه القوى الاجتماعية والشعبية ــ انما مهمتنا كباحثين هى تسليط الضوء واستجلاء حقائق الامور وذلك انطلاقا من أنه فى الامكان أبدع مما كان ، وذلك من أجل مستقبل أكثر اشراقا •

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : الى أى مدى كانت السياسة التعليمية ملتقية مع برامج التنمية •• وما العلاقة بين الشعارات العامة التى طرحتها الدولة حول التعليم وتحقق هذه الشعارات فى الواقع ؟•

من الواضح من خلال الوقائع الفعلية والارقام والاحصائيات أن سياسة التعليم كانت متجاوزة للحدود الفعلية المطلوبة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ــ والا فما معنى كون تخصصات معينة تحتاج لعدد معين من الخريجين ــ يتقدم اليها أضعاف ذلك العدد المطلوب ؟ اننا نرى أن ذلك يعد من الناحية الجوهرية أن الدولة توسعت فى شعار مجانية التعليم بدوافع وأسباب سياسية تتجاوز حدود احتياجات الانتاج من ناحية ، واحتياجات التعليم من ناحية أخرى • هذه الدوافع والاسباب السياسية تتمثل فى توجه الدولة الى كسب رضاء مختلف أبناء فئات كبيرة من الشعب المصرى وذلك من خلال منحهم حقوق التعليم وتسهيل التعليم أمامهم كمجال للقمة العيش وذلك من أجل الاستقرار الاجتماعى ــ لقد كان التعليم أحد الميادين الكبرى (بجانب ميادين أخرى أقل أهمية) التى شهدت تحقق هذا الاحتياج من جانب الدولة ــ ولم يكن القائمون على الاوضاع السياسية يعلمون أن هذا ينطوى على تناقض أكيد ما دامت فرص العمالة الفعلية لا تتناسب مع الاعداد المتزايدة من المتعلمين ، وهذا يرجع لسوء التخطيط ــ أو بالاخرى لانعدامه •

دكتور شبل بدران

الاسكندرية ١ـ١١ـ١٩٨٣ كلية التربية جامعة طنطا

فصـــل تمهيـــدى

مشـــكلة البحث ومجـالها

- مقـــدمة .
- مشكلة البحث وأهميته .
- تساؤلات البحث وافتراضـاته .
- حـــدود البحث .
- تحـــديد المصطلحـات .

مقـــــدمة :

ينطلق البحث من منطلقات أســاسية ، تتمثــل فى عــلاقة التعليم بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية • فــفى العصر الحــديث يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بتلك الاوضــاع ، أى أنه ليس هنــاك تعليم كمعنى عام مجرد ومنفصل عن ظروفه التاريخية ، وقابل لكل زمان ومكان ولكل البلدان • وانما يعكس انتعليم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيــة والسياسية ويلبى الاحتياجات المتزايدة فى العملية الانتاجية • ولقد شهدت مصر فى فترة البحث انتهاجا لسياسة التنمية الاقتصــادية والاجتماعيــة المستقلة ــ الى حد ما ــ عن التبعية السابقة على عام ١٩٥٢ للغرب •

ولقد كان التعليم قبل عام ١٩٥٢ يعكس من زاوية الاهداف والمناهج التربوية المنشودة منه ، السيطرة الاستعمارية وسيطرة كبار ملاك الارض والقصر ، مما أدى الى تحويل التعليم لخــدمة تلك الاوضــاع ــ الا ما استطاعت القوى الوطنية والرأى العام المثقف فرضه على تلك الاوضاع ، من مناهج تعكس ــ لحدود ضئيلة ــ الروح القومية والوطنية ــ وظهرت بعد عام ١٩٥٢ مرحلة جديدة انتقلت فيها السيطرة على الاقتصاد القومى، من المحور الرجعى الاستعمارى الى المحور القومى التقدمى ، حيث صارت الدولة منذ أواخــر الخمسينيات وأوائل الســتينيات تسيطر على الهياكل الاساسية للانتاج فى الصناعة والزراعة والتجارة ، ولقد كان من الضرورى من الناحية المنطقية أن تستتبع هذه السيطرة مسئولية الدولة للعمليــة التعليمية ليصبح التعليم فى كل مراحله ومن كل زواياه خاضــعا للدولة ، وهذا أبرز الصلة بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيــة والسياســية الجديدة التى تمثلت فى خطط للتنمية الشاملة بعد عام ١٩٦١ ، من ناحيــة وبين التعليم من ناحية أخرى •

كما شهدت مصر بعد عام ١٩٦١ تحولا فى « البنى الفوقية Super structure » للاقتصاد الوطنى والتركيب الطبقى للمجتمع وتغييرا فى شكل وطبيعة السلطة السياسية ، مما أدى الى اتساع دائرة التقسيم الاجتماعى للعمل — كما ونوعا — كما أدى أيضا الى الاحتياج الى تخصصات جديدة ، والى كم متزايد من الايدى العاملة يشغل هذه التخصصات ، سواء أكان ذلك فى الفروع العلمية والتكنيكية والتكنولوجية بمجالاتها المختلفة أم فروع الادارة والسكرتارية والقضاء وغيرها • والمفروض فى التعليم أن يلبى كل هذه الاحتياجات من التخصصات النوعية بغية تحقيق خطط التنمية الشاملة وتطوير المجتمع •

ومن هنا ارتبط التخطيط للتعليم أشد الارتباط بالتخطيط للتنمية • وقد أكدت هذه الحقيقة معظم الدراسات التى دارت حول هذه العلاقة وهى أهمية التعليم واسهامه فى تحقيق خطط التنمية الشاملة ، بتوفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة للقيام بأعباء هذه التنمية وذلك فى ضوء نظرية « رأس المال البشرى Human capital » والتى سادت فى الخمسينات والستينات بعد الحرب العالمية الثانية •

فأكد ستروميلين على « القيمة الاقتصادية للتعليم العام »[١] حيث اتضح من دراسته ازدياد درجة مهارة العمال زيادة كبيرة بازدياد فترة التعليم • وازدياد درجة الكفاية للعامل كلما زاد التعليم • أما كريفنيفتش فأكد على « القيمة الاقتصادية للتعليم المهنى فى المدارس والمصانع »[٢] حيث توصل الى أن اعداد عامل التركيب فى المصانع أكثر تكلفة منه فى المدارس المهنية • وأن انتاج العمال الذين تخرجوا من المدارس المهنية أفضل من انتاج زملائهم الذين تلقوا تدريبهم فى المصانع •

بينما أوضح والش « القيمة الاقتصادية للتعليم العالى »[٣] ، فقد توصل الى أن القدرات التى يتم الحصول عليها عن طريق التعليم العالى تعتبر نوعا من رأس المال ، مثل غيره من أنواع الاستثمار ٠ أما دراسة اليونسكو « اسهام التعليم فى النمو الاقتصادى »[٤] ٠ فأوضحت أن هناك معاملات ارتباط واضحة بين معدل النمو فى الدخل القومى وبين معدل الانفاق على التعليم بالنسبة الى الدخل القومى ، وبين تكوين رأس المال بالنسبة للانتاج القومى ٠ وأن ثمة معامل ارتباط مرتفع بين معدلات التلاميذ المقيدين فى المدارس وبين نصيب الفرد من الدخل القومى ٠

ويرى دينسون وجود ارتباط بين مدة الدراسة — التعليم — وزيادة دخل الفرد من الانتاج القومى[٥] ٠ كما أكدت « الاكاديمية القومية للتعليم » بالولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٧٩ على أن هناك ضرورة لتشجيع الافراد الذين خرجوا من التعليم على العودة اليه مرة ثانية فى فترات مختلفة من عمرهم ، حيث أن استمرار التعليم سيصبح له قيمة عاليه بالنسبة لادائهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ٠ وضرورة تقوية البرامج التدريبية والقوى البشرية لتشجيع الافراد غير المهرة على التدريب أثناء الخدمة ٠ وضرورة أن يكون هناك تنبؤ أكثر دقة بالنسبة لاحتياجات أسواق العمل من القوى البشرية المتعلمة والمدربة[٦] ٠

وهكذا فان للتعليم قيمة اقتصادية كبيرة تتمثل فى اعداد القوى العاملة المدربة التى يخرجها النظام التعليمى من خلال تخطيط القوى العاملة ٠ وذلك يستلزم من المجتمع حسن استخدام هذه القوى البشرية المؤهلة بوضع خطط اقتصادية واجتماعية شاملة ومستقرة تحقق تقدم المجتمع وتربط التخطيط للتعليم بالتخطيط للتنمية فى عملية واحدة ٠ وبذلك

يتضح لنا أهمية رسم سياسة التعليم من الناحيتين الكمية والكيفية فى اطار مشروعات تكوين رأس المال وانتاج السلع والخدمات •

مشكلة البحث وأهميته :

مما سبق يمكن أن نخلص الى أن التعليم يعد انعكاسا لابعاد المجتمع المختلفة ، كما أن سياسة التعليم والتخطيط له يرتبط أشد الارتباط بالتخطيط للتنمية الشاملة فى المجتمع ، وكذا بالتخطيط للقوى العاملة المؤهلة للاسهام فى تحقيق التنمية ، وبذلك يؤدى التعليم دورا هاما فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

وفى ضوء ذلك يمكن أن نحدد مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى :

هل السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ كانت ملتقية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى طرحتها الدولة فى هذه الفترة ؟ وما العلاقة بين الشعارات العامة التى طرحتها الدولة حول التعليم وسياسته ومدى تحقق هذه الشعارات فى الواقع ؟•

تساؤلات البحث :

ولكى يجيب البحث على هذا التساؤل الرئيسى ، يستلزم ذلك الاجابة أولا على التساؤلات الآتية :

١ — هل كانت السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ ملتقية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى طرحتها الدولة ؟

٢ — هل الواقع التعليمى كان محققا للسياسة التعليمية المعلنة ؟

٣ — واذا كانت السياسة التعليمية تحققت فى الواقع ، فالى أى مدى حقق الواقع التعليمى متطلبات خطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة المطروحـة ؟

وبالاجابة على هذه التساؤلات يتضح لنا أهمية البحث التى ترجـع الى : تناوله لسياسـة التعليم فى مصر فى الفـترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ فى علاقاتها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وذلك من خلال دراسة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمـع المصرى ، بهدف التعرف على العـلاقة الجدليـة بين التعليم كنظام وكافـة النظم المجتمعية باعتبار ذلك ركيزة أساسية لتصحيح مسار السياسـة التعليمية وكذلك تصحيح مسار سياسة التنمية الشاملة فى مصر •

افتراضـات البحث :

١ — التعليم وسياسته تعبير عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع •

٢ — يلبى التعليم متطلبات واحتياجات المجتمـع الاقتصـادية والاجتماعية والسياسـية •

٣ — افتقاد السياسة التعليمية فى مصر لعنصر الاستمرار والتجريب•

حـدود البحث :

سياسـة التعليم فى مصر من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ للمرحـلة الثانوية بنوعيها ، ومرحلة التعليم الجامعى والعـالى ، حيث أن هاتـين المرحلتين تضمان معظم الشباب من القوى العاملة والتى تعد لتسلم مواقع

العمل ، والانتاج وفق خطط التنمية الشاملة فى المجتمع ، وهما أقرب مراحل التعليم ارتباطا بالتنمية وتلبية لمتطلباتها من القوى العاملة المدربة والمؤهلة.

ولقد اتخذ الباحث عام ١٩٥٢ بداية لبحثه للاعتبارات الاتية :

١ — ان هذا العام من تاريخ المجتمع المصرى كان بداية تحـولات جوهرية فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث شهـد تغيرات جذرية فى البنى الفوقيه والتنمية لهذه الابعاد جميعها .

٢ — ان هذا العام يعتبر بداية مسار الاستقلال الوطنى والقومى والتنمية المستقلة لاول مرة فى التاريخ المصرى الحديث .

أما اتخاذ الباحث لعام ١٩٦٧ كعام نهاية لدراسته فيرجع الى :

١ — شهد انكسارا لمسار السـياسية الوطنية والقوميـة فى مختلف المجـالات .

٢ — ان الفترة التالية لعام ١٩٦٧ كانت مرتبطة باوضاع جديدة نسبيا، من زاوية حدود العملية الانتاجية فى علاقاتها بمشكلات ما بعد الهزيمة ، من حيث تحول جزء كبير من الطاقة الانتاجية لاغراض التسليح بعيدا عن خطط التنمية الشاملة ، كما ان الخطة الخمسية الثانية تحولت الى خطط سنوية بعد عام ١٩٦٧ .

تحديد المصـطلحات :

التعـليم المصـرى :

يقصد الباحث بهذا المصطلح سياسة التعليم فى مصر وهى المبادىء التى تحدد اطاره وفلسفته وأهدافه انطلاقا من الفلسفة العامة التى انتهجتها

الدولة فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ بهدف تخـريج مواطنين ذوى كفاءات ومهارات وقدرات علمية وتربوية تســاهم فى تحقيق خطط التنمية • ولهذه السياسة مستويان : « الاول ويعنى بسياسة التعليم كما يعلنها المسئولون عن التعليم فى الوثائق الرسـمية والبيانات محـددين اتجاهات الدولة فى التعليم • والثانى سياسة التعليم كما هى فى الواقع وكما تستخلص من القرارات والاجراءات التى تتخذ (٧) •

الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

يقصد الباحث بهذا المصطلح ظروف المجتمع المصرى الاقتصاديـة من حيث النشاط الصناعى والتجارى والزراعى والتغييرات الجذرية التى حدثت فيه • والاجتماعية من حيث شكل العلاقات الاجتماعية والتركيب الطبقى القائم فى المجتمع • والسياسية من حيث شكل نظام الحكم وطبيعة السلطة السياسية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة فى المجتمـع ، أى البناء الفوقى للمجتمع المصرى بعد عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٧ •

التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يقصد الباحث بهذا المصطلح : العملية التى تستهدف تحقيق تغيير ثورى وجذرى ومخطط فى العلاقات الاقتصادية والبنى الفوقيه ، فى هيكل الاقتصاد الوطنى المشوه وفى التركيب الطبقى فى المجتمع ، عملية اقامة بناء وطنى متوازن ودنياميكى متطور باستمرار ، عملية تعتمد على الامكانيات والقدرات الفعلية والكامنة فى الاقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقـات الاقتصادية الدولية الى اقصى حد ممكن ، عملية تسـتند الى دور الدولة القيادى وقطاعها الاقتصادى المهيمن على العمليـة الاقتصـادية ، والى

المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة فى عمليـــة التغيـــير المنشود [٨] • وهى العملية التى تعتبر الوعاء الذى يحتــوى بوضـــوح ويجسد بدقة كبيرة مضمون السياسة الاقتصادية والاجتماعيـــة للدولة والاهداف السياسية التى تسعى الى تحقيقها عبر تلك الخطط الاقتصادية ، وهى تجسيد مباشر لطبيعة السلطة السياسية •

(١) S. T. Strumilin, Khoziaestusnnoe Znachenie narodnovo obrazovanea, Problemi ekonomiki truda (Moskva, Naoka, 1964), P P. 101 - 131

ـ نقلا عن : محمد نبيل نوفل ، **التعليم والتنمية الاقتصـــادية** (القاهـــرة : الانجلو المصرية ١٩٧٩) ص ٩٥ — ٩٧ .

نقلا عن : محمد نبيل نوفل ، مرجع سابق ، ص ١٠ — ١٠٤ .

(٢) V.V. Krevneuich, Vliiane Noochno - tekhnicheskovo progressa na straktoro rahochovo klassa SSSR, (Moskva, Naoka, 1971) P P. 342 - 355.

(٣) J. R. Walsh, capital concept Applied to man **in Unesco, Readings in the Economics of Education,** (Paris, UNES CO, 1971), P P. 255 - 286.

(٤) منظمة اليونسكو ، تقرير مقدم الى مؤتمر التعليم والتنمية الاجتماعية الذى عقد فى سنتياجو ١٩٦٢ ، ص ص ٢٠ — ٢٥ .

(٥) E. F. Denison, Measuring the contribution of Education to Economic Growth, in : Robinson & Vaizey (eds). **The Ec onomic of Education,** (London, Macmillan, 1969), P P. 200 - 263 .

(٦) National Academy of Education, **Education for Employment : Knowle dge for Action,** Report of the Task Force on Educa tion and Employment. N. A. E., (Washington : Acro- palis Books LTD., 1979) ,P P. 224 - 225 . &

(٧) منير عطا الله سليما وآخرون ، تاريخ التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٩) ص ١٨٩ .

(٨) كاظم حبيب ، **مفهوم التنمية الاقتصادية** (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٨٠) ص ص ٣٨ — ٤٠ .

— بول باران ، **الاقتصاد السياسى والتنمية** ، ترجمة : احمد فؤاد بلبـــع (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧) ص ص ٢٧٥ — ٢٨٠ .

— حامد عمار ، **اسس التخطيط الاجتماعى فى النطاق القومى والمحلى** (سرس الليان : مركز التربية الاساسية فى العالم العربى ، ١٩٥٩) ص ص ٢٠—٢٥ .

الفصـــــــل الاول

الابعـــاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمـــع المصرى
فى الفترة من عــــام ١٩٥٢ الى عــــام ١٩٦٧

مقدمـــــة :

لا يمكن النظر الى التعليم منعزلا عن الظروف المجتمعية التى تؤثر فيه بشكل فعال ، كما ان التعليم يكون بالضرورة مرآة تعكس هذه الظروف والابعاد المجتمعية • ومن هنا فان التعلـيم يتأثر ويؤثر فى الابعـــاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبذلك لا يمكن أن يـكون هناك تعليم منفصل عن هذه الابعاد • وسوف نتناول فى هذا الفصـــل أبعاد المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الفترة فيما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ ، حيث أن هذه الفترة شهدت تغييرات جوهرية فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وكانت لها انعكاساتهـا الايجابية والسلبية على التعليم المصرى •

ولما كانت سياسة التعليم تعد مرآة تنعكس عليها فلسفة المجتمع ، وأهدافه ، واتجاهاته فانها تعتبر عن جانب خطير من جوانب السياسة العامة للدولة ، حيث تتصل اتصالا وثيقا بالرغبـــة فى تطوير كافـــة جـوانب المجتمع [1] • ومن ثم كان التنسيق بين الفلسفة العامة للمجتمع والسياسة العامة للدولة وسياسة التعليم عملية ضرورية وحتميه لضمان سير الجهود كلها فى اتجاه واحد ، ومطابقتها بعضها بالبعض الاخر لتحقيق الهـدف النهائى وهو رقى الافراد ورقى المجتمع •

وبعرض الابعاد الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية للمجتمـــع المصرى فى الفترة المحددة سلفا نحاول أن ندلل على مدى تلاقى السياسه العامة للدولة وسياسة التعليم فى هذه الفترة انطلاقا من وجهه النظـر التى يتبناها الباحث والتى تنظر الى التعليم كنظام وثيق الصلة والترابط

بكل الانظمة المجتمعية المختلفة ، وانه يتأثر ويعكس السياسة العامة للدولة، كما يعكس فلسفة انظام الذى يقود دفه الامور فى المجتمع •

أولا : البعـــد الاقتصـــــادى :

باندلاع الحرب العالمية الثانية شددت بريطانيا قبضتها على مصر ففرضت اجراءات اقتصاد الحرب بحيث صارت جميع موارد مصر وثروتها وجهد شعبها معبأة لمجهود الحرب ، وعاشت البلاد بجميع طبقاتهـــا تحت وطأة اقتصاد مفروض اساسا لمصلحة بريطانيا [٢] وأصبحت مصر مرغمة على بيع القطن لبريطانيا وحدها وصارت مرغمة ايضـــا على أن تقـــــدم منتجاتها بسخاء لجيوش الحلفاء • وأطلق ذلك بذور التضخم فى مصر بلا قيد ولا شرط ولا ضابط ، وأغلقت معظم الاسواق التجارية « وفى الوقت نفسه لانبالغ اذا قلنا ان الحرب العالمية الثانية كانت سببا فى التوقف لبعض الصناعات التى تعتمد على استيراد خاماتها من الخارج » [٣] •

وبالرغم من خسارة مصر والتضحيات التى قدمتها فى الحرب الا أنها كانت فرصة للقوى الرأســـمالية الكبيرة لتقوم بعمليـــات تجارية وبعض المشروعات الصـــناعية نتج عنهـــا تراكم رأس المـــال لدى الرأسماليـــة المصرية [٤] • فزادت رؤوس الاموال المستخدمة فى جميـــع الشـــركات المساهمة الصناعية فيها والتجارية من ٨٦ مليون جنيه عـــام ١٩٣٩ الى ١٠٦ ملايين جنيه ١٩٤٥ • ومن ثم زاد تطلع طبقة الرأسمالية المصـــرية الى مزيد من السيطرة الســـياسية •

وفى مجال الصناعة تم نوع من التركيز الصناعى النسبى ، فقد أصبح الجزء الاكبر من الانتاج محصورا فى عدد قليل من المصانع المزودة بالالات الحديثة نسبيا • وتمركز ٨٥٪ من العمال الصناعين فى قرابه ٥٨٣ مصنعا،

بل أن نحو ثلث العمال الصناعيين أصبحوا مركـزين فى ٦٤ مصـنعا • والجدول التالى يوضح بعض مظاهر النمو الصناعى فى مصر من عـام ١٩٢٧ — ١٩٥٢ •

جدول رقم (١)

مظاهر النمو الصناعي في مصر من عام ١٩٢٧ — ١٩٥٢

السنة	جملة المشتغلين	مصانع بها ١٠ مشتغلين فأكثر		مصانع بها ٥٠٠ فأكثر	
	بالألاف	عدد المصانع	عدد المشتغلين	عدد المصانع	عدد المشتغلين
١٩٢٧	٢٣٣,٦	٢,٤٣	١١٠,٨	—	—
١٩٣٧	٢٩٩,٧	٢,٤٠	١٦١,١	—	—
١٩٤٧	٤١٥,٣	٣,٤٠	٢٦٣,٩	,٠٥٣	١٢٩,٩
١٩٥٢	٤٠٥,١	٣,٩٦	٢٤٣,١٠	,٠٦٦	١١٠,٠

المصدر : مصلحة التعبئة العامة والاحصاء ، الاحصاء السنوى العام ١٩٥٢ (القاهرة : ١٩٥٣) ، ص ٣٥ •

ومع ذلك كانت الصناعة المصرية صناعة استهلاكية اساسا ، ورغم ان كل الظروف كانت مهيأة لدخول مرحلة الانتاج الكبير الذى يهتم بجودة الانتاج وخفض التكلفة والقدرة على المنافسة ، الا ان الرأسمالية المصرية

اهتمت بالدخول فى المشروعات ذات العائد السريع الذى يهتم بالطبقة القادرة على الشراء ٠

ويمكننا تقسيم تطور الاقتصاد المصرى بعد عام ١٩٥٢ ، الى ثلاث مراحل رئيسية لكل منها سماتها الخاصة وظروفها التاريخية التى فرضت نفسها على الدولة بعد عام ١٩٥٢ ٠ وهى : مرحلة المشروعات الحرة (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦) ومرحلة الرأسمالية الموجهة (١٩٥٧ ــ ١٩٦١) ومرحلة رأسمالية الدولة (١٩٦١ ــ ١٩٦٧) ٠

١ ــ مرحلة المشروعات الحــرة (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦) :

المرحلة التى ظل الرأسماليون المصريون والاجانب يمارسون اعمالهم بحرية تامة ، دون تدخل من الدولة ، نظــرا لعــدم مقــدرة الدولة على مواجهتهم ، بسبب استئثارهم بمعظم الاقتصاد المصرى ومشاركتهم الفعالة فى صنع السياسة المصرية داخليا وخارجيا ٠ فحينما تسلم الضباط الاحرار زمام الحكم ، لم يكن لديهم باستثناء حماستهم البالغة لتحــديد الملــكية الزراعية أية ايديولوجية اقتصادية أو نظرية كاملة للتغيير الثورى غــير المبادىء الستة الشهيرة ، ولا شك انها كانت مجرد مبادىء عامة لم تحو تفصيلات لكيفية تنفيذها أو وضعها فى اطار التطبــيق ، وخلت من أيــة اراء محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادى والادارة الاقتصادية للدولة والمجتمع (٥) وكانت كل التصريحات التى صدرت عن رجال الثورة بخصوص العلاقة بين الدولة والرأسمالية المصرية تهدف الى تبديد أية شكوك مــن المحتمل أن تكون قد راودت رجال الاعمال عن حقيقة نوايا الوضع الجديد خاصة وأن الحكومة كانت تدرك مدى القلق والخوف الذى ساور رجال الاعمال ، والاضطراب الذى عاشه رأس المال الخاص بسبب الظــروف

السياسية التى عاشتها مصر فى البسنوات الاربع السابقةللثورة•فمثلابعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول وما صحبه من ترقب ومن خـوف واحجام عن الاستثمار خرج احد الضباط مؤكدا : انه لا يوجـد التزام بمدارس اقتصادية معينة « نحن لسنا من الاشتراكيين ولا أعتقـد أن اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق المشروعات الحرة » [٦] وصـرح وزير مسئول فى ذلك الوقت بقوله : « سوف تشجع الدولة المشروعات الحرة وتدعمها بكل وسيلة ممكنة » [٧] •

وهكذا ومنذ اللحظة الاولى أعلنت الدولة عن رغبتها فى التعاون مع الرأسمالية المصرية وذلك لانها لم تكن بقادرة على تحمل أعباء الاقتصـاد المصرى بمفردها ، نظرا لافتقارها الاطار النظرى الذى تسير على هداه، وكان طابع تلك الفترة التأكيد المتكرر والمستمر على أن النظام الجـديد يهدف الى الاستقرار ، غير أن الرأسمالية المصرية لم تتجاوب الا فى عام ١٩٥٤ ، وفقا لتقرير لرئيس مجلس ادارة البنك الاهلى : « ان مشـاعر القلق والخوف فى عالم رجال الاعمال ما لبثت ان تبددت فى غضون عـام ١٩٥٤ » [٨] وباطراء الحكومـة وتشجيعها للاستثمار خلق جـو مـلائم للاستثمار الصناعى بصفة اساسية ، على لسان رئيس بورصة الاسكندرية والقاهرة ، والناطقون بلسان غرفـة التجارة الفرنسـية فى القـاهرة فى تصريحاتهم للصحف ، فجاء رئيس ادارة بنك مصر ليعلن بصراحـة ان تلك هى السياسة الحكيمة لنجاح التطور الاقتصادى [٩] • وقد كانت الدولة حريصة على أن تصبغ وجودها بانها حكومة كل الشعب تعمل لخير المجموع وهى مع العمال والفلاحين ورجال المال والاعمال والموظفـين والطلاب والاغنياء والفقراء [١٠] • وذلك بهدف كسب تأييد اكبر قطاعات

ممكنة من الشعب المصرى لتجنب رد الفعل من قبل أصحاب المصلحة فى اعادة النظام القديم .

ومن أجل ذلك أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ المعدل بقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٢ ، والذى يقضى بانشاء مجلس دائم للانتاج القومى ، وهو هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء ودورها يتلخص فى دراسة مشروعات التنمية فى الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل والصناعة ودراسة الوسائل الممكنة واقتراح التشريعات اللازمة لتشجيع الصناعة واعادة تنظيم الاسواق المحلية وتنشيط الصادرات ، واجتذاب رأس المال الاجنبى والمحلى ، وتغير الهيكل الضريبى وهيكل التعريفة الجمركية[١١].

ولو استثنيا قانون الاصلاح الزراعى الاول لامكننا القول بأن الوضع ظل اقتصاديا أشبه بما كان عليه قبل عام ١٩٥٢ ، وليس أدل على ذلك من أن ٦١٪ من انفاقات الدولة فى الفترة من عام ٥٢ — ١٩٥٦ كان على مشروعات الرى واستصلاح الاراضى وحوالى ٣٩٪ على النقل والكهرباء [١٢] وأرتفعت الاستثمارات الحكومية من ٢٨ مليون جنيه فى السنة لعامى ٥٠ — ١٩٥٢ الى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ [١٣] . وكان هدف الدولة الرئيسى من زيادة انفاقها هو خلق بنيان اقتصادى اكثر فعالية تستطيع المشروعات الخاصة فى اطاره أن تنمو بصورة أكثر سرعة ولذلك لم يكن هناك أى تعارض بين مصالح الدولة ومصالح الرأسمالية المصرية حينذاك .

وكانت الدولة تطمح فى عملية اعادة البنيان الاقتصادى بدون تدخل مباشر منها ، فسنت كل التشريعات لجلب رؤوس الاموال الاجنبية وقدمت للطبقة الرأسمالية المصرية الصناعية كل التأكيدات المطمئنة عن طريق اتباع السياسة المالية التالية :

— اختيار كبار رجال الاعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية .

— تجنب التدخل فى المجال الصناعى الذى يمس من قريب أو بعيد القطاع الخاص .

— استشارة اتحاد الصناعات المصرية فى كل خطوة صناعية تراها الدولة .

— الموافقة لاتحاد الصناعة بما كان يطالب به دائما من خفض الضرائب على الدخل الصناعى وفرض المزيد من الحماية الجمركية . وترجع خطوط هذه السياسة الى أن الثورة لم يكن فى مخططها أن يتم الانتقال من المرحلة الزراعية الى المرحلة الصناعية عن طريق سيطرة الدولة على وسائل الانتاج، وانما كانت الثورة تستهدف فى هذه المرحلة التنمية عن طريق اشتراك رأس المال الخاص وتوجيه استثماراته نحو الصناعة وبذا فقد حدد الضباط الاحرار موقفهم منذ البداية تجاه الرأسمالية المصرية ، وأبدوا تحمسا شديدا للتعاون معها . وكان هدفهم فى ذلك هو التمكن من السيطرة على الموقف داخليا وخارجيا بشكل يضمن استمرارهم فى الحكم (١٤) .

وهكذا حاولت الدولة تلك السنوات تحقيق التطور والتنمية عن طريق استخدام الاساليب والوسائل التقليدية التى أوحى بها أولئك الذين يؤمنون بكفاية رجال الاعمال من ممثلى القطاع الخاص وقدرتهم على التجاوب مع الحوافز للدفع بالاقتصاد فى طريق النمو المستمر (١٥) وانبسط الموقف أمام الرأسمالية المصرية بعد الاجراءات الضخمة التى اتخذتها الحكومة نحو تمصير البنوك الاجنبية وتأميم المؤسسات الاستثمارية البريطانية والفرنسية وصدور دستور عام ١٩٥٦ الذى أوضحت مواده

بعبارات دقيقة حماية الملكية الخاصة وممارسة القطاع الخاص لنشاطه الاقتصادى بحرية مما جعل طبقة الرأسمالية المصرية بلا منافس لهـــا فى ميدان العمل الاقتصادى •

ولقد كان لهذه الفترة سماتها الخاصة بها وابرزها :

تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الاجنبى : أول مظهر من مظاهر التبعية بين الرأســمالية المصرية والاجنبية يتضـــح عــادة فى نوعين من الارتباط : ارتباط بين كبار الساسة والموظفين الذين كانت الرأسمــالية الاجنبية والمحلية تستعين بهم من اجل تسهيل مصالحها والاخر بين رجال الاعمال الماليين المصريين ورجال المال والاعمال الاجانب (١٦) • كما تظهــر التبعية فى توزيع اعضاء مجالس الادارة فقد بلغت ٥ر٣٧٪ للمصــريين و٥٢٪ للاجانب ، و٥ر١٠٪ للمتمصرين فى ٣١١ شركة مصرية • فى مقابل ٥ر١٦ للمصريين و٧٤٪ للاجانب ، و٩٥٪ للمتمصــرين فى ٢٧ شركــة انجليزية • أما فى الشركات الاجنبية الاخــرى فقد بلغت هذه النســبة ١١٪ للمصريين و٥ر٨٧٪ للاجانب و٥ر١ للمتمصــريين (١٧) ولئن كانت غالبية الشركات قد سميت مصرية ، نظرا لان نسبتها كانت ٦ر٨٩٪ مــن مجموع الشركات ، الا أن غالبية اسهمها كانت فى الحقيقة فى حوزة الاجانب من غير المصريين •

أما السمة الثانية فهى : سيطرة الاجانب على الوظائف الهامــة فى مصر : بلغ عدد عمال الاجرة أو القطعة من الاجانب ٣٢٧ر٢ يتقاضون اجرا قدره ٦٢٦ر٤٨٣ جنيها فى حين كان عدد المصريين ٨٠٥ر٢٥٩ ، يتقاضون ٩١٠ر٩٩٤ر١٧ جنيها ، أى أنه فى حين كان عدد الاجانب العاملين ١ر٠ من عدد المصريين كانوا يتقاضون ٣٦٪ من الاجــر الذى كان يتقاضـــاه

المصريون • أما الموظفون بمرتبات شهرية فقد كانوا فى عام ١٩٥١ حوالى ٢١٢ر٤ يتقاضون ٤٢١ر٥٨ جنيها فى حين كان المصريون ٧٩٦ر٢٢ يتاقضون ٨٩٣ر٠٨٥ر٤ اى أن متوسط راتب الاجنبى السنوى حوالى ٣٥٨ جنيها، فى حين متوسط راتب المصرى ١٨٧ جنيها اى ما يعـادل ٥٠٪ من راتب الاجنبى تقريبا (١٨) •

ولم يكن هناك من تشريع ينظم عمل الاجـانب الا بعض القوانين القليلة التى تحدد نسبة ٢٥٪ من المصريين فى وظائف الشركات المساهمة كحد ادنى بالنسبة لمجموع موظفيها ثم للحد من منافسة الاجانب للمواطنين ومع ذلك لم تكن هذه التشريعـات فعالة ، اذ أن كثـيرا من المتمصريين تسللوا وأخذوا هذه الوظائف التى كان المقصود بها المصريون •

والجدول التالى يوضح تعداد الجاليات الاجنبية فى مصر من عام ١٩٤٧ — ١٩٦٠ •

جـدول رقم (٢)
يوضح تعداد الجاليات الاجنبية فى مصر من عام ١٩٤٧ — ١٩٦٠

السنة	الجنسية يونانى	الجنسية أيطالى	الجنسية فرنسى	الجنسية بريطانى	أجناس أخرى	مجموع	المصريون
١٩٤٧	٥٧٤٢٧	٢٧٩٥٨	٢٨٢٤٦	٩٧١٧	٢٧٦٦٧	١٤٥٩١٥	١٩٠٢١٨٤٠
١٩٦٠	٥٥٩٠٠	٢٧٩٩٠	٢٣١٨٩	٧٧٠٠	٢٧٥٣٣	١٤٣٣١٢	١٦٠٨٥٣٢٦

المصـدر : صلاح الدين نامق ، مشكلة السكان فى مصر — دراسة اجتماعية اقتصادية (القاهرة : النهضـة المصـرية ، ١٩٥٢) ص ١٤ •
احمد الخشاب ، دراسات ديموجرافية فى سكان العالم العربى (القاهرة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩) ص ص ١٧٢ — ١٧٣ •
I ssawi, Charles, **Egypt at Mid Century** (London Oxford uni, 1954) p. 90
رياسة الجمهورية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والمـؤشرات الاحصائية ج• ع• م ٥٢ — ١٩٦٧ ، ص ١٧ •

ويلاحظ من هذا الجدول أن عدد الاجانب أخذ يتناقص تدريجيا ابتداء من عام ١٩٤٧ ، وبالذات بعد الغاء الامتيازات الاجنبية ، ولعودة جزء كبير منهم الى موطنهم الاصلى ، أو لحصول بعضهم على الجنسية المصرية ، أو لقلة فرص الربح بسبب نمو الوعى الاقتصادى وتطور قوى الرأسمالية المصرية • وقد وصل تعداد الاجانب بالنسبة لتعداد السكان عام ١٩٤٧ بنسبة ٨ر٠٪ وبلغت ٦ر٠٪ عام ١٩٦٠ •

٢ ـ مرحلة الرأسمالية الموجهة (١٩٥٧ — ١٩٦١) :

لقد خلا الميدان كاملا أما الرأسمالية المصرية من كل منافسة اجنبية اثر حركة التمصير للمؤسسات الاقتصادية الاجنبية عقب عدوان عام ١٩٥٦ ، ورغم ان الظروف كانت متاحة أمامها لتتحرك بحرية الا أن الدولة بدأت تزيد من تدخلها فى الشئون الاقتصادية بعد ان تخلصت من كل القوى السياسية المعارضة لها ، وبعد ان صفت الاحزاب السياسية ، وأخذت تكسب تأييدا عالميا وبصفة خاصة مع الكتلة الشرقية •

وبدأت الدولة تعمل على تجميع رأس المال للقيام بالمشروعات الصناعية المستقلة التى عجزت الرأسمالية المصرية على القيام بها • وكان أبرز مثل على ذلك هو انشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، وان كانت تصريح وزير الاقتصاد وضح « أن الحكومة لم تنشىء المؤسسة الاقتصادية لتنافس الرأسماليين،وانما لتستحث القطاع الخاص على الاستثمار »[١٩]• ولكن حدث نوع من التطور الذى قيد هذا التدخل المسيطر للدولة الا وهو الوحدة مع سوريا (٢٢ فبراير عام ١٩٥٨) ، وذلك ان مفهوم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لم يكن مناسبا لبناء الوحدة مع بلد كسوريا ، حيث كان الاقتصاد الوطنى يقوم دائما فيها على المشروعات الخاصة ، ومن ثم نجد نوعا من الابطاء فى سرعة التدخل التى كانت تسير

عليها الدولة ، وأكد ذلك الاتجاه ما جاء بالمادة الثانية فى الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، الذى صدر فى مارس عام ١٩٥٨ « بأن الملكية الخاصة لا تنتزع الا لاهداف تتعلق بالمنفعة العامة ومقـابل تعويضات عادلةتتفق ونصوص القانون » (٢٠) • ولم تتحدث الصحف المصرية طيلة عام ١٩٥٩ الا قليلا عن المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الذى كانت قد اكثرت من الحديث عنه فى نهاية عام ١٩٥٧ وجاءت خطب الرئيس وأحاديثه الصحفية مشجعة للقطاع الخاص دون النظر اليـه بعين المقت وأكدت « أن رأس المال الخاص سيظل حرا طالما كان يعمل لمصلحة المجتمع وأن الحكومة لا تهدف الى السيطرة على المصانع الخاصة ولكن ما يهمها هو أن تعمل المصانع فى خدمة المصلحة العامة » (٢١) •

ومن هنا لم يكن انشاء المؤسسة الاقتصادية وليد نزعة عقائديـة بقدر ما كان وليد ضرورات عملية ، ذلك ان مرحلة حرية المشروعات لم تؤت ثمارها ولم يؤد رأس المال الفردى دوره فى التنمية الشاملة التى كـان المجتمع فى حاجة اليها وبدأ المسـؤلون فى الدولة يدركون بانه اذا تـرك الرأسماليون وشأنهم احرارا فى استثمار أموالهم فى المجالات التى يريدونها دون اشراف أو رقابة أو توجيه من الدولة ، فان ذلك سيلحق ضررا كبيرا بالمصلحة العامة للدولة ذاتها ، بالاضافة الى ان المؤسسات الاقتصـادية البريطانية والفرنسية الممصرة كانت فى حاجة الى ادارة عامة توجههـا الوجهه المطلوبة ، ومن هنا ظهرت المؤسسة الاقتصادية التى اصبحت نواه للقطاع العام بعد سنة ١٩٦١ •

ومع بطء الدولة فى تدخلها من اجل السيطرة الاقتصادية ، وفى غياب الرأسمالية المصرية عن اداء دورها فى التنمية الاقتصادية ، لجأت الدولة

الى القروض الاجنبية توفيرا لرأس المال اللازم لتنفيذ المشروعات الحيوية. وفى ظل العلاقات السياسية الراكدة مع الغرب فى هذه الفتـــرة ، جاءت معظم القروض من الكتلة الشرقية . ففى عام ١٩٥٨ حصلت مصر على قروض قدرها ٨٢٤ مليون دولار من الاتحاد السوفيتى ، منها ٣٩٩ مليونا لبرنامج التصنيع و٤٢٥ مليونا للمرحلة الاولى والثانية من السد العالى ، وكانت شروط القرض ميسرة إذ يبدأ السداد على اثنتى عشرة سنة بعد انجاز كل مشروع بفائدة ٢٫٥٪ . وحصلت مصر ايضا على قروض من الدول الاشتراكية الاخرى قيمتها ٥١٠ ملايين دولار ، منها ٥٠ ملـــيون دولار من يوغوسلافيا و١٦٠ مليون دولار من تشيكوسلوفاكيا و٩٠ مليون دولار من كل من بولندا والمانيا الشرقية والصين الشعبية و٣٠ مليـــون دولار من المجر . وكانت هذه القروض العماد الاكبر لتمويل مشروع السد العالى وخطة التصنيع فى مرحلتها الاولى والثانية ، ولقد اقترنت بتقديم المعونة الفنية وتسهيلات التدريب فى مصر والاتحاد السوفيتى . ويؤكد الجريتلى إن الاتحاد السوفيتى « لم يحاول برغم الخلافات السياســية استخدام العون كأداة لفرض كلمته على مصر » (٣٢) .

ولقد رافق بداية صيف عام ١٩٦١ شعور عام بان الطريق مسدود، اذ إن مشاكل التنمية الاقتصادية فى مصر ظلت قائمة مع مشكلة النمـــو السريع لعدد السكان ، ورغم التمصير ومشروع السنوات الخمس لعام ١٩٥٨ ، ورغم المساعدة الاجنبية الضخمة التى وضعت مصر فى المرتبـــة الثانية للدول الاسيوية والافريقية — بعد الهند — فى هذا المجال، فقـــد ظلت موارد البلاد مستغلة بصورة جزئية ، وكانت البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ما تزال متحفظة فى التعاون مع الدولة ، اذ بقيت بمفكريها الاقتصاديين وباطارتها الادارية الكبيرة والمتوسطة وبرأسمالها الهائل ،

وعلاقاتها الممتدة الى الاوساط السياسية والثقافية والاعلامية قوةمستقلة، وأعطت الصعوبات المتزايدة مع سوريا رجال الثورة السبب لكى يخشـــوا عرقلة المشاريع الاقتصادية ، وتوقع عمل تخريبى شامل يمكن ان يستغل سخط قطاعات عديدة هامة من المجتمع وأهمها قطاع المثقفين (٢٣) •

٣ — مرحلة رأسمالية الدولة (١٩٦١ — ١٩٦٧) :

يعطى تدخل الدولة فى عملية الانتاج دفعه اسرع من المعدلاتالعادية للنمو الاقتصادى ، حيث يكون تدخل الدولة اكثر عقلانية فى ادارة وتوجيه الانتاج • ولقد لجأت الى ذلك الدول الرأسمالية مثل ألمانيا واليابان كى تلحق بالدول التى سبقتها فى مجال التقدم (انجلترا وفرنســا) • وان كان الهدف من تدخل الدولة فى تلك المشروعات الرئدة ، مختلفا عن تدخل الدول الاشتراكية فى الانتاج ، فالهدف هو عدم تحمل الرأسمالية العـــائد الضعيف لتلك المشروعات فى البداية ، اذ يمكن للدولة تعويض خسائرهـــا عن طريق الضرائب المفروضة على الجماهير ، ثم فى نهاية الامر تبيـــع الدولة المشروع للبورجوازية ويؤكد«مورو بيرجر»ان الدولة بهذا الاسلوب « تقوم باقتطاع اموال الكادحين وتسليمها بطريق غير مباشر للبورجوازية — الرأسماليـــــة — » (٢٤) •

ولقد اسهمت ظروف المنافسة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى ظهور ما يسمى « برأسمالية الدولة الاحتـــكارية » الســـائدة الان فى البلدان الرأسمالية فى العصر الراهن • وقيام الدولة بايجاد نوع من الخطة للاقتصاد الرأسمالى يختلف عن التخطيط فى المجتمع الاشتراكى ، فهى لا تنجيه من فوضى الانتاج وهزات الدورات الاقتصادية ، فهذه مظـــاهر مرتبطة بسمة المجتمع الرأسمالى نفسه بقانونه الاساسى والمطلق وهو ابتزاز أقصى الارباح وأقصى قدر ممكن من فائض القيمة (٢٥) •

أما التخطيط فى المجتمع الاشتراكى فهو يؤمن سد الحاجات المادية للمجتمع مما يجعل امكانية عقلنة الانتاج بشكل كامل أمرا قابلا للتحقيق باستمرار .

ولاخلاف فى أن رأسمالية الدولة فى مصر تختلف عن الرأسمالية الاحتكارية فى الدول الغربية (امريكا) فهى كانت مخرجا لرأسمالية متخلفة غير قادرة على تجاوز قصورها الذاتى وتحقيق اى تقدم ملموس فى التخلص من هيمنة الرأسمالية العالمية . ولاشك انه طرأ تحول هائل على النظام الاقتصادى المصرى فيما بين عامى ١٩٥٢ — ١٩٦٤ . فحينما تولى الضباط الاحرار الحكم كانت الملكية العامة لوسائل الانتاج مقصورة على اجهزة الرى والنقل (وبينها السكك الحديدية) ، ومعمل تكرير البترول فى السويس وبصفة خاصة المصانع الحربية والقدر الضئيل جدا من الارض المنزرعة التى تمتلكها مصلحة الاملاك . ولم يحل عام ١٩٦٣ الا وكانت الملكية العامة قد امتدت الى جميع المنشأت المالية والمرافق العامة ، والنقل (باستثناء سيارات الاجرة) والى المؤسسات الصناعية كافة ذات الحجم الهام ولشركات البناء ، ومنشأت النقل ومجالات البيع الكبرى والفنادق الكبرى . ويسيطر القطاع العام ايضا على تجارة التصدير والاستيراد وتسويق المحاصيل الزراعية الهامة (٢٦) . ومع هذا ظلت المبانى فى المدن (باستثناء حالات مصادره الاملاك بصفة دائمة وأخرى مؤقته) ومعظم تجارة القطاعى ، وجزء من تجارة الجملة ، وبضع شركات فى جميع القطاعات الاقتصادية فى يد القطاع الخاص . ولم يلغ الاصلاح الزراعى الملكية الخاصة فى الزراعة ، وان كانت أرض الاصلاح الزراعى فى الصحراء ظلت مملوكة للدولة .

والتوسع فى القطاع العام يفسره ثلاثة عوامل يعزز كل منها الآخر على نحو متبادل هى [٢٧] :

العامل الاول : التمصير الذى كان بوسع الحكومة انتهاجه بسهولة كبيرة بعد عام ١٩٥٦ بعد ان عزز فشل التدخل العسكرى الاجنبى فى حرب السويس من وضع نظام الحكم داخليا وازال العقبات الخارجية امام سياسته .

العامل الثانى : الاتجاه نحو التنمية الشاملة التى اقتضت توفير قدر كبير ومتزايد من الاستثمار العام لتمويل الخطط الاقتصادية .

العامل الثالث : هو ان اندفاع الدولة نحو التدخل فى الاقتصاد عن طريق تأميم الشركات الكبرى التى تنتمى الى احد القطاعات ادى الى مزيد من التأميم ، نظرا لاحجام الدولة عن مشاركة القطاع الخاص فى السيطرة على قطاع عام للحكومة فيه النصيب الاكبر وهكذا دخلت الدولة كشريك فى المشروعات الخاصة مركزة نشاطها على الصناعات الاساسية والثقيلة — نسبيا — حيث ساهمت بـ ٥٠٪ من أسهم مصنع صلب حلوان و٢٠٪ من مصنع معدات القطارات [٢٨] . وانتهى الامر بهيمنة الدولة على ٩٠٪ من وسائل الانتاج وعلى البنوك وشركات التأمين والتجارة الداخلية والخارجية وفرض السيطرة على الجمعيات الزراعية وعلى تسويق المحاصيل وتصديرها . ولقد انسحب ذلك على كل النظم بما فيها نظام التعليم وسياسته . وبذلك تحول النظام الاقتصادى المصرى بعد عشر سنوات فقط من قيام الثورة تمام التحول الى نظام اقتصادى مركزى الاشراف يسعى الى تحقيق أهداف ما سمى بالمجتمع الاشتراكى .

ولاشك ان قوانين يوليو قد امكنها اعادة توزيع الدخل القومى — نسبيا — بطريقة ثورية لصالح طبقات الشعب العاملة ، وذلك عن طريق الضريبة التصاعدية على الايراد العام التى رفعت معدلاتها فى شرائح الدخل العليا فى حين ضعف عبؤها فى الشرائح الدنيا نتيجة الغاء الضريبة الاضافية الخاصة بالدفاع ، فرض حدود قصوى للمرتبات وحدود دنيا لاجور عمال الصناعة والزراعة وفرض قانون الوظيفة الواحدة الذى حد من حصول بعض الاشخاص على دخول كبيرة على حساب الاخرين ، وأتاح فرصا جديدة للغير ، وتوزيع نصيب من الارباح على العمال والموظفين واعادة توزيع الملكية بتوسيع قاعدتها نتيجة خفض الحد الاقصى للملكية الزراعية وتكييف نمط الملكية نتيجة عدم السماح بامتلاك اى شخص مايزيد عن عشرة الاف جنيه من اسهم بعض الشركات وعن طريق مساهمة القطاع العام بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس المال فى بعض المشروعات وعن طريق تملك القطاع العام لبعض الشركات وذلك بتأميمها . مما يجعل عائدها من حق الشعب ويعمل على توسيع اطار المنفعة بالتالى وبتنازل الدولة عن حقها فى الضرائب العقارية لصالح صغار المستأجرين تخفيفا لاعبائهم المعيشية وخفض ايجارات المساكن المبنيه بعد عام ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪[٢٩].

هذا كله الى جانب زيادة حجم التوظف والعمالة . فالقرار الخاص بقانون تخفيض عدد ساعات العمل الى سبع ساعات مع احتفاظ العامل بنفس الاجر الذى كان يتقاضاه قد أدى الى زيادة عدد العمال المشتغلين فى الشركات مما يسهم فى فتح مجالات العمل امام الراغبين من العمال ويعاون ولو جزئيا فى القضاء على مشكلة البطالة ومما لاشك فيه ان قوانين يوليو — التى اتسمت بها هذه المرحلة — تعتبر ثورة فى ميدان العلاقات الانسانية فهى تمثل فلسفة اجتماعية جديدة حيث اشترك

العاملون فى الادارة وبدأت صورة الديمقراطية الصناعية حيث أن المسألة ليست قاصرة على مجرد تمثيل العمال فى مجالس الادارة ولكنها تمثل تغير وجهه نظر المجتمع نحو العمل فهذه العلاقات الاجتماعية الجـديدة تفتح الباب لمزيد من الانتاج وتوفير الحافز الشخصى وتؤدى الى رفـع مستوى الكفاية بعد ان اصبح الانتاج عملية اجتماعية — تشرف عليهـا الدولة — تتطلب تعاونا صادقا بين جميع المشتغلين فى المنشأة وبعد أن احس العامل بأن مجهوده يعود عليه وعلى المجتمع •

ورغم ان هذه القوانين الاشتراكية كانت ترمى فى جملتها الى تحقيق هدفين رئيسيين هما [٣٠] :

— خلق نوع من التكافوء الاقتصادى بين المواطنين يحقق العـدل المشروع ويقضى على اثار احتكار الفرصة للقلة على حساب الكثرة ، ويسنهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات ، بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينهما ويفتح الابواب للحلول الديمقراطية للمشـاكل الكبرى التى تواجه عملية التطور •

— زيادة كفاءة القطاع الاقتصادى الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط ويمكنه من دوره القيادى فى عملية التطور الصناعى • الا أن هناك بعض القرارات التى تحمل فى طياتها التناقض الرئيسى مع الاهداف الموضوعية لهذه القوانين ونوجزها فيما يلى [٣١] :

— قرار بقانون رقم ١١٣ لسـنة ١٩٦١ خاص بوضـع حـد أعلى للمرتبات ، بحيث لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضـاه رئيس مجلس الادارة أو أى شخص يعمل فى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفه اخرى عن خمسة آلاف جنيه سنويا

سواء صرفت اليه المبالغ مكافأة أو رواتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو أية صورة أخرى • وبذا يبلغ الراتب الشهرى حوالى ٤٥٠ جنيها لرئيس مجلس الادارة — وكان معظمهم من العسكريين — وذلك فى مقابل ٧ر٥ جنيه شهريا للعامل ، وهو الحد الادنى للاجور ، اى ان النسبة كانت ١ : ٦٠ فى بلد يسعى للاشتراكية وتذويب الفوارق بين الطبقات •

— قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ خاص بجعل الحد الاقصى للملكية الزراعية مائة فدان للفرد الواحد و٣٠٠ فدان للاسرة ، حيث ثبت من التجربة ان ما كان قد استولى عليه لم يكن كافيا لازالة الكثير من التناقضات فى توزيع الملكية الزراعية بالاضافة الى أن عدد الاسر التى انتفعت بقانون الاصلاح الزراعى الاول لم يكن كثيرا • وبهذا القانون حاولت الدولة ان تكسب ولاء الطبقة المعدومة والفقيرة ، وفى الوقت ذاته لا تخسر حبها وتعاونها مع البورجوازية المصرية — التى كانت تشارك فى صنع القرار السياسى لوقت قريب — وحاولت ان تضع حلا يرضى كل الاطراف ولم تحل المشكلة بشكل جذرى يحقق توزيع الارض بكاملها على من يفلحها ويزرعها •

— كما استخدمت الحكومة باطراد الجمعيات التعاونية الزراعية لخدمة أغراض ضريبية مقنعة • بل انها اصبحت فى الواقع وسيلة لتخصيص الفائض الزراعى • ويعتبر التسويق الاجبارى للمحاصيل الرئيسية التى تشتريها الدولة باسعار منخفضة نسبيا ، وبيع المدخلات باسعار مرتفعة وسيلة فعالة لفرض ضرائب • وابلغ مثال على هذا بيع الاسمدة بسعر ٢٥ جنيه مصرى للطن فى أوائل الستينات ، حينما كان سعر استيراده يتراوح بين ١٥ ، ١٦ جنيها للطن • وبالمثل كان القطن يشترى من الفلاحين عام ١٩٧٠ بسعر ٥ر١٤ جنيه مصرى للقنطار ، ويتم تصديره بسعر ٥ر٢٠

جنيه مصرى للقنطار (٣٢) • وهذا استخدام سىء لنظام الجمعيات التعاونية ولاسيما ان سياسة الاسعار التى تتبعها الدولة لا تتفق مع هدف التنمية فارتفاع الاسعار يقلل من استهلاك الاسمدة التى من المفروض ان تعمل الجمعيات على تشجيعه وتوفيره للفلاحين فى ظل النظم الاشتراكيـــة الاخـــرى •

ويمكن لنا ان نستخلص أخــيرا ، أن مصر مرت منذ عــام ١٩٦١ بتحولات مهمة وواسعة النطاق كنتيجة لقبول الحكم للاشتراكية ، وليس ثمة شك فى أن هناك درجات متفاوته للثورات الاجتماعية ، ولكن تحليــل القوانين الاشتراكية التى اممت الملكية واعادة توزيع الدخل يشير الى أنها اى القونين لم تترك حتى عام ١٩٦٧ — أثرا واضحا على جماهــير الشعب المصرى يمكن تصويره بالثورة الاجتماعية • ويبدو أن خــلاص الطبقة الوسطى ، وعمــال الشركات الصــناعية والتجــارية الــكبرى ومستخدميها ، افراد الطبقة الوسطى من مستأجرى المساكن هــم الذين افادوا اكثر من غيرهم من هذه القوانين ، وهم لا يؤلفون فى مجموعهم اكثر من أقلية صغيرة ومميزة من السكان (٣٣) يضاف الى هذا أن عددا من الاجراءات الاشتراكية لا يمثل ابتكارات جذرية ، وانما يمثل تعــديلات وتوسعات لقوانين سابقة تعود فى اصولها فى بعض الحالات الى حقب كثيرة سبقت سن هذه الاجراءات • وهناك اصلاحات اخرى سبق لجذورهــا ان ظهرت فى القوانين التى سنت منذ عام ١٩٥٢ ، والتى لم توصف عند وضعها بالاجراءات الاشتراكية ، فيمكن القول على سبيل المثال ، ان تأميم الملكية الخاصة يعود فى جذوره الى مصادرة الممتلكات البريطانية والفرنسية اثناء حرب السويس ، ولكن الحكومة استخدمت انــذاك الشــعارات الوطنية لا الاشتراكية فى تبرير مصادرتها للملكيات الخاصة • وكذلك لم

تدافع الحكومة عن تأميمات فبراير من عام ١٩٦٠ أو يونيو وأوائل يوليو من عام ١٩٦١ على اسس اشتراكية • فلقد اممت الحكومة هذه الممتلكات لتضمن المزيد من الاشراف والسيطرة على القطاع الخاص اثناء تنفيذ الخطة الاقتصادية •

وأخيرا توحى الطريقة التى سارت فيها الدولة فى التأميم خطوة اثر أخرى ، مبتدئة ببنك مصر ، ومن ثم الاستيلاء على اكثر من نصف رأسمال ست وثمانيين شركة ثم بالاسهام فى اسهم ١٤٧ شركة اخرى ، قبل الانتقال من نحو عامين أو ثلاثة أعوام فى بعض الحالات الى التأميم الكامل ، فان الهدف الثورى للدولة كان يتركز فى الاشراف والسيطرة اكثر من تركزه فى الملكية وتوزيع الثروة •

ثانيا : البعد الاجتماعى :

كانت ولازالت الطبقات الاجتماعية ، طوال تاريخ المجتمع البشرى مرتبطة من حيث نشأتها وتطورها بل وزوالها بمحددين أساسيين : أولهما: الثروة وثانيهما : السلطة authority فالطبقات وجودا وعدما هى انتاج اجتماعى تاريخى لعلاقة الناس بالثروة فى مرحلة معينة من تطورهما ، هذه العلاقة التى تحدد بمعايير ثلاث : ملكية الثروة ، ونظام ادارتها وعائدها الاقتصادى • او بمعنى آخر « هى تقسيمات اجتماعية للناس داخل المجتمع ، تقسيمات تجرى بحسب الدور الذى تمثله كل جماعة منهم فى الانتاج ، وبحسب علاقتها بوسائل الانتاج ، ومن ثم بحسب دورها فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بحسب طريقة حصولها على نصيبها من الثروة ومقدار هذا النصيب » (٣٤) • ويعرف كارل ماركس الطبقة الاجتماعية بانها « اى تجمع لاشخاص يؤدون نفس الوظيفة فى عملية تنظيم الانتاج • ولذلك تختلف الطبقات عن بعضها البعض على

أساس أوضاعها الاقتصادية — أى أن الوجود الطبقى يقوم على اساس الوظيفة المشتركة فى اطار عملية الانتاج — أو أن أسلوب الانتاج هو الذى يهيىء الظروف لوجود الطبقة الاجتماعية » (٣٥) . أما ماكس فيبر فيعرفها بانها أية جماعة من الاشخاص يشغلون نفس المكانة الطبقية»(٣٦). ويميز بين الطبقة المالكة Property Class التى تتحدد مكانة الاعضاء فيها على اساس التمايز فى توزيع الملكية ، وبين الطبقات المكتسبة Acquisition Class التى تحدد الوضع الطبقى عن طريق مدى استغلال الفرص المتاحة والطبقة الاجتماعية التى تتحدد على اساس مجموع المكانات الطبقية للافراد .

ومن هنا فان المدخل الاقتصادى لفهم الطبقات اساسى ، والذى عن طريقة يمكن فهم جوهر وجودها ، ومظاهر تطورها ، وتأثير ذلك كله على اتجاهات تطورها الداخلى بل والعالمى ، ويمكننا بعد ذلك من بناء مجتمع أرقى وانسان أكثر انسانية . لكن الثروة وحدها ليست بمحدد كافى للطبقات ، وانما تلعب السلطة دورا لا يقل اهمية عن الثروة فى نشأة الطبقات وتطورها واندثارها ، خاصة فى ظروف الواقع المصرى ، الذى لعبت فيه السلطة دورا تاريخيا بارزا ليس فقط فى نشأة الطبقات الاجتماعية وانما فى نشأة الملكية الخاصة فى مجتمعنا على العموم .

ولقد تعرضت السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ ، لتغيير حاسم ، ممثلا فى قيام ثورة ٢٣ يوليو التى مهما اختلف الاتجاهات السياسية والايديولوجية بصددها كانت نقطة تحول بارزة فى قصة الطبقات والصراع الطبقى فى مصر . فالمجتمع المصرى عشيه ٢٣ يوليو ، كان ينتابه خلل عظيم بين قوى انتاج البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المحجوزة عن التطور نحو نمو رأسمالى متكامل يفتح لها افاق الانتقال الطبقى الى وضع البرجوازية

الاقطاعية المسيطرة ، وعلاقات الانتاج شبة الاقطاعية المسيطرة وشبه الرأسمالية القائمة على خدمة تحالف الامبريالية البريطانية والطبقة البرجوازية — الاقطاعية — الكومبرادورية •

فمصالح الطبقة البرجوازية — الاقطاعية — كانت فى التكيف مع الاتجاه نحو الزراعة التصديرية على نطاق واسع منذ نهاية القرن التاسع عشر • هذا التكيف الذى قام على الجمع بين نمطى الانتاج الاقطاعى والرأسمالى معا ، ممثلا فى استخدام العمل المأجور المتوافر فى السوق باجور منخفضة كأساس للنشاط الاقتصادى ، مع الحفاظ فى نفس الوقت على نمط الانتاج الفردى المتخلف (ادوات العمل البدائية — انتشار الحيازات الزراعية الضئيلة للغاية) • وهكذا تداخل الاسلوبيين الاقطاعى والرأسمالى للتحالف المالك — المسيطر فى الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى لغالبية سكان المجتمع من المصريين وفقراء الفلاحين (٣٧) •

الا أن الثروة المتحققة من هذا النشاط الاقتصادى ، لم تلعب دور التراكم الرأسمالى الاولى ، لان البناء الفوقى لهذه الطبقة كان فى جوهره اقطاعيا فى التفكير والسلوك والقيم بالنسبة لجناحها المصرى ، ورأسماليا مغامرا يتطلب الربح السريع والوفير بالنسبة لجناحها المتمصر والاجنبى • حتى الجزء المحدود من الفائض الاقتصادى الذى شذ عن القاعدة واستثمر فى مجالات غير زراعية ، فقد تركز فى المجالات غير المنتجة مثل تجارة القطن والاستيراد والتصدير والبنوك وشركات التأمين والمساكن الفاخرة وما الى ذلك ، ولم تحتل الصناعة الا المكان الاخير فى الاستثمارات الرأسمالية (٣٨) •

والخلاصة ان مصالح الطبقة البرجوازية — الاقطاعية ، كانت تقف كسد منيع امام نمو قوى انتاج الرأسمالية (التصنيع — التكنولوجيا) •

وكانت تجمد امكانية تطور البرجوازية الصغيرة نحو مستويات طبقيـة اعلى • اما مصالح الامبريالية البريطانيـة (المستنده الى الاحتـلال العسكرى) ، فى الحفاظ على مصر كمصدر لخام القطن ، وسوق لسلعها المصنوعة ، قد دفعتها نحو تحطيم انطلاقه البرجوازية المصرية المتوسطة نحو نمو رأسمالى مستقل منذ نهاية القرن الماضى (٣٩) • وقد تم ذلك عـن طريق اغراق الاسواق المصرية بطوفان من السلع الاستهلاكية الاجنبية ، الذى كانت له نتيجتين متكاملتين ، اولهما افلاس غالبية اصحاب الحـرف والورش الصغيرة أو البرجوازية الصغيرة بمعنى اخر ، وثانيهما ، الحصول على باقى الفائض الاقتصادى المتبقى سواء بايدى البرجوازية المحليـة أو الجماهير الكادحـة •

وهكذا يبق للبرجوازية الصغيرة من مـأوى يحميهـا الامـأوى الارض أو مأوى الوظيفة الحكومية • ومن هنـا كانت ازمتها ، وكـان طريقها نحو التغيير ، الازمـة فى انها لجـأت الى الارض ، لكن الارض لا تكفيها ولا تغنيها عن جوع ، فبدأت هذه الطبقة تضغط على امكانياتها المحدودة لتعلم ابنائها تعليما عاليـا يسـمح لها بالالتحـاق بالوظيفـة الحكومية (٤٠) • الا أن تعليم ابناء البرجوازية الصغيرة ، لم يؤدى الى النتيجة المنتظرة ، ففرص العمل المتاحة فى الجهازين الاقتصادى والادارى للدولة محدودة ، بحكم الدور المحدود لنشاط الدولة فى المجال الاقتصادى كما ان فرص العمل فى القطاع الخاص محدودة ايضا ، بحكم طبيعته القائمة على النشاطات غير الانتاجية ، الى جانب ان ادارته اعتمـدت فى الغالب على الروابط العائلية ، وانتاجه قام على ادوات شبه حرفية •

ومن هنا فلم يكن للنخبه المثقفة والمتعلمه من هذه الطبقـة مـكان فى ادارة اى مشروع من هذه المشروعات الرأسمالية محدودة النمـو ،

كما ان فرص العمل الحر المستقل كادت تكون معدومة بحكم ضعف الامكانيات المادية لهذه النخبة وضيق سوق العمل المهنى نتيجة لضعف النمو الرأسمالى فى المجتمع بصفة عامة [٤١] • لذلك فقد اتجهت اعداد كبيرة من ابناء البرجوازية الصغيرة بل والمتوسطة الى التعليم العسكرى الذى يتميز بوظيفة مضمونه عند التخرج • وهكذا كانت ثورة يوليو هى تعبير مركز عن تناقض اجتماعى حاد بين طبقتين اجتماعيتين • احدهما تملك كل شىء ، والاخرى تملك قليلا من الاشياء ، أو بعبارة اخرى فان الصراع الطبقى عشية الثورة كان صراعا بين البرجوازية الاقطاعية والبرجوازية الصغيرة ، أى صراعا فى اطار البرجوازية المصرية ككل ، على الرغم من مظاهرة العامة التى احتوت المجتمع ككل • هذه هى الارضية التى جرى عليها التغيير الطبقى عقب الثورة ولعبت دورا هاما فى تشكيل البناء الطبقى الجديد وتحكمت فى وتيرة صراعاته الطبقية [٤٢] •

ولم يشهد البناء الطبقى خلال مرحلة النضال من اجل الاستقلال الوطنى تغييرا جذريا ، بقدر ما شهد عدة تغييرات محدودة على مستوى الصفوة لم تتعداها الى مستوى القاعدة الاجتماعية العريضة الا بقدر يسير محدود • وهذه التغييرات شملت الصفوة الحاكمة على مستوى السلطة ، كما تعرضت للصفوة المالكة على مستوى الثروة ، واثرت على عدد لا بأس به من طبقة فقراء الفلاحين • كما كان من حصيلة هذا التغيير الطبقى القضاء على الجزء الاكبر من الصفوة الاجتماعية الاجنبية عقب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ •

الا أنه وفى جميع الحالات اتخذت عملية التغيير الطبقى طابعا سياسيا ، أكثر منه موقفا أيديولوجيا أو اجتماعيا محددا ، أى بمعنى أن ضرب القوى الاجتماعية المالكة للثروة لم يكن لانها تملك ثروة ، وأن الاغلبية

لا تملك ، وانما لان لها دور وفاعلية سياسية فى المجتمع ، قد تحد من فعالية النظام السياسى الجديد ودوره »[٤٣] هذا البعد الهام للاجراءات والتشريعات الاقتصادية كان هو السمة البارزة لعملية التغيير الاجتماعى طوال فترة الخمسينات ، والذى تغيرت الى حد كبير طبيعته خلال فترة الستينات فاتخذ تدريجيا بعدا أيديولوجيا وطبقيا محددا[٤٤] .

١ — السلطة :

كانت انطلاقة طلائع الجيش من أبناء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة صبيحة ٢٣ يوليو للاستيلاء على قيادة الجيش وعزل ملك البلاد بعد ذلك فى ٢٦ يوليو ، هى البداية الاولى لتغيير السلطة ، ونقل مقاليدها من يد الاسرة المالكة الاقطاعية شبه الرأسمالية الى يد شباب الضباط من أبناء البرجوازية المصرية المتوسطة والصغيرة . وكان ذلك فى حد ذاته تغييرا طبقيا كاملا ، نقلت بمقتضاه السلطة من يد صفوة الى صفوة أخرى[٤٥] .

ولقد كانت الصفوة الجديدة مختلفة تماما مع الصفوة القديمة ، من حيث أصولها الطبقية ، فالاولى تنتمى الى أصول مصرية صميمة تجىء من صعيد مصر ودلتا مصر ، أما الثانية فأصولها تركية وشركسية وألبانية . واذا كانت الاولى تنتمى بملكيتها ودخولها الى نمط البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، فان الثانية تنتمى الى ملكيات ودخول الطبقة الاقطاعية شبه الرأسمالية ، كذلك بالنسبة للثقافة من حيث القيم والتقاليد والسلوك فكلاهما مختلفة عن الاخرى ، أولهما مرتبطة بالثقافة والتراث الوطنى والاخرى مرتبطة بثقافة أجنبية وقيم غربية على المجتمع المصرى[٤٦] .

ان هذه الاصول والمصالح والقيم المتباينة قد وصلت الى نقطة الصدام الاجتماعى بحكم عجز كل منهما عن اشباع حاجات الاخرى ،

خاصة وأن هذا التباين له انعكاساته السياسية والفكرية نحو قضايا المجتمع وعلى رأسها قضية السيطرة الاجنبية على مقدرات البلاد ووجود قوات احتلال بريطانى فى مدن قناة السويس • فقضية الاستقلال السياسى وقضية وجود جيش له مكوناته ومكانته ، هما قضيتين مرتبطتين تماما ، بحكم أن الجيش وظيفته الاولى هى الدفاع عن استقلال وسيادة مجتمعه ودولته •• ووجود الاحتلال وعجز الصفوة الحاكمة عن اخراجه هو تناقض لا يقبله الجيش ولا يتناسب مع وظيفته ودوره فى الحياة الاجتماعية للبلاد • ولقد تحولت عملية الحكم بالتدريج من يد الصفوة العسكرية « مجلس قيادة الثورة » الى يد الحاكم الفرد « جمال عبد الناصر » على أساس انتخابه كرئيس للجمهورية • أما فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعى داخل السلطة التنفيذية وجهاز الادارة الحكومى ، فكان محدودا فسلطة الثورة استعانت بعناصر من الفئات الوسطى المثقفة والتكنيكية ، لا تختلف كثيرا عن العناصر التى كانت تستعين بها سلطة الاحزاب قبل الثورة فى مجال الاعمال المختلفة لجهاز السلطة التنفيذى •

الا أن التغيير الاجتماعى كان يختص بتغليب الجناح العسكرى على الجناح المدنى فى الاعمال الادارية للسلطة التنفيذية ، وذلك بحكم الطبيعة العسكرية للانقلاب الثورى • فانتشرت فى أجهزة السلطة عناصر عسكرية عديدة ابتداء من مستوى الوزراء وحتى مستوى الادارة العليا للوظائف المختلفة ، الا أن هذا الانتشار ظل محدودا أيضا بحكم محدودية النشاط الاقتصادى للدولة فى نهاية الخمسينات(٤٧) •

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، ان غالبية العناصر المدنية التى استعانت بها السلطة الجديدة ، كانت فى غالبيتها بدون انتماء سياسى قبل الثورة ، أو ما يمكن أن نطلق عليهم بحق لفظ « التكنوقراطيين » ، وكان

جزءا كبيرا من رجال البنوك والشركات الكبرى والجامعات ، أما بقية العناصر المدنية الاخرى التى كان لها انتماء سياسى فقد كانت فى غالبيتها تنتمى الى حزبين ، هما الهيئة السعدية (الحزب السعدى) والحزب الوطنى • ولقد تجاهلت السلطة ادخال عناصر وفدية أو من الاخوان المسلمين أو ذوى الاتجاهات الماركسية ، على الرغم من أن هذه العناصر الثلاث الاخيرة ، كانت فى الحقيقة هى العناصر الاساسية فى الساحة السياسية(٤٨) •

وعلى مستوى الممارسة السياسية ، فقد حرمت السلطة الجديدة أى ممارسة سياسية خارج اطار الصفوة السياسية • ممثلة فى « مجلس قيادة الثورة » وأعوانه ، وذلك فى اطار اعلان الاحكام العرفية ، وفى ظروف المرحلة الانتقالية التى اختلفت السلطة فى تحديد نهايتها عدة مرات ، تحت وطأة الصراع بينها وبين الاحزاب السياسية المختلفة • وانتهى هذا التردد بقرار حل الاحزاب السياسية كلها ومصادرة أموالها ، وتحريم ممارسة النشاط السياسى لاعضائها ، والذى كان له آثاره العميقة على الوزن السياسى للطبقة البرجوازية الاقطاعية •

٢ — الثروة :

وكان التغيير الطبقى فى اطارها محدودا الى حد كبير ، فلم يتجاوز النتائج التى حققها تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى ، وقوانين تنظيم مجالس ادارات الشركات المساهمة ، وتشجيع رؤوس الاموال الوطنية على الاستثمار الصناعى ، الى جانب الآثار الاجتماعية والطبقية لعملية تمصير رؤوس الاموال الاجنبية ، ونمو دور السلطة فى النشاط الاقتصادى •

فبالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى الاول الذى صدر فى ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ يمكن أن نخلص منه بعدة نتائج أهمها :

(أ) لم يتجاوز جملة المستفيدين منه ثلاثمائة ألف مستأجر زراعى صغير ، تحولوا بفضل تنفيذ القانون الى ملاك صغار تتراوح ملكيتهم من فدانين الى خمسة أفدنة[٤٩] •

(ب) تحديده للقيمة الايجارية الزراعية بسبعة أمثال الضريبة ، ومنعه لطرد المستأجرين من أراضى الملاك ، مما دعم من وضع صغار المستأجرين الزراعيين • كما دفع فى نفس الوقت كثير من الملاك الى زراعة أراضيهم لحسابهم الخاص ، وبالتالى تحول الطابع الاقتصادى للاستغلال الزراعى الى طابع رأسمالى[٥٠] •

(ج) تدعيم الوزن الاقتصادى لطبقة أغنياء الفلاحين ومتوسطيهم ، بعد أن اشتروا جزءا كبيرا (١٤٥ ألف فدان) من أراضى كبار ملاك الارض الذين خضعوا للحد الاعلى للملكية (٣٠٠ فدان) تبعا للقانون ، الى جانب تحولهم الى فئة عليا بحكم تغيير سقف الملكية الزراعيــة • خاصــة وأن غالبيتهم يعيش فى الريف[٥١] •

(د) اضعاف الوزن الاقتصادى لكبار ملاك الاراضى الزراعية (١٢ ألف مالك) نسبيا ، لان غالبيتهم تحول من زراعة المحاصيل التقليدية الى زراعات الفاكهة والخضروات فحــافظوا على مستوى دخــولهم المرتفعة خاصة وأنهم تحولوا عن نظام الايجــار الزراعى (الاقطاعى) الى نظام الزراعة على الذمة (الرأسمالى)[٥٢] •

هـ) التحسن فى الدخل والوضع القانونى لقطاع كبير من ســـكان الريف (المزارعون والمستأجرون) •

وفى اطار الانعكافة الراديكالية ـــ الاشتراكية ـــ للثورة فى عام ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى (القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١) الذى نص على تخفيض الحد الاقصى لملكية الارض الزراعية للفرد الواحد الى مائة فدان(٥٣) • وفى ظل هذا القانون الجديد تم بيع الاراضى المعـــاد توزيعها على المنتفعين بسعر يساوى نصف قيمة الارض المقدرة لتعويض صاحبها • وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ الذى يقضى بأن يتم بيع الارض المعاد توزيعها الى المنتفعين الجدد بسعر يعادل ربع قيمة الارض المقدرة لتعويض ملاكها السابقين ، كـــذلك ألغيت الفـــوائد والمصاريف الحكومية(٥٤) • كذلك نص هذا القانون على سريانه بأثر رجعى على الاراضى التى تم توزيعها منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول على أن تسقط الاقساط والفوائد السابقة أداؤها من المنتفعين بتوزيع هذه الارض ، من الثمن المستحق عليهم والمخفـــض وفق أحـــكام القـــانون الجـــــديد •

ونتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى المختلفة التى طبقت ما بين عامى ١٩٥٣ ـــ ١٩٧٠ تم توزيع ٨١٨ ألف فدان (أى حوالى ٥ر١٢٪ من الاراضى الزراعية) على حوالى ٣٤٢ ألف أسرة تضم ٧ر١ مليون فرد (أى حوالى ٩٪ من سكان الريف المصرى عام ١٩٧٠) وارتفع متوسط حجم الملكيـــة للاسرة من ٤ر٣٪ الى ٦ر٣٪(٥٥) ، وبذلك يمكن اعتبار التغيير الذى طرأ على خريطة الملكية الزراعية خلال العقدين الاخيرين نتيجة مباشرة لمـــا اشتمل عليه قانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى • ومن الممكن تتبـــع التغيرات التى طرأت على خريطة الملكية الزراعية خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ ، بالجدول التالى الذى يوضح تطور توزيع الملكية الزراعيـــة للارض خلال فترة البحث •

جدول رقم (٣)

يوضح تطور ملكية الأرض الزراعية فى (١٩٥٢ — ١٩٦٥)

حجم الملكية	التوزيع قبل قانون الأصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢				التوزيع بعد قانون الأصلاح الزراعي لعام١٩٥٢				الوضع فى عام١٩٦١				الوضع فى عام١٩٦٥			
	عدد الملكيات		اجمالى المساحه		عدد الملكيات		اجمالى المساحه		عدد الملكيات		اجمالى المساحه		عدد الملكيات		اجمالى المساحه	
	العدد بالألاف	٪	عدد الأفدنه	٪	العدد بالألاف	٪	عدد الأفدنه	٪	العدد بالألاف	٪	عدد الأفدنه	٪	العدد بالألاف	٪	عدد الأفدنه	٪
الملكيات الصغيرة																
أقل من ٥ أفدنه	٢٦٤٢	٩٤,٣	٢١٢٢	٣٥,٤	٣٨٤١	٩٤,٤	٢٧٨١	٤٦,٦	٢٩١٩	٩٤,١	٣١٧٢	٥٢,١	٣٠٣٣	٩٤,٥	٣٦٩٣	٥٧,١
الملكيات المتوسطه																
٥ — أقل من ١٠	٧٩	٢,٨	٥٢٦	٨,٨	٧٩	٢,٦	٥٢٦	٨,٨	٨٠	٢,٦	٥٢٦	٨,٦	٧٨	٢,٤	٦١٤	٩,٥
١٠ — أقل من ٢٠	٤٧	١,٧	٦٣٨	١٠,٧	٤٧	١,٦	٦٣٨	١٠,٧	٦٥	٢,١	٦٣٨	١٠,٧	٦١	١,٩	٥٢٧	٨,٢
٢٠ — أقل من ٥٠	٢٢	٠,٨	٦٥٤	١٠,٩	٣٠	١,٠	٨١٨	١٣,٦	٢٦	٠,٨	٨١٨	١٣,٤	٢٩	٠,٩	٨١٥	١٢,٦
الملكيات الكبيرة :																
٥٠ أقل من ١٠٠	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٠	٦	٠,٢	٣٩٢	٦,١
١٠٠ أقل من ٢٠٠	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٣	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٢	٥	٠,٢	٥٠٠	٨,٢	٤	٠,١	٤٢١	٦,٥
٢٠٠ فما فوق	٢	٠,١	١١٧٧	١٩,٧	٢	٠,١	٣٥٤	٥,٩	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٢٨	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٣٠٠٨	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٣١٠١	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	٢٢١١	١٠٠	٦٤٦٢	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، الكتاب السنوى (القاهرة : يونيو ، ١٩٦٨) ص ص ١٠٠ — ١١٠ وزارة الزراعة التعدد الزراعى الرابع ١٩٦١ ، الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٦٧ (قسم (١)

وبنظرة متفحصة لبيانات هذا الجدول نجد أن التغير الملحوظ فى توزيع ملكية الارض الناتج عن قانون الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ينعكس فى حقيقة هامة هى أنه بينما بقى نصيب الملكيات الصغيرة ثابتا تقريبا (٤ر٩٤٪) فان نصيبها من الارض قد ازداد بصورة ملموسة من ٤ر٣٥٪ الى ٤ر٤٦٪ (أى بزيادة قدرها ٢ر١١٪ من المساحة) وجدير بالملاحظة أيضا أن عدد الملكيات المتوسطة فى الشريحة من ٢٠ الى ٥٠ فدانا قد ازداد من ٢٢ ألف الى ٣٠ ألف بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول • كما ازدادت مساحة تلك الملكيات المتوسطة من ٦٥٠ ألف فدان الى ٨٠٠ ألف فدان (أى بزيادة قدرها ٢٣٪ من المساحة) فان نمو عدد مساحة هذه الملكيات يعكس بالدرجة الاولى عملية كسب ملكية أرض جديدة عن طريق شراء الاراضى التى أراد كبار الملاك التخلص منها لزيادتها عن الحد الاقصى للملكية المسموح به • ويؤكد ذلك التفسير حقيقة هامة هى أن الشرائح الاخرى من الملكيات المتوسطة (من خمسة الى أقل من عشرة أفدنة ، ومن عشرة الى أقل من ٢٠ فدانا) بقيت دون تغير سواء فى العدد أو المساحة بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الاول[٥٦] •

أما بخصوص كبار الملاك (ملاك أكثر من ١٠٠ فدان) فان عددهم ظل ثابتا (٥ آلاف مالك) بينما هبط نصيبهم من الارض الى ١٣٪ مقابل ٣٧٪ قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى وقد حدثت تغيرات أخرى فى خريطة ملكية الارض الزراعية بعد اصدار القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ • بيد أن من الملامح المميزة للاصلاح الزراعى المصرى أن التغيرات فى خريطة ملكية الارض الزراعية قد اقتصرت أساسا على اعادة توزيع الارض من الملكيات الكبيرة الى الملكيات الصغيرة دون المساس بأوضاع الملكيات المتوسطة • والاهم من ذلك أن الاوزان النسبية للملكيات الصغيرة (أقل

من ٥ أفدنة) والمتوسطة (٥ــ٥٠ فدانا) فى هيكل الملكية الزراعية بقيت دون تغير يذكر أى ٩٤٫٣٪ و ٢٫٥٪ على التوالى ، وذلك رغم صدور قانون الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ و ١٩٦٩ ٠

ولقد كان الهدف الاساسى للاصلاح الزراعى المصرى القضاء على الملكيات الكبيرة وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك ٠ وبذا كان الاصلاح الزراعى المصرى نظريا وتطبيقيا أكثر ميلا للنموذج الليبرالى لنظام يقوم على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وأكثر بعدا عن النماذج الجماعية أو الاشتراكية لحل المسألة الزراعية ٠

ومع ذلك فانه برغم وجود حركتين كبيرتين للاصلاح الزراعى بقى هيكل توزيع ملكية الارض شديد التفاوت ٠ بيد أن الاتجاه الجدير بالملاحظة هو التحسن المطرد فى الوضع النسبى (الزيادة فى العدد والمساحة) للملكيات المتوسطة وعلى وجه الخصوص لدى ملاك عشرين فدانا الى خمسين فدانا خلال الفترة من ٥٢ ــ ١٩٦٥ ٠ وفى الحقيقة أن متوسط الملاك قد امتلكوا حوالى ثلث الاراضى الزراعية فى مصر عام ١٩٦٥ بينما لم يزد عددهم عن ٢٫٥٪ من اجمالى ملاك الارض ٠

وفى ظل هذه الظروف فان هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين (ملاك من ٢٠ الى خمسين فدانا) تمتعت بنفوذ سياسى حاسم فى الريف المصرى حيث ارتقى وضعهم فى السلم الاجتماعى بتملكهم وحيازتهم لمزيد من الارض ٠ ولقد اتجهت اجراءات السياسة الزراعية كافة ــ سواء كانت فنية أو تنظيمية ــ نحو تغير ميزان القوة فى الريف المصرى بحيث انتقل مركز الثقل الاقتصادى والاجتماعى من البرجوازية الاقطاعية القديمة الى هذه الطبقة البرجوازية المتوسطة من أغنياء الفلاحين[٥٧] ومن ناحية أخرى فان اجراءات الاصلاح الزراعى قد تركت أثارا طيبة وملموسة على

مستوى الانتـاج الزراعى حيث وجـدت طبقـة عريضـة من الزراع ـ المستأجرين ـ نفسها فى وضع أفضل وأكثر استقرارا يمكنها من ادخال التحسينات المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعى فى مصر • وقد مثل هـذا أحد النجاحات الاساسية للاصلاح الزراعى فى مصر •

٣ ـ التركيب الطبقى للمجتمع المصرى :

ان أى تصنيف للطبقات فى المجتمع المصرى يجب أن يأخذ فى اعتباره الهوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تفصل بين الريف والمدنية• وهى هوة لها آثارها على شكل الطبقات وعلى سماتها المميزة ، وعلى فاعلية المحددات التى ستستخدم فى تصنيفها ، والى أن تضيق تلك الهوة وتختفى فلا مناص من معالجة البناء الطبقى منفصلا فى كل من الريف والمـدينة • كما أن تحديد نسبة من الافدنة للطبقة ، لا يعنى أن هذا هو أقصى ثروة يمكن أن تملكها أسرة من أفراد هذه الطبقة • اذ يمكن أن تجمع هذه الاسرة الى جانب ملكية الارض الزراعية ، ملكية مواشى وآلات زراعية وورش ورؤوس أموال فى المدينة أو فى الريف وغير ذلك من وسـائل الاستغلال الرأسمالى ، كما أن تصنيف الطبقات التالى خضـع أسـاسا لمعيـارين أساسيين هما الثروة والسلطة • ويتركب البناء الطبقى فى الريف المصرى من الطبقات الآتية :

(أ) التركيب الطبقى فى الريف :

١ ـ كبـار المـلاك الزراعيين :

وتضم من يحوزون من عشرين الى خمسين فدانا ، علاوة على كبار الموظفين • ويعتمد كبار الملاك الزراعيين على العمل المأجور لزراعة أرضهم ويلجأون الى أساليب الزراعة الرأسمالية المتقدمة على نطاق واسع ، حيث

يمكن الاستفادة من « وفورات النطاق Economies of Scale » ولا سيما بزراعة بعض المحاصيل غير التقليدية ذات الربحية المرتفعة (كالفواكه والزهور والخضروات)(٥٨) • ولقد تحولوا الى « رأسماليين زراعيين » يقومون بتحديث أساليب الزراعة ويلجأون الى مجالات جديدة للاستثمار• والاتجاه العام للتطور فى الريف المصرى ولا سيما فى الستينات يشير الى تحول هذه الطبقة الى « رأسمالية زراعية » بالمعنى الشامل للكلمة وذلك بعد تحالفها السياسى مع البرجوازية البيروقراطية الحاكمة • ولقد كشفت « لجنة تصفية الاقطاع » التى شكلت عام ١٩٦٦ عن حقيقة اقتصادية واجتماعية هامة وهى أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين قد تحولوا الى أنشطة رأسمالية متخصصة تأخذ طابع التكامل مثل : اقامة المزارع المتخصصة لتربية الماشية ومنتجات الالبان وغيرها(٥٩) •

٢ — **متوسطو الملاك الزراعين** : وتضم هذه الطبقة من يحوزون اكثر من خمسة افدنه حتى عشرين فدانا • رنتيجة لما تمتلكه هذه الطبقة من حيازات اكبر من المتوفرة لصغار الفلاحين فهى تتمتع بوضع معيشى أفضل ، وهم يلجأون لزراعة أرضهم بواسطة « الاجراء المستديمين » والفلاحون فى هذه المجموعة ينتجون أساسا من أجل السوق ويقومون بزراعة محاصيل غير تقليدية واكثر ربحية (كالمحاصيل النقدية والخضروات) • وبشكل عام فان حيازتهم اكثر كفاءة من الناحية الفنية والتنظيمية ، حيث يتمتعون بتسهيلات أفضل للرى ويستخدمون البذور المنتقاه واساليب الزراعة (٦٥) • وهم بتمتعون عادة بفائض زراعى وفير يزيد على احتياجاتهم الاستهلاكية وبعد تغطية الالتزامات النقدية الثابتة الاخرى • وغالبا ما يرتبط هؤلاء بانشطة مربحه كالتجارة والاقراض لفقراء الفلاحين عينا أو نقدا • وهذه الطبقة هى التى ارتكز عليها النظام السياسى

عقب قيام الثورة ، وهى التى استفادت من التغيرات السياسية والاقتصادية التى تمت فى عهد الثورة •

٣ — **صغار الملاك الزراعيين :** وتضم حائز واكثر من فدانين حتى خمسة أفدنه ، وتتمتع هذه الطبقة من الفلاحين بحيازات زراعية اكبر نسبيا وتشكل حوالى ٢٥٪ من مجموع عدد الحائزين للارض • وتسود العائلة فى هذه الطبقة كوحدة للانتاج حيث يتم الاعتماد على افراد العائلة للقيام باعمال الزراعة دونما احتياج للاجراء الا فى موسم الحصـــاد (٦١) • وفى اغلب الاحوال تكفى الزراعة لتلبية معظم احتياجات الاسرة • ولذا فان هذهالطبقة من الفلاحين تتمتع بقدر اكبر من الاكتفاء الذاتى بما يجعلها تحت ضغط اقل للاستدانه من الغير أو الاعتماد على السوق • ولقد كانت السياسة المعلنة للسلطة ازاء هذه الطبقة هى توسيع قاعدتها وذلك بتوزيع اراضى الاصلاح وجزء من الأراضى المستصلحة عليها • وكذلك رفع مستوها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى عن طريق التعونيات الزراعية والوحدات الصحيـــة والمدرسية المختلفة • ولقد تحققت بعض النجاحات ولا شك فى هذا المجال • ولكن المؤكد أن تغييرا جذريا لم يطرأ على ظروف وأوضاع هذه الطبقـــة ككل • فظروف معيشتها ونمط حياتها اليومية مازال فى الاساس كظروف ونمط حياه اجدادها منذ مئات السنين (٦٢) •

٤ — **فقراء الفلاحين :** وتضم حائز وفدانين فأقل • وتندرج الاغلبية الساحقة من الفلاحين بالتحديد تحت هذه الطبقة من فقراء الفلاحين التى تحتوى على ٥٠٪ من الاسر الحائزة على أرض (سواء كانت مالـــكة أو مستأجرة) وهى تضم فيما تضم الفلاح المعدم الذى يستأجر قطعة ارض صغيرة بحثا عن قدر من الدخل يسد رمقه وليتفادى العمل لدى الغير بصفة

أساسية كعامل أجير [٦٣] • ولا يختلف وضع هؤلاء «الفلاحين الفقراء» كثيرا عن المعدمين حيث أن ناتج الزراعة لا يكفى لسد احتياجاتهم الغذائية ولاعالة اسرهم ومن ثم يضطرون للبحث عن دخل اضافى عن طريق العمل كأجراء عند متوسطى الملاك وكبارهم • ويخرج ابناؤهم للعمل كعمال تراحيل من سن مبكرة وغالبا ما يجد هؤلاء الفلاحين الفقراء انفسهم مضطرين للاعتماد على الاقتراض المستديم من المرابين لسد حاجاتهم الاستهلاكية بفائدة لا تقل عن ٢٠٪ ، وعملية الاستدانه المستديمة هذه تمثل فى الحقيقة المصدر الرئيسى لبؤس هذه الجماهير العريضة من الفلاحين الفقراء •

ب) التركيب الطبقى فى المدينة :

١ — البرجوازية الكبيرة : وهى الطبقة التى ارتكز عليها النظام الاجتماعى قبل عام ١٩٥٢ ، وكانت تسيطر على مصدرى الثروة والسلطة فيه (اى الملكية والحكومة) وبقيام الثورة فقدت احدهما الا وهى السلطة • وتضم كبار الملاك العقارين واصحاب الشركات والمديرون (ومن فى حكمهم) وممثلو هذه الطبقة كونوا اكثر الصفات المميزة للرأسمالية المصرية كطبقة برجوازية متعاونة مع الرأسمالية الاجنبية ، وارتبطت بالرأسمالية العالمية ، وخضعت لها فى ظروف السيطرة السياسية والعسكرية للرأسمالية الاحتكارية البريطانية فى فترة الاحتلال البريطانى لمصر • وكان لهذه الطبقة تأثيرها الاقتصادى والسياسى والايديولوجى على المجتمع المصرى لفترة قريبة « وعلى الرغم من التغيرات التى طرأت على وزن هذه الطبقة فى هذه المجالات فى العشرين عاما الماضية ، الا أنها مازالت تتمتع ببعض الميادين الاقتصادية التى مازالت مفتوحة امامها كالتجارة الداخلية والخدمات والنشاط الزراعى باكمله » [٦٤] • وفى المجال السياسى مازالت تجد القنوات

التى تتسلل منها الى العمل السياسى والمثال على ذلك تلك الهوة السحيقة بين اصدار القرارات الوردية لصلح الجماهير الشعبية والتنفيذ العملى لهذه القرارات التى يفرعها من محتوها الثورى •

٢ — **البرجوازية المتوسطة** : تضم اصحاب الورش الحرفية والمتاجر ومتوسطى وكبار الموظفين وغالبا ما تسمى هذه الطبقة بالبرجوازية الوطنية — الرأسمالية الوطنية — ولقد تعارضت مصالحها الاقتصادية مع الاحتكار الاجنبى وقامت على أساس العلاقات الرأسمالية غير الاحتكارية فى مجال السوق • ففى ظروف السيطرة الامبريالية كانت مبعدة عن استغلال الثروة القومية للبلاد • وعلى ذلك ففى فترة الحركة الوطنية التحررية بعد الحرب العالمية الثانية انحازت الى الطبقات العاملة واتحدت معها فى النضـــال ضد الاستعمار • ودفعت الطبقة الوسطى خلال تطور هذا النضال باحسن ابنائها من كبار المثقفين كفاءة للحركة التحررية « وكانت هذه الطبقة بحكم تركيبها الاجتماعى ممثلة لمصالح فئات كبيرة من الســكان » (٦٥) • وفى الخمسينات والستينيات لعبت هذه الطبقة نفس الدور القيادى سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى ، كما انها كسبت فى صفهـا شرائح كثيرة من المجتمع المصرى بعد قوانين يوليو الاشتراكية •

٣ — **البرجوازية البيروقراطية** : هى الطبقة الاجتماعية الناتجة عن ترابط ظاهرتين : أولهما ظاهرة سيطرة الدولة على وسائل الانتاج فى المجتمع وثانيهما عزل الجماهير الشعبية عن العمل السياسى المستقل ، وقمع اى شكل من اشكال التنظيم الخاص بها • حينئذ تتشكل طبقة اجتماعية مرتبطة بالدور الاقتصادى المتزايد للدولة ، وتحقق امتيازات مادية وثقافيـــة • تمكنها من أن تحتكر الدور القيادى فى عملية التنظيم الاجتماعى للمجتمـــع

وهذه الطبقة لا يرتبط وجودها بملكيتها الخاصة لوسائل الانتاج ، بقـــدر ما يرتبط بتحكمها فى وسائل الانتاج العامة للمجتمع ككل ، وعلى الرغم مما يحمله هذا التصور من تناقض فالطبقة كما هو معروف لابد ان تقوم على الامتيازات المتوارثة ، فى حين ان التحكم فى وسائل الانتاج الاجتماعية ، لا يمكن ان يورث (٦٦) ٠

وعلى الرغم من صحة هذا المنطق الا انه يفتقد فى الواقع الفعلى ٠ فلقد اثبتت تجارب مختلفة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، ان رجال القرار السياسى والاقتصادى يعطون مناصبهم بطريقة او باخرى الى ابنائهم ، خاصة عن طريق الامتيازات التعليمية والثقافية ٠ لانهم يخلقون جوا ثقافيا عاما للتنشئة الاجتماعية لابنائهم ، ومن هنا تتكون مملـكة البرجـوازية البيروقراطية ٠ ويساعد على نمو هذه الطبقة وتدعيمها ، استمرار ارتفاع نسبة الامية فى المجتمع وعدم تسييس الجماهير ، والتخلف الاجتمـاعى والثقافى العام الموروث من سنوات السيطرة الامبريالية على مقـــدرات البـــلاد (٦٧) ٠

ولقد كان قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، هى المناسبة التاريخية النادرة التى تمكنت هذه الطبقة خلالها من ان تظهر للوجود ٠ فقبل الثورة ، لم يكن لهذه الطبقة من وجود بحكم ان قادة الجهـاز الادارى للدولة كانوا انفسهم من اصحاب وسائل الانتاج او كانوا مرتبطين عضويا بهم ، كما ان دور الدولة فى النشاط الاقتصادى كان محدودا فى دور ضئيل من الخدمات العامة ولم يكن لها اى دور فعال فى التنمية الانتاجية للمجتمع ٠

الا انه ومع قيام الثورة بقيادة نخبه من البرجوازية الصغيرة المرتبطة اساسا بجزء من جهاز الدولة (الجيش) وفى ظل ضعف الطبقات الاجتماعية

المصرية من برجوازية وبرولتياريا ، فان النخبة قد تميزت باعتمادها على الدولة والجهاز العسكرى ، بالدرجة التى تسمح بالا تعتمد مباشرة على دور احدى طبقات المجتمع وبالتالى يمكن ان تتحرك وتناور بين المجموعات الاجتماعية المختلفة لفترة زمنية معينة • وهذه هى الارضية السياسية والاجتماعية التى ولدت عليها البرجوازية البيروقراطية ، وكان لها فرعها العسكرى الذى استولى على السلطة فى ١٩٥٢ وتحول بالتدريج الى صفوة سياسية حاكمة وفرعها المدنى الذى تمكن من تكوين علاقات وصدقات مع الفرع العسكرى (اهل الثقة) (٦٨) • ولقد تدعمت هذه الطبقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال معركة مارس ١٩٥٤ ومعركة العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ، وكذلك بعد صدور قوانين يوليو تربعت بكامل قوتها وسيطرتها على مقاليد الحكم فى مصر •

٤ — **البرجوازية الصغيرة** : وتضم اصحاب الورش الحرفية (أقل من خمسة عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين • ولقد عانت معظمها من اضطهاد النظام الاقطاعى ، واقتربت بمستوى معيشتها من مستوى الطبقة العاملة • وكان احساسها بوضعها الاجتماعى بالنسبة لطبقتى البرجوازية الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة واضحا نتيجة لوجودها فى المدن مما ساعد على تطور وعيها الثورى وازدياد نشاطها ضد سيطرة النظام القائم وخلال عملية النضال الثورى خرجت من هذه الطبقة الكوادر الشابه الرائدة فى الجيش • وفى الاجهزة الحكومية • ولقد كانت اكبر الطبقات حجما وأكثرها فقرا (٦٩) • ولقد احتلت موقفا وسطا بين الطبقة العاملة والبرجوازية المتوسطة وذلك بحكم طبيعتها الثنائية ، وتطلعاتها المستمرة للطبقة الوسطى • ولقد استفادت من انجازات الثورة التعليمية كثيرا ، كما استفادت من عملية الحراك الاجتماعى بعد قوانين يوليو •

٥ — **الطبقة العاملة** : وتضم عمال الحكومة الصناعيين والقطاع العام والعمال الحرفيين والباعة الجائلين (ومن فى حكمهم) • وهذه الطبقة تمتاز بعدم ملكيتها لوسائل الانتاج ، وانها تعيش على بيع قوت عملها — العمل المأجور — وليس لها دخل سواه • وتمثل هذه الطبقة بعد حركة التصنيع الاغلبية فى البناء الاجتماعى المصرى المعاصر — وتمتاز بارتفاع نسب الامية فيها وتدنى المستويات المعيشية لافرادها • وينعكس ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك ترتفع نسب معدلات الاصابة بالمرض بين افرادها نظرا لعدم ادراكهم للوعى الصحى او لعدم وصول هذا الوعى اليهم • كما تمتاز بتمركزها فى المدن الصناعية الهامة مثل حلوان والمحلة الكبرى وفى القاهرة والاسكندرية • ولقد استفادت من قوانين يوليو فحصلت على حق تكوين اتحادات عمالية ونقابية لها ترعى مصالحها وتدافع عنها ، ولكن هذه الاتحادات والنقابات افرغت من محتوها • وظلت تابعة للسلطة السياسية ومؤيدة لها • حتى فيما يتعارض مع مصلحة الطبقة العاملة ، ولقد حصلت بعد عام ١٩٦٢ على حق التعليم المجانى الذى تفوق فيه بعض ابنائها فى مجالات عديدة •

ثالثا : البعد السياسى :

لم يكن للضباط الاحرار فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ أية أيديولوجية واضحة سواء الشعار المثلث « الاتحاد والنظام والعمل » وقد كتب احسان عبد القدوس فى مارس ١٩٥٤ يقول : « ان مبادىء الثورة كلها تنحصر فى كلمة واحدة مجردة هى« الاصلاح » اذ كان لقادة الثورة مثاليات أو ايديولوجيات فهى كلها تنحصر فى مثالية واحدة : الجيش للشعب وليس هناك مثاليات وليس هناك ايديولوجية اخرى » (٧٠) ويظهر هذا بوضوح فقدان أى فلسفة ، أو حتى ارادة فى تبنى ايديولوجية معينة • ولم يتردد

الرئيس جمال عبد الناصر فى الاعتراف بانه : « منذ بدء الثورة لم يكن هناك اى خطه ، ولكن كانت هناك ستة مبادىء اســاسية ، منها القضــاء على الاقطاع والاستغلال ورأس المال المستغل وتحقيق العدالة الاجتماعية • ولقد وضعنا هذه المبادىء الستة امامنا دائما ورحنا يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر ، على ضوء التجربة الوطنية ، نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق لتنفيذ هذه المبادىء » (٧١) •

ثم توالت بعد ذلك الجهود لتحديد ايديولوجية معينة للثورة بدأت بصدور « فلسفة الثورة » فى ابريل عام ١٩٥٤ وتأسيس المؤتمر الاسلامى ، لتسليم مقدرات القضية الاسلامية وانتزاعها من أيدى الاخوان المسلمين والاشتراك فى مؤتمر باندونج واعلان الحياد الايجابى (١٩٥٥) ثم تبنى نظرية القوميـــة العربيـــة (١٩٥٦ — ١٩٥٨) والتخطيط الاقتصـــادى والاشتراكيـــة الديمقراطيـــة التعاونيـــة (١٩٥٦ — ١٩٦٠) • وهـــذه الايديولوجية التى بدأت منذ عام ١٩٥٦ ، ولم تخلق من العدم ، وانما هى حصيلة اتجاهات الفكر المصرى المعاصر الاساسية لم تطبعها الضـــرورة الاقتصادية والجغرافيـــة فقط ، بـــل طبعها كذلك الصـــراع العالمى بين الاشتراكية والرأسمالية فى فترة أفول الاستعمار •

ولعل مناقشة التكوين الاجتماعى والثقافى للضباط الاحرار يعطى صورة واضحة عن مشاربهم فى السياسة والحكم ، فلقد كان عشرون منهم ينتمون الى برجوازية المدن — الطبقة الوسطى — والريف الصغيرة ، وهى الطبقة التى ارتبطت بالقومية الاسلامية أو الجماعات المؤيدة للفاشـــية

وهناك ثلاثة فقط من بين هؤلاء الضباط القياديين (على صبرى وحسين ذو الفقار صبرى وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة أوربية ، نظرا لبيئتهـــم

الاجتماعية ، ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا ، أما البقية الباقية منهم فقد اعطاهم الوفد فرصة الدخول فى الكلية العسكرية لاول مرة • وعلى اثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، انتمى الغالبية الساحقة لقيادة الضباط الاحرار الى الفريقين المعارضيين لليبرالية العقلانية والديمقراطية التى كان يمثلها عام ١٩٥٢ ، الوفد والماركسيون ، الا ان هؤلاء الشباب كانوا وطنيين بصورة بديهية للوفد ولوزير حربيته حمدى سيف النصر باشا ، وكلهـم متعطشون لتحرير وطنهم من الاحتلال العسكرى ، ولاسترجـاع عزته وكرامته (٧٢) • ويمكننا تقسيم البعد السياسي للثورة فى ثلاث مراحل مميزة هـــى :

١ ـ المرحلة الاولى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) :

رغم أن الكلمات التى تحدث بها اللواء محمد نجيب ـ القائد الاعلى للجيش ـ فى ندائه الذى وجهه بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢ تنص على أن الثورة تنشد « الاصلاح والتطهير فى الجيش • ورفع لواء الدستور ، الا أن الاشاعات كثرت حول استعداد الجيش لحل الاحزاب السياسية وفرض ديكتاتورية عسكرية على البلاد • وعلى الفور وفى مساء نفس اليوم ، وجهت قيادة الاركان العامة بيانا الى الامة جاء فيه « تعلن قيادة الاركان العامـة انها لن تسمح بوضع العراقيل فى طريق تحقيق نظام دستورى سليم • وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية الى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها واجهزتها ، الشىء الذى يستلزمه كل نظام برلمانى صحيح يحكم فى نطاق الدستور » (٧٣) • ومع ذلك فقد اعيدت الرقابة على الصحف فى ٢١ اكتوبر عام ١٩٥٢ •

وفى العاشر من ديسمبر اعلنت الحكومة تعطيل الدستور ، وفى ١٣ ديسمبر عين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب « قائدا للثورة » (٧٤) • وفى

١٦ يناير عام ١٩٥٣ حلت الاحزاب السياسية ، وصدرت ممتلكاتها وفرضت الاقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم الى المحاكمة • وفى الشهر ذاته بدأ تطهير الجيش وتم تسريح ٤٥٠ ضابطا [٧٥] وبدأ البحث عن صيغة جديدة للتنظيمات السياسية فى مصر ، بعد ان تخلصت الحكومة من المعارضة ، بكافه فصائلها السياسية اليمنية واليسارية •

أ) هيئة التحرير : وفى ٢٣ يناير عام ١٩٥٣ جرى تأسيس تنظيم سياسى واحد باسم « هيئة التحرير » وأصبح جمال عبد الناصر امينا عاماله وفى ١٦ يونيو عام ١٩٥٣ دخل حكومة محمد نجيب أربعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وأصبح جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية ، وصلاح سالم وزيرا للثقافة والارشاد القومى ، ورفع عبد الحكيم عامر الى لواء وعين قائدا للقوات المسلحة وبعد يومين فى ١٨ يونيو الغيت الملكية رسميا وأعلنت « جمهورية مصر » [٧٦] ولقد اصبح تنظيم « هيئة التحرير » أعلى سلطة سياسية فى البلاد ، ولقد اشتمل برنامجه السياسى على ما يلى [٧٧] :

١ — اجلاء القوات الاجنبية (البريطانية) عن وادى النيل دون قيد أو شرط •

٢ — تمكين السودان من تقرير مصيره •

٣ — تحقيق الاهداف والمصالح الاساسية للشعب ، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته •

٤ — اقامة مجتمع على أساس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من أسباب التخلف والضعف •

٥ — توجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الامـوال فيهـــا •

٦ — كفاله الحقوق والحريات السياسية من الناحيتين السياسيـة والاجتماعية ، فالمواطنين سواء امام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية،ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة •

٧ — تبصير المواطنين بواجباتهم وحقهم على التضامن والتضافر والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح •

٨ — دعم الصلات مع الشعوب العربية ، لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى المجالات •

٩ تعزيز ميثاق جامعة الدولة العربية ، ليكون أداة لخدمة شعوبهـــا وبلوغ امانيها المشتركة •

١٠ — تأكيد استعدادنا للتفاهم مع أى شـــعب يظهر حسن نواياه نحـــونا •

١١ — التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة بمد المطالبة بها ، فى خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها •

وعلى الرغم من ان هذه المبادىء فى جملتها كانت تعطى الثورة فرصة لملىء الفراغ السياسى الذى حدث بعد تصفية الاحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، الا أن ذلك لم يحدث ، فبمعيار ما حققته هيئة التحرير من

نتائج نستطيع القول بانها عجزت عن تحقيق ايه نتيجة ويعزى ذلك الفشل لعديد من الاسباب أهمها : « أن نظام العضوية المفتوحة سمح للاقطاعيين والاثرياء بالسيطرة عليها كما انها لم تحظ بقيادة واعية • يضاف الى ذلك ابتعاد قطاعات واسعة من المثقفين عن التنظيم وسلبية من انضم منهم اليه • ولم تكن لهذا التنظيم اية سلطة سياسية وبذافبد أ هزيلا وظهر كيانا بدون جوهر • ولم تستند هيئة التحرير الى اساس اجتماعى واضح، مما جعلها تظهر فى شكل تنظيم ادارى فى الوقت الذى احتاجت فيه البلاد الى تنظيم سياسى وتطلع الشعب الى تنظيم اخر ساعد على ظهور قيادات قوية تعمل من اجل البلاد وتتحمل مسئولياتها » (٧٨) •

ب) مــارس ١٩٥٤ : وفى فبراير ومارس عام ١٩٥٤ تمت المواجهة الحاسمة بين رجال الثورة أنفسهم من المنتمين الى الوفــد والشوعيين والاخوان المسلمين وحزب مصطفى كمال صدقى الديمقراطى بالاضافة الى عناصر مختلفة من الجيش ، كانت تقوم بحملة متواصلة لاعادة الحريات الديمقراطية والعودة الى الدستور • وانهاء الديكتاتوربة العســكرية • سميت هذه المواجهة بازمة مارس ١٩٥٤ • وبعد عدد من الاجتمــاعات العاصفة قدم اللواء محمد نجيب استقالته فى ٢٣ فبراير ، ولكن تدخــل القوات المسلحة المدرعة بقيادة خالد محى الدين ، جعله يعود الى الحكم• ولقد لعبت « هيئة التحرير » دورا هاما فى تأييد جناح جمال عبد الناصر بتنظيم سلسلة من الاضطرابات والمظاهرات الجماهيرية فى ٢٥ و ٢٦ و٢٧ مارس فى القاهرة والاسكندرية (٧٩) • وفى ٢٨ مارس أعلن مجلس قيادة الثورة ان انتخابات الجمعية التأسيسة التى كان موعد اجرائها قد حدد فى يونيه ١٩٥٤ ، وقد الغيت ثم قام باعادة تشكيل الحكومة مبعدا اللواء محمد نجيب عنها وعن مجلس قيادة الثورة وفى ١٥ ابريل أعلن مجلس

قيادة الثورة اسقاط كل الحقوق السياسية عن القادة السياسيين لاحزاب الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين الذين شغلوا مناصب وزارية بين الفترة من عام ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ وفى ١٨ ابريل عام ١٩٥٤ أصبح جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء (٨٠) •

وبين ديسمبر عام ١٩٥٣ ويناير عام ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة المنعقدة بشكل مستمر قد اصدرت احكامها بالسجن والاشغال الشاقة على عدد كبير من زعماء العهد البائد وفى ٤ مايو صادرت الحكومة جريدة « المصرى » التى كان مديروها قد غادروا البلاد ، وفرض على احسان عبد القدوس ، رئيس تحرير « روز اليوسف » أن يساير النظام الجديد بعد أن قضى بضعه ايام فى السجن (٨) وبذلك تعزز الموقف الداخلى للثورة •

وفى مجال السياسة الخارجية ، قامت حكومة الثورة بنشاطات واسعة ولاسيما بعد اشتراك مصر فى مؤتمر « باندونج » الذى اعتبر موقفا ايجابيا ضد الاستعمار ، بعد رفض حلف بغداد الاستعمارى • وفى هذا المؤتمر اعلن عبد الناصر ، « ان بلادى ، وهى مخلصة لمبادىء الحياد الايجابى وميثاق الامم المتحدة ، أيدت دائما جميع الجهود التى نهدف الى تنمية التعاون والوفاق العالمى • وفى سبيل تلك الغاية لم تربط نفسها بأى من الكتلتين فى الحرب الباردة ، ايمانا بان مثل ذلك الارتباط يزيد التوتر بدل أن يخففه (٨٤) وبعد مؤتمر « باندونج » تمت صفقه الاسلحة التشيكيه التى دعمت موقف مصر العسكرى ، وبعد فشل العدوان الثلاثى على مصر وتأميم قناة السويس والشروع فى بناء السد العالى ، اخذت حكومة الثورة تكسب الانصار على المستوى العالمى سواء أكان فى الدول الافريقية أو الاسيوية وبعض دول أوروبا الغربية • ولقد اعلنت مصر

صراحة موقفها من الاستعمار باشكاله القديمة والحديثة وأخذت تناصر حركة التحرر العالمى وتناهض الاستعمار [٨٣] •

٢ — المرحلة الثانية (١٩٥٦ — ١٩٦١) :

فى هذه المرحلة تم انجاز أربع خطوات رئيسية حـددت معالمها هى : دستور ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومى فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ ، انتخاب مجلس الامة فى يوليو ١٩٥٧ ، وأخيرا وحده مصر وسوريا فى فبراير عام ١٩٥٨ • ونستطيع القول ان جمال عبد الناصر قد استفاد من تجربة « باندونج » حيث تعرف خـلالها على ماوصلت اليه البلدان الناشئة حديثه الاستقلال ، وادراك الاهمية الاساسية لتعبئة الشعب من اجل الدفاع والبناء ، وبالتالى فى تبنى شكل معين من الديمقراطية الموجهة، كما اكتشف عند ولاده التضامن الاسيوى — الافريقى سندا ، يزداد اهمية للمهمات التى كان ينوى انجازها فى مصر •

ففى يناير عام ١٩٥٦ ، اذاع مشروع دستور الجمهورية المصرية ، ولاول مرة فى التاريخ اعلنت مصر فيه نفسها عربية : « مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة • وهى جمهورية ديمقراطية ، والشعب المصرى جزء من الامة العربية » (المادة (١)) • وتبع ذلك عدة مواد بشرت بعودة الى ديمقراطية ما : « التضامن الاجتماعى اساس المجتمع المصرى » (مادة ٤) « تكفل الدولة الحرية والامن والطمأنينه وتكافؤ الفرص لجميـع المصريين » (مادة ٦) ، « يحظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا (مادة : ٣٧) ، «حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة » (مادة : ٤٤) ، « انشاء النقابات حق مكفول » (مادة : ٥٥) • وفى الاقتصاد اعلن الدسـتور « التمسك بالتخطيط وبرأسمالية الدولة » (مادة : ٧) • بينما اكد فى نفس

الوقت أن : « النشاط الاقتصادى الخاص حر » (مادة : ٨) • واعترف الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) بالحق فى جميع الحريات ، ولكن (حدود القانون » [٨٤] دائما ، بينما كان دستور ١٩٢٣ قد اعطى صفة مطلقة لبعض الحريات ولاسيما الحرية الشخصية •

اما السلطة التشريعية فقد حصرت بمجلس منتخب واحـــد يدعى مجلس الامة (الباب الرابع ، الفصل الثانى ، المواد ٦٥ ، ١١٨) لـــكن رئيس الجمهورية هو الذى يعين أو يعفى الوزراء من مناصبهم (المادة ١٦٤) ولا يسمح بالعمل لاى حزب سياسى ولكن « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من اجلهـــا الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحى السياســـيه والاجتماعيــة والاقتصادية » وورد فى الباب الثالث الذى يبحث فى (احكام انتقاليــة وختامية) ما يلى : « يتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الامة » (المادة : ١٩٢) [٨٥] وفى يونيو جرى استفتاء مزدوج انتخب جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر بنسبة ٩٩٫٨٤٪ من الاصوات ، وأقر الدستور المقترح بنسبة ٩٩٫٨٪ •

الاتحـــــاد القـــومى :

فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ أسس « الاتحاد القومى » بمرسوم جمهـــورى وعينت لجنته التنفيذية وكلفت بانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية ، وكانت اللجنة مكونة من عبد اللطيف البغدادى ، وزكريا محى الدين وعبد الحكيم عامر بالاضافة الى رئيسها جمال عبد الناصر ومن اصل ٢٨٠٥ مرشحا تقدموا فى ٣٨٤ دائرة انتخابية كان قد اعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح فى مناطقه السابقة ، وافقت اللجنة على ١١٨٨ مرشحا • ولقد

اظهرت نتائج الانتخـابات التى اعلنت فى ١٥ يوليو ان مجلس الامـة يتسع لمثلين عن مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى • وكان من بين المرشحين الفائزين ١٦ وزيرا ، من مستشارى الدولة ، ٤٦ محاميا ٤٦ مزراعا ، ٤٠ من عمد القرى ، ٣٣ ضابطا فى الجيش ، ٢٠ طبيبا ، ٢٠ موظفا كبيرا و٤ رجال أعمال ، مذيعان اذاعيان ، شيخ واحد ، ٩ صناعيين ، ١٥ من ملاك الاراضى ، ١٤ ضابطا من البوليس ، ١٢ مهندسا ، ١٩ استاذا جامعيا ، ١٠ تجار،٨ قضاه،٨ صحافيين ٥من مشايخ البلد ، ٤من مراقبى الحسابات، ٤ صيادلة ، امرأتان ، ٧ موظفين ، ٤ عمال • وعقد الاجتمـاع الاول للمجلس فى ٢٢ يوليو لانتخاب الرئيس ، ففاز عبد اللطيف البغدادى (٨٦)•

وفى هذا الوقت ايضا كان العمل نشطا لجعل « الاتحاد القومى » فعالا • وقد شمل المرسوم الذى صدر فى ٢ نوفمبر ، بتحديد دسـتور الاتحاد القومى والغايات منه وهى : « تحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ ، وبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من كل استغلال سياسى واجتماعى واقتصادى » (المادة : ١) ويشرف على التنظيم لجنة تنفيذية عليا يعينها الرئيس (٨٧) ورغم كل الحواجز والضغوط ، ورغـم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطى ، لم يأت المجلس « خانعا » وقد ضم عددا كبيرا من الاعضاء الموسورين بالاضافة الى أن غالبيـة مندوبى الاقاليم كانوا يفضلون النظام القديم بوجه الزراعى • ولقـد تجمعت المعارضة الديمقراطية التى كانت قد برزت فى مارس ١٩٥٤ بشكل خفى فى البداية ثم اخذت تعلن عن نفسها شيئا فشيئا • أراد النـواب أن يمارسوا السلطة التشريعية لانه لم يكن فى استطاعتهم ولا فسلطتهم اقالة الحكومة (٨٨) •

ويمكن القول ان الاتحاد القومى فشل — كتنظيم سـياسى — فى

القيام بمهامه لذات الاسباب التى أدت الى فشل تنظيم هيئة التحرير لافتقاد كل منهما النظرية السياسية ودليل العمل والقيادة الواعية المتمرسة فى العمل السياسى [٨٩] • غير أنه من الناحية الايجابية قد استطاع ان يحقق نتائج ايجابية فى مجال تنظيم قوى الشعب ونشر مناخ اشتراكى عام وبدء وضع اللمسات الاولى للممارسة الديمقراطية فى نطاق الجماهير وهيأ الجو لظهور التنظيم التالى له وهو الاتحاد الاشتراكى العربى •

وفى هذه الفترة تمت الوحدة مع سوريا وكسبت مصر بذلك تأييدا كبيرا من الدول الاسيوية — الافريقية وزادت نشاطات الثورة على الصعيد السياسى العالمى بتأميم وتمصير البنوك والشركات الاجنبية ، ومحاربة الاستعمار بشكل واضح فى المحافل الدولية ، وأخذت مصر بذلك تكسب ثقة العالم فيها وثقة دول العالم الثالث التى كانت تنشد الاستقلال والتحرير ، وراحت الثورة تمد يد العون لكل الدول التى تحارب الاستعمار وتناهضه ، وبذلك فقد كان هناك تكامل بين السياسة الداخلية والخارجية للثورة •

٣ — المرحلة الثالثة (١٩٦١ — ١٩٦٧) :

لقد بدأت هذه المرحلة بالتأميمات فى القطاع الاقتصادى ، وكذلك باعلان ميثاق العمل الوطنى ، ولقد أوضح الميثاق أن « الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية » وأن « الاشتراكية العلمية هى الاسلوب الملائم لايجاد الطريقة الصحيحة المؤدية الى التقدم » [٩٠] وقد أقر الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التى اثارها الاخوان المسلمون • وانشىء تنظيم جديد « الاتحاد الاشتراكى العربى » باعتبارة الجهاز

المركزى للنشاط السياسى وكان من المفروض فيه ان يمثل كل القوى الشعبية • على أن يكون للعمال والفلاحين ٥٠٪ من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكى العربى ، وكذلك فى مجلس الامة المقبل [٩١] • ولقد أقصى الاتحاد الاشتراكى أولئك الذين ينتمون الى الاخوان المسلمين ، ولكنه اقصى بعض يسارين بصفتهم الفردية •

الاتحـاد الاشتراكى العربى :

وفى ٨ ديسمبر عام ١٩٦٢ صدر النص الكامل للقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى نص على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية • وهو أداه هذا التحالف فى تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته، ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة [٩٢] ولقد تم ذلك كله بعد انفصال سوريا عن مصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، معبره بذلك عن ازمة تحالف القومية والاشتراكية فى العالم العربى • وبعد الانفصال بدأت ثورة يوليو وقيادتها تؤكد على الاتجاه السياسى الجديد لها ، الاتجاه فى طريق الاشتراكية كوسيلة وكهدف لبناء المجتمع المصرى الجديد فى اطار صيغة « الاشتراكية العملية » وعلى اساس تحالف جماهيرى يتمثل فى « الاتحاد الاشتراكى » •

وفى ذلك الوقت جرى التأكيد على الطابع الخاص للتجربة الاشتراكية المصرية ورفضها للحلول غير السليمة للصراع الطبقى وعدم التزامها بصيغة ديكتاتورية البروليتاريا ، كما جرى التأكيد على خطورة الثورة المضادة الكامنة داخل مواقع الطبقة المالكة وأثرها على تعويق المد الثورى

وعزل الثورة عن أنصارها الحقيقيين (٩٣) . كما كان اتجاه الثورة السياسى لرفض الدخول فى تحالف عسكرى أو اقامة قواعد عسكرية للمعسكر الغربى عندها مصدرا لضغوط مستمرة من قبل الدول الامبريالية ابتداء من محاولات ضمها لحلف بغداد وانتهاء بمحاولات ضمنها للمؤتمر الاسلامى وكانت الضغوط تتصاعد درجاتها أو تنخفض حسب الاتجاهات السياسية التى تتخذها الثورة ومثال ذلك فى الحصار الاقتصادى ردا على تأميم قناة السويس المواجهة العسكرية للعدوان الثلاثى تصعيدا لاسقاط النظام فى الخمسينيات ، أو قطع معونات القمح الامريكى ردا على الاتجاه الى الاشتراكية ثم فى المواجهة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ تصعيدا لمحاولة اسقاط النظام مرة اخرى فى الستينيات .

وكما جلب الاتجاه السياسى للثورة عداء الرأسمالية المحلية والاستعمار العالمى ، الا أن هذا الاتجاه ذاته جلب لمصر فوائد اقتصادية وسياسية لم تكن لتحصل عليها بدون استمرارها فى هذا الاتجاه الوطنى الشريف . ولقد كان اتجاه الثورة فى السياسة الخارجية بارزا من اللحظة الاولى لقيامها فى قول جمال عبد الناصر : « نعادى من يعادينا ....

ونصادق من يصادقنا ، وأعلنت الثورة سياسة الحياد الايجابى وتزعمت حركة الدول غير المنحازة عالميا رغبة منها فى الوقوف بعيدا عن الحرب الباردة التى تصاعدت حدتها فى الخمسينيات وخلال تطور ثورة يوليو فانها حققت من المكانة الدولية سواء فى العالم الثالث أو فى كلا المعسكريين الاجتماعيين ، مما دعا الى احترامها ، وتقديرا لموقفها فى مساعدة حركة التحرر الوطنى أو فى محاربتها للامبريالية أو تحالفها مع القوى الاشتراكية ، كانت سياستها فى هذه المجالات الثلاثة عنوانا واضحا عن المصالح الحيوية للشعب المصرى والامة العربية واسلام العالمى .

ونستطيع القول ان الثورة قد حققت نجاحات واسعة فى مجـال السياسة الخارجية ، ولكنها لم توفق فى تحقيق تلك النجاحات داخليا بنفس الدرجة ، فان تجربة الاتحاد الاشتراكى لم تؤت، كل الثمار المرجوه منه رغم اعادة التشكيل عدة مرات ، ومرجع ذلك الى عيوب فى الشكل أى فى التنظيم السياسى وليس الى قصور فىالجوهر وهو فكرة التحالف ويمكن أن نوجز العيوب الى أمور ثلاثة : الاول : هو أسلوب تحقيق التجمع الكبير الذى يجب أن يكون معبرا عن حقيقة تنظيم سياسى يمثل هذا التحالف الواسع • والثانى : الخلط بين أسلوب الحزب الواحد وأسلوب التحالف• والثالث : هو علاقة التنظيم السياسى بالسلطة (٩٤) • الى جانب سيادة مفهومين كلاهما خاطىء : المفهوم الاول : هو ما أسماه البعض « الاتحاد الاشتراكى جهاز السلطة » ان مهمة الاتحاد الاشتراكى شرح وتفسير وتبرير كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات • والثانى : وقد اسماه البعض « الاتحاد الاشتراكى جهاز الشعب » • والمفهوم الاول يفرغ التنظـيم السياسى من كل محتوى ويحوله الى جهاز أعلام يروج لنشاط الحكومة « الاتحاد الاشتراكى جهاز الشعب » • والمفهوم الاول يفرغ التنظـيم وحركتها السياسية لكى تستفيد بما يقوم لها من انتقادات أما المفهوم الثانى : فهـو يحول التنظيم السياسى عمليا الى حزب معارض لانه يعنى التصرف كما لو كان فى البلد حزبان احدهما فى الحكم والاخر يعـارض باسم مصالح الجماهير • هذا هو ما اثبتته التجربة العملية للاتحـاد الاشـتراكى •

هذا الى جانب سيطرة المركزية فى اجهزة الدولة ، وكانت كل خطوة الى الامام تأتى كقرار من جهاز الدولة من فوق ، وليس كمبادرة مـن الشعب • وكانت النتيجة الطبيعية نمو واتساع اللامبالاه السياسية فى

بلد كان يعج بالحماس ، اذ كانت الدولة تصر على عمل كل شيء بنفسها ، وبواسطة السلطة ، وذلك من خلال جهازها الادارى التكنوقراطى • ولقد نتج عن ذلك ايضا ما اكـده احمد بهاء الدين رئيس تحـرير جـريدة « الاخبـار » عام ١٩٦٢ : « ما نكتشفه أولا ، داخل الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن الثورة ركزت جهودها على بناء (الخصائص الماديـة) للمجتمع الاشتراكى دون ان تركز على (الخصائص الانسانية) ، أى الاشتراكيين ، فلا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين»[٩٥] •

خاتمـــة :

يتضح لنا مما سبق أن التطورات الجوهرية التى حدثت فى المجتمع المصرى فى الجانب الاقتصادى تطورت ببطىء وتدريجيا منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦١ ، وبعد ذلك سيطرت الدولة على وسائل الانتاج كافة وتخلصت من قمم الرأسمالية المصرية التى رفضت التعاون معها منذ البداية • وفى الجانب الاجتماعى لم يحدث هناك صـراع طبقى ، بل حـاولت الدولة تدريجيا أيضا أن تتخلص من قمم الطبقات الرأسمالية الصناعية والزراعية والتجارية • وذلك بعد هيمنتها على اقتصاد البلاد ، وبعد صدور القوانين الاشتراكية • الا اننا لا يمكن القول بأن الفوارق الطبقية زالت ، بـل نمت طبقات جديدة فى المجتمع هى طبقة البرجوازية البيروقـراطية • وفى الجانب السياسى ، تخلصت الدولة من كل القوى السياسية ، والاحزاب السياسية اليمنية واليسارية بتصفيتها فى عام ١٩٥٤ ، وشكلت لنفســها تنظيمها السياسى (الاتحاد الاشتراكى العربى) وحاولت ان تذيب بقيــة القوى السياسية فيه •

مراجـــع الفصـــــل الاول

(١) سعيد على حافظ ، **تطوير السياسة التعليمية فى المجتمع العربى** (بيروت : دار الكشاف للنشر والطباعة والتزيع ، ١٩٦٧) ص ١١ .

(٢) فؤاد مرسى ، الاعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية (الطليعة، العدد ٩ ، السنة ٣ ، ١٩٦٧) ص ٤٧ .

(٣) البنك الاهلى ، **النشرة الاحصائية** (المجلد ١٥ ، العدد الاول ، ١٩٦٢) ص ٥ .

(٤) محمود متولى ، **الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورهـــا** (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢١٦ .

(٥) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

(٦) الاهرام ، عدد ٢٦ يناير ، عام ١٩٥٤ (من تصريح للسيد صلاح سالم وزير الارشاد القومى) .

(٧) الاهرام ، عدد ١٥ ديسمبر ، عام ١٩٥٤ (من تصريح للدكتور عبـــد المنعم القيسونى وزير الخزانة .

(٨) البنك الاهلى ، النشرة السنوية لعام ١٩٥٤ ، ص ٩ .

(٩) بنك مصر ، تقرير مجلس الادارة عن السنة المـــالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ .

(١٠) راشد البراوى ، **الفلسفة الاقتصـــادية للثـــورة — من الناحيتين النظرية والعلمية** — (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٥٥) ص ٤٧ .

(١١) روبرت مابرو ، **الاقتصـــاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢** ، **ترجمـــة :** صليب بطرس (القهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ١٧٥ ومحمـــود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

U. N., **Economic Development in the Middle east,** (New york, 1956), P. 13.

(١٢) نشرة لجنة التخطيط القومى ، رقم ١٤٩ ، ص ص ١٩—٢٠ .

(١٣) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

(١٤) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(١٥) OBrien, Patric, **The Revolution in Egypt's Economic System**, (London, Oxford University, 1966), P. 84.

(١٦) عبد العظيم رمضـــان ، **صراع الطبقـــات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ص١٢٠ــ١٢٧ .

(١٧) عبد الغنى سعيد ، **العمال وثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ص ١٣٢ــ١٣٣ . ومجلة **العــالم العــربى** ، الشركات المساهمة فى مصر (عدد ١٠ ابريل ، عام ١٩٤٧) .

(١٨) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

(١٩) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

(٢٠) الجمهورية العربية المتحدة ، **الدستور المؤقت** ، مارس عام ١٩٥٨

(٢١) **جمال عبد الناصر ، خطابه فى عيد الثورة لعام ١٩٥٩ (عيد الثورة** السابع ، ٢٣ يولية ، ١٩٥٩) .

(٢١) على الجريتلى ، **التاريخ الاقتصـــــادى للثـــورة ٥٢ — ١٩٦٦** (القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤) ص ١٣٣ .

(٢٣) أنور عبـــد الملك ، **المجتمــع المصرى والجيش** (بـــيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤) ص ١٦٤ .

(٢٤) مورو بيرجر ، **العالم العربى اليوم** ترجمـــة : محيى الدين محمـــد (بيروت : دار مجلة الشعر ، ١٩٦٣) ص ٢١٠ .

(٢٥) بول أ. باران وبول م. سويزى ، **رأس المال الاحتكارى** ، ترجمة : محمد فهمى مصطفى (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١) ص ٢٣٠ .

(٢٦) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ــ١٩٥ .

(٢٧) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٧ــ١٩٨ .

(٢٨) Economic Organization, **Yearbook**, Cairo, 1960, P . 42.

(٢٩) Issawi, Charles, **Eguyt in Revolution : An Ecomomic Analysis** (London, Oxford University, 1963) , P . 261.

(٣٠) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٨ــ٢٩٩ .

(٣١) مصلحة الاستعلامات ، **مجموعة القوانين الاشتراكية** (القاهـــرة : يوليو ، ١٩٦١) .

(٣٢) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٣٣) O' Brien, Patric, The Revolution in Egypt' s Economic System, P P. 240 - 245

(٣٤) لينين ، **المختارات** الجزء التاسع والعشرين (موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٠) ص ٣٨٨ .

(٣٥) ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعى (موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧١) ص ٢٢ .

(٣٦) Parsons, T., **Thories of Society,** (N. Y., the Edward, shils, Free press, 1965) , P P. 424 - 429 .

(٣٧) جمال مجدى حسنين ، **البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢—١٩٧٠** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) ، ص ٣٢ .

(٣٨) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) ص ص ٨٣—٩٠ .

(٣٩) Mead, D., **Growth & Sructural change in the Egyptian Economy,** (U. S. A. , 1967) , P . 46

(٤٠) Mansfield, peter, **Neasser's Egypt,** (London, Penguin Books, 1969),p . 203 .

(٤١) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ،ص٣٥

(٤٢) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٠—٣٣٥ .

(٤٣) محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ص ٣١٥ — ٣٢٥ .

(٤٤) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٧٠ (بيروت دار الطليعة ، ١٩٧١) ص ٢٠٠ .

(٤٥) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٤٦) أحمد محمد خليفة ، **فى المسالة الاجتماعية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠) ص ٢٠٧ .

(٤٧) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٤٨) راشد البراوى ، **حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر** (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٥٥) ص ص ٢٠٥—٢٠٧ .

(٤٩) سيد مرعى ، **الاصلاح الزراعى فى مصر** (القاهرة : الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٥٧) ص ص ٢٠٠—٢٠٥ .

(٥٠) سعد هجرس ، **الاصلاح الزراعى : تاريخا وفلسفة ومنهاجا** (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٠) ص ٣٧ .

(٥١) ابراهيم عامر ، **الارض والفلاح : المسألة الزراعية فى مصر** (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨) ص ١١٨ .

(٥٢) Dareen, Warriner, **Land Reform and Development in the Middle East**,(London, Oxford uni,, 1957) , P. 39 .

(٥٣) تم تعديل هذا القانون بعد ذلك فى عام ١٩٦٩ بحيث جعل الحد **الاقصى للملكية الزراعية للاراضى خمسين فدانا .**

(٥٤) J. S. Oweis, **The Impact of Land Reform on Egyptian Agriculture : 1952 - 1965**, (Intermountain Economic Review. II.,no,I, London 1971) , P . 50 .

(٥٥) محمود عبد الفضيل **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠** ، (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٨) ص ٢٠ .

(٥٦) Centeral Bank of Egypt Economic Review, **Changes in the Pattern of Landownevship in. U. A. R. (1952 - 1965)** ,8, No, . 584 1968, P P. 147 *â* 148 .

(٥٧) محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى** ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٥٨) فتحى عبد الفتاح ، **القرية المصرية بين الاصلاح والثورة ١٩٥٢ — ١٩٧٠** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ص ص ٢٠٤—٢١٠ .

(٥٩) مجلة الطليعة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٧ .

(٦٠) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣—٩٠ .

(٦١) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٥٥

(٦٢) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبـــقى فى مصر ، مرجـــع سابق ، ص ٧٠ .

(٦٣) H. H. Ayrout, **The Egyptian Peasant,** (Boston, Beacon press, 1963), P P . 5 8 - 59 .

(٦٤) جمال مجدى حسنين ، **ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التـــوازن الطبـــقى** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) ص ١٤٥ .

(٦٥) راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر ، مرجـــع سابق ص ٢١٢ .

(٦٦) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩ — ٦٠ .

(٦٧) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ — ٢١٢ .

(٦٨) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٦٩) أحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليـــو — مصر والعسكريون —** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) جا ، ص ١١٨ .

(٧٠) روز اليوسف ، عدد ١٣٤٤ ، ١٥ مارس ، ١٩٥٤ .

(٧١) الاهرام ، عدد ٢٦ أغسطس ، عام ١٩٦١ .

(٧٢) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٧٣) راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر ، مرجع ســـابق ص ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

(٧٤) Vatikiatis, P. J., **The Egyptian Army in Politics,** (N. Y. Indiana univr - sity, 1961), P P. 200 - 201.

(٧٥) M. Nagub, **The future of Egypt — Egypt Desting.,** (N. Y. Deppldday, 1955), P P. 176 â 178 .

(٧٦) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤ — ١٢٠ .

(٧٧) Copeland, Miles, **The Game od Nations,** (London, Weiden feld and Nicalson, 1969), P . 133.

(٧٨) الهيئة العامة للاستعلامات ، **تاريخ الحــركة السياسية فى مصر** (القاهرة : د. ت) ، ص ٣٧ .

(٧٩) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٨٠) Keith Wheelack, Nasser's New Egypt' (London, Stevens Sons Limited, 1960) P P. 99 - 100.

(٨١) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، ص ص ١١٧—١١٨

(٨٢) فوزى جرجس ، **دراسات فى تاريخ مصر السياسى** (القاهرة : دار النديم ، ١٩٥٨) ص ٢٤٦ .

(٨٣) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليــو — مصر والعسكريون — مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٨٤) الجمهورية العربية المتحدة ، دستور عام ١٩٥٦ .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٨٦) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٨٧) جريدة الشعب ، عدد ٢ نوفمبر عام ١٩٥٧ .

(٨٨) الاهرام ، عدد ٢٩ يناير ١٩٥٨ .

(٨٩) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية فى مصر ، ص ٣٣ .

(٩٠) الجمهورية العربية المتحدة ، الميثاق ، مايو ١٩٦٢ ، ص ٥١ .

(٩١) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٩٢) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية فى مصر ، ص ٣٤ .

(٩٣) جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٩٤) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية فى مصر ، ص ٣٥ .

(٩٥) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ص ٢٢ .

الفصـــــل الثـــانى

احتياجات التنميــة الاقتصـــادية والاجتماعية من التعليم فى مصر

(١٩٥٢ ـ ١٩٦٧)

مقدمـــــة :

سنعرض فى هذا الفصـل لاحتياجات خطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عـام ١٩٦٧ . وهـذا يستلزم ان نعرض اولا خطط وبرامج التنمية ثم نتطرق الى دور السياسة التعليمية فى اعداد القوى العاملة وفق مدخل الاحتياجات من القوى العاملة والمدخل الثقافى ، ثم تقدير احتياجات القطاعات المختلفة من القـوى العاملة المدربة عن طريق دراسة الهيكل الوظيفى والمستويات التعليميـة اللازمة لتخرج هذه القوى ، وتقدير الزيادة أو العجز فى ضوء النماذج العالمية التى سبق ان عرضنا لها فى الفصل السابق وأخيرا بنقد الخطـة الخمسية الاولى للتنمية الشاملة فى المجتمع المصرى .

أولا : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر :

١ — الاتجاهات العامة للتنمية فى مصر :

بدأت ملامح التنمية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٣ الى علم ١٩٦٧، لاخراج المجتمع من حالة التخلف الشديدة التى تردى فيهـا ، وتحقيق التطور الاجتماعى عن طريق تقليل الفوارق الطبقية ، ومحاربة الفساد والرشوة وتحقيق التطور الاقتصادى بالحرص على توفير فرص للعمالة ، وزيادة الدخول وتحقيق التقدم السياسى بمحاولة خلق مناخ ديمقراطى تشارك فيه طبقات الاغلبية ، وكفالة حقوق الترشيح والانتخابات .

وتمت فى هذا المجال بعض الانجازات الملموسة والتى كان أسرعها حدوثا ، واكثرها فعالية فى ذات الوقت قانون الاصلاح الزراعى الذى لم يستهدف فقط تغيير الاوضاع الاقتصادية فى القطاع الريفى للمجتمـع وانما تجاوز ذلك الى محاولة تغيير الاوضاع الطبقيـة ، التى تمثلت فى

اقلية لا تزيد عن ٢٪ من سكان المجتمع تعانى من تخمة الترف ، واغلبية تكون بقية السكان تقاسى من تدنى العيش ، ثم بضع الوف — يستعصى عليها أن تكون نسبة داله — خرجت أساسا من طبقة الاغلبية المحرومة وكافحت حتى نالت قسطا من التعليم وتقلدت بعض المناصب ، واطلقت على نفسها الطبقة الوسطى • ثم توالت بعد ذلك بعض الخطوات فى طريق تحقيق التنمية الشاملة والتى من اهمها •

أ) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى :

أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ ، الذى يقضى بانشاء مجلس دائم للانتاج القومى ، وهو هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء ويرأسها رئيس الوزراء ودورها يتلخص فى دراسة التنمية فى الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل والصناعة ، ودراسة الوسائل اللازمة لتشجيع الصناعة من اجل تطوير التصنيع فى القطاع الرئيسى للاقتصاد واعادة تنظيم الاسواق المحلية وتنشيط الصادرات ، واجتذاب رأس المال الاجنبى والمحلى ، وتغيير الهيكل الضريبى ، وهيكل التعريفة الجمركية وفى النهاية اقتراح التشريعات اللازمة لتحقيق هذه الاغراض [1] •

ولقد مارس المجلس عمله على وجه السرعة ، وبدرجة عالية من الكفاءة اذ حكمنا على ذلك من المدى المتسع للمشروعات التى كانت موضع دراسة ، ومن المسح الطموح لموارد البلاد الذى اجرى فى العام الاول • ويكشف تحليل ميزانية المجلس الخاصة بالتنمية خلال العامين ١٩٥٥/٥٤ — ١٩٥٦/٥٥ عن نمط يثير الاهتمام ، مع وجود الصرح التمهيدى للتنمية الذى يستأثر باكبر قدر من المخصصات ، ويتضح ايضا اهتمام الثورة

المبكر باستصلاح الارض فضلا عن التركيز على الكهرباء باعتبارها شرطا لازما للتصنيع .

وتكمن اهمية المجلس الخاص بالتصنيع فى اختبار المشروعات التى تولى اهتماما خاصا لصناعة السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة . وكان اول هذه المشروعات مصنع الحديد والصلب ، ومصنع لانتاج عربات السكك الحديدية ، ومصنع للاسمدة . ولقد قامت الدولة وغيرها من المؤسسات فى عام ١٩٥٧ بتمويل هذه المصانع . ولقد وصف بعض الدارسين للاقتصاد المصرى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٧ بانها سنوات « تخطيط جزئى » (٢) ولقد طالبت الحكومة هذا المجلس بوضع ميزانية للتنمية فى خلال عام من انشائه ، ومع ذلك لم يتم هذا العمل .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على انشاء « الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق » برئاسة مجلس الوزراء أو من ينوب عنه تتبعها لجان وزارية فى عدد من الوزارات للتخطيط والتنسيق وذلك حتى لا تأتى المشروعات التى تقوم بها الدولة مرتجله متعارضة وحتى يمكن تفادى الاسراف فى انفاق وتوفير المجهودات والوقت والمال مع زيادة الفائدة التى يمكن الحصول عليها من الاموال المخصصة للخدمات العامة ولتنفيذ مختلف المشروعات (٣) . وفى اغسطس ١٩٥٣ قرر المؤتمر المشترك لضباط قيادة الثورة والوزراء تأليف « لجنة تحضيرية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة » تختص باعداد السياسة العامة للدولة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية وابدء الرأى فى المسائل العاجلة التى تتصل بالسياسة العامة للدولة فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والتى تحال اليها من المؤتمر أو من مجلس الوزراء أو التى يعرضها الوزراء المختصون ، كما تقرر أن تضع اللجنة بصفة خاصة خطة عامة للنهوض الاجتماعى والاقتصادى

ذات اجل محدود ومعالم واضحة تبين الوسائل اللازمة لتنفيذها [٤] . وقد كانت هذه أول أشارة الى اسلوب التخطيط الشامل للتنمية كأساس للتقدم الاقتصادي ، والاجتماعى فى المجتمع الجديد .

وفى ١٧ اكتوبر ١٩٥٣ انشىء « المجلس الدائم للخدمات العامة » بمقتضى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٣ لبحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع مراعاة التنسيق بينها وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى ولتقديم الخدمات العامة فى الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى والمتابعة تنفيذ المشروعات المختلفة .

ب) لجنة التخطيط القـــومى :

وفى ٩ مارس عام ١٩٥٥ تم تشكيل لجنة مكونة من الوزراء تسمى « لجنة التخطيط القومى » وكلفت هذه اللجنة بمهمة « صياغة مشروع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية » [٥] ، ولا تكمن دلالة هذا العمل فى اللجنة التى تعنى بتشكيلها ولكن فى انه ذكر صراحة لاول مرة عبارة « خطه شاملة » تتضمن أهدافا رئيسية وتوجه نحو الوصول اليها جميع الجهود القومية حكومية وغير حكومية وذلك فى برامج ومشروعات منسقة ومدروسة . وتحدد الاهداف الرئيسية الخطة القوميه والمـدة اللازمة للوصول اليها على اساس الطاقة الماليه والخبرة الفنية واليـد العاملة وامكانية التنفيذ . وخصص للجنة اعتماد فى ميزانية الدولة للانفاق منه على اعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها وعلى قيام اللجنة بوظيفتهـــا .

وفى اول يوليو ١٩٥٦ انشئت لاول مرة فى مصر وزارة للصناعة اعترافا باهمية الدور الذى يتعين ان يقوم به النشاط الصناعى فى زيادة الانتاج القومى وبضرورة التوسع الصناعى فى المستقبل بالنظر الى المساحة المحدودة للاراضى الزراعية والاراضى القابلة للزراعة مع استمرار الزيادة الطبيعية للسكان [٦] . وفى ٦ ديسمبر عام ١٩٥٦ انشىء « المجلس الاعلى للتخطيط القومى » برئاسة السيد رئيس الجمهورية الى جانب لجنة التخطيط القومى برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط رئيسا [٧] . ويختص المجلس الاعلى للتخطيط القومى بتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة واقرار خطة التنمية فى مراحلها المختلفة . وتختص لجنة التخطيط القومى باعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة وبيان مراحلها واجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك من تشريعات وتوجيهات واقتراحات وذلك فى ضوء ما تقوم به اللجنة من دراسات وما تقوم به الوزارات من مشروعات [٨] .

وفى ٢٠ مارس ١٩٥٧ ادمج كل من المجلس الدائم للانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى [٩] . وفى اول ديسمبر ١٩٥٧ أنشئت « الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعية » [١٠] . واختصت بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس للصناعة أما بنفسها مباشرة وأما بواسطة غيرها من الهيئات والمؤسسات وفى ٢٠ ابريل ١٩٦٤ عدل اسم الهيئة الى « الهيئة العامة للتصنيع » ونقلت اليها اختصاصات مصلحة التنظيم الصناعى [١١] . وفى ٧ فبراير ١٩٥٩ انشئت « مكاتب للتخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة » لمعاونة جهاز التخطيط القومى فى الحصول على البيانات المطلوبه ودراسة وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات واعمال وموافاه الجهاز بمشروعات

التخطيط الخاصة بالوزارة والبيانات التى تدرس لوضع الخطة الشاملة ومعاونة الجهاز فى أعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ [١٣] •

جـ) **التخطيط الشـــــامل :**

ورغم ان فلسفة التخطيط القومى الشامل اخذت سبيلها فى الدراسة مع منتصف الخمسينيات ، الا انها لم تأخذ شكلها التطبيقى فى صورة خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الا فى الســتينيات عندما وضعت للتنمية الشاملة على مرحلتين تبدأ من عام ٦٠ / ١٩٦١ — ٦٩ / ١٩٧٠ • وخلال سنوات الخطة الاولى شهدت مصر تحولات جذريه سعت كلها الى تجميع مصادر الانتاج فى يد الدولة تطبيقا لسياسة التخطيط المـركزى الشامل ، وتمثلت تلك التحولات فى حركة التأميمات الضخمة ، وتمصير البنوك والشركات الاجنبية ، وتكوين قطاع عام يتولى مسئولية ادارة الجانب الاقتصادى للدولة •

ورغم تحقيق الخطة الاولى لمعدات نمو تعد نموذجبة اذا ما قورنت بظروف المجتمع المصرى انذاك ، الا ان القطاع العام لم يســاند كثيرا حركة التنميــة ، فى الوقت الذى كان من المـكن ان يقــوم فيه بدور فعال [١٣] • ويذهب المدافعون عنه الى القول بانه كــان لم يزل يحبــو اثناء سنين الخطة سواء من حيث امكانياته المادية أو رصيده فى الخبرة الفنية ولكن سرعان ما تفسد عليهم مزاعمهم عندما يتبدى الفشل المتتابـــع له كلما ازداد عمرا ، وكان أولى به ان يزداد نضجا ، لا أن تخور قــواه كما يبدو من تجاربه معحركة التنمية الدائرة [١٤] • وربما يرجـــع ذلك الى وجود طبقة جديدة هى طبقة البيروقراطية « **الادارة العليا** » **التى** ولدت فى احضانه وافسح لها مجالا جديدا للتوسع والازدياد — ولم تقم

للخطة الخمسية الثانية قائمة بسبب الظروف غير المواتية التى تعرض لها المجتمع المصرى فى اعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية والتى ترتب عليها عدم فعالية خطط التنمية فى ظل اقتصاد الحرب الذى يستنزف معظم موارد الدولة مما أدى الى اهمال التنمية الداخلية بشكل حفض كثيرا من معدلات الانتاج ، واثر بلا شك فى تدهور كامل للخدمات ، واصبحت الخطط السنوية هى البديل للخطط الخمسية للتنمية . وهذا جعلنا نعرض لبرامج التنمية فى الخطة الخمسية الاولى على اعتبارها أنها الخطة الوحيدة المكتملة والتى اتيح لها فرصة التواجد والمتابعة .

٢ ــ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤) :

لم تكن الخطة الخمسية الاولى قائمة بذاتها بل كانت المرحلة الاولى والتفصيلية من خطة عامة تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات تنتهى فى يونيو ١٩٧٠ « وهذا يعنى زيادة معدل النمو للدخل القومى بنسبة ٧ر٢٪ . وقد خطط لان تكون نسبة الزيادة فى الخمس سنوات الاولى ٤٠٪ وتتمشى مع معدل نمو ٧٪ سنويا ، وهذا يتضمن نموا لدخل الفرد يتراوح بين ٤ر٠٪ [١٥] . وكذا تحقيق تكافؤ الفرص وتوزيع افضل للدخل والثروة وصولا لبناء المجتمع الاشتراكى المنشود ». كما استهدفت الخطة ايضا زيادة فرص العمل من خلال توظيف كل القوى البشرية العاملة المتزايدة والتى كانت معطلة فى بداية الخطة وتحقيق اكبر نسبة للاستثمار ١٤٪ من جملة الانتاج القومى » [١٦] .

وفضلا عن هذا فقد استهدفت الخطة تحقيق نوع من التوازن فى نمو قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة تمكن هذا الاقتصاد من اجتياز مرحلة الانطلاق والدخول فى مرحلة النمو التلقائى بفضل القوى الدافعه الذاتية

النابعة من داخل هذا الاقتصاد نفسه • ولهذا السبب فقد استهدفت الخطة زيادة الاهمية النسبية لقطاع الصناعة ، بما فيه الكهرباء ، وفى كل من الانتاج والدخل القوميين • وأخيرا فان الخطة الخمسية لم تستهدف اغراضا اقتصادية فحسب تتمثل فى زيادة الدخل واعطاء دفعة قوية للصناعة ، بل استهدفت ايضا اغراضا اجتماعية تتمثل فى زيادة الاهمية النسبية للجزء من الدخل القومى الذى يوزع فى شكل أجور للعمل • وتحسين للخدمات فى المجتمع •

وسوف نتناول خمسة محاور أساسية فى الخطة هى : الانتاج والدخل والاستثمار والآجور والعمالة والجدول رقم (٤) يوضح حجم النمو المتوقع فى الخطة فى ضوء المتغيرات الخمس السابقة بملايين الجنيهات المصرية ووفقا لاسعار ١٩٥٩ — ١٩٦٠ •

لقد استهدفت الخطة الخمسية الاولى زيادة الانتاج الاجمالى فى السنة الخامسة للخطة (٦٤ — ١٩٦٥) بمعدل ٤٢ر٦٪ بالنسبة الى سنة الاساس (٥٩/١٩٦٠) ، أى الارتفاع به من ٢٥٦٥ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس الى ٣٦٠١ مليون فى السنة الخامسة والنهائية للخطة وذلك بزيادة قدرها ١٠٧٦ مليونا • واتضح بعد ذلك « ان معدل الزيادة المحقق فى الانتاج فى السنة الخامسة للخطة ، كان مقداره ٣٦ر٤٪ بالمقارنة بسنة الاساس اى اقل من المعدل المستهدف كما ورد فى اطار الخطة وقدره ٤٢ر٦٪ بسنة الاساس » (١٧) • أما اسباب قصور الزيادة المحققة فى الانتاج الاجمالى فى السنة الاخيرة من سنوات الخطة عن الزيادة المستهدفة فى اطارها عام ١٩٦٠ فيرجع الى اصابة محصول القطن فى عام ١٩٦١ بالدودة بدرجة خطيرة ترتب عليها نقص بلغ ثلث قيمته بأكمله(١٨) • ويضاف الى هذا السبب الجوهرى ثلاثة اسباب اخرى هى « تنفيذ نظام

جدول رقم (٤) يوازى حجم النمو المتوقع فى الخطه الخمسيه الأولى وفقا لأسعار عام٥٩/ ٦٠ بملا يين الجنيهات المصرية

القطاعات	الأنتاج: الأجمالى فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	الأنتاج: المستهدف فى السنه الخامسة ٦٤/٦٥	الأنتاج: معدل الزيادة ٪	الدخل: الأجمالى سنة الأساس ٥٩/ ٦٠	الدخل: المستهدف السنة الخامسه ٦٤/٦٥	الدخل: معدل الزيادة ٪	الأستثمار: الاستثمار المستهدف ١٩٦٠/٥٩	الأستثمار: الأستثمار المتحقق ٦١/٦٥	الأستثمار: التوزيع النسبى للأستثمار المتحقق ٪	الأجور والمرتبات: الأجمالى فى السنه الأساسى ٥٩/ ٦٠	الأجور والمرتبات: المستهدف فى السنه الخامسه ١٩٦٤/٦٥	الأجور والمرتبات: معدل الزيادة ٪	العمالـــه: الأجمالى فى السنه الأساس ١٩٥٩/ ١٩٦٠	العمالـــه: المستهدف فى السنه الخامسه ١٩٦٤/ ١٩٦٥	العمالـــه: معدل الزيادة المستهدفة
الزراعة	٥٧٤	٧٣٦	٢٨,٢	٤٠٠	٥١٢	٢٨,٠	٣٠٠,١	٢٥٦,٤	١٦,٩	٩٨,٠	١٦٧,٤	٧٠,٨	٣٢٤٢,٠	٣٧٨٠,٠	١٦,٥
الصناعة	١٠٩٤	١٨١٤	١٥,٨	٢٧٣	٥٤٠	٩٨,٠	٦٣٦,٢	٦١٥,١	٤٠,٦	٩١,٢	١٥٤,٣	٧٨٠,٨	٦١٣,٧	٨٤٣,٠	٨٨,٤
الكهرباء البناء والتشييد	١١٥	١٢٢	٦,١	٥٢	٥١	١,٩	٥,٠	١٣,٢	٠,٩	٢٩,٩	٥٣,٧	٧٩,٦	١٨٥,٠	٣٤٥,٢	٨٦,٦
مجموع القطاعات السلعية	١٧٨٣	٢٦٧٢	٤٩,٩	٧٢٥	١١٠٣	٥٢,١	٩٤١,٣	٨٨٤,٧	٥٨,٤	٢١٩,١	٣٧٥,٤	٧١,٣	٤٠٤٣,٧	٤٩٦٨,٢	٢٢,٩
النقل والموصلات	١٣٥	١٦٤	٢١,٥	٩٧	١١٧	٢٠,٦	٢٧٩,٠	٢٩٤,٢	١٩,٥	٣٩,٣	٦٠,٧	٥٤,٥	٢١٨,٦	٢٧٧,٧	٢٧,٠
التجارة والمال	١٦٣	٢٠٨	٢٧,٦	١٢٧	١٦٢	٢٧,٦	٥,٠	١٩,٥	١,٣	٧٠,٣	١٠١,٧	٤٤,٩	٦٣٥,٧	٧٢٩,٧	١٤,٨
الأسكان	٧٦	٨٨	١٥,٨	٧٣	٨٤	١٥,١	١٩٩,٠	١٦١,٥	١٠,٧	١,٠	١,٨	٨٠,٨	١٦,٠	٢١,٠	٣١,٢
المرافق العامة	١١	١٤	٢٧,٨	٧	٩	٢٨,٦	٥٠,٤	٥٠,٥	٣,٣	٥,٤	٧,٧	٤٢,٦	٢٥,٢	٣٠,٣	٢٠,٢
الخدمات الآخرى	٣٥٧	٤٥٥	٢٣٦,٤	٢٥٣	٣٢٠	٣٣٣,٣	١٠٢,٢	١٠٢,٦	٦,٨	٢١٤,٥	٣٣١,٦	٥٤,٦	١٠٦٦,٨	١٣٠٦,٥	٢٢,٥
مجموع قطاعات الخدمات	٧٤٢	٩٢٩	٢٥,٢	٥٥٧	٦٩٢	٢٤,٢	٦٣٥,٦	٦٢٨,٣	٤١,٦	٣٣٠,٤	٥٠٣,	٥٢,٤	١٦٦٢,٣	٢٣٦٥,٢	٢٠,٥
المجموع الكلى	٢٥٢٥	٣٦٠١	٤٢,٦	١٢٨٢	١٧٩٥	٤٠,٠	١٥٧٦,٩	١٥١٣,٠	١٠٠	٥٤٩,٥	٨٧٨,٩	٥٩,٩	٦٠٠٦,٠	٧٣٣٣,٤	٢٢,٠

المصدر : – رئاسة الجمهورية ، لجنة التخطيط القومى، اطار خطة التنمية الأقتصادية والأجتماعية للسنوات الخمس يوليو ١٩٦٠ – يونيو ١٩٦٥ (القاهرة، ١٩٦٠) ص ص ٤٦–٩٣ .

– بيان السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط عن الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الأقتصادية والأجتماعية فى ج . ع . م . – ١٩٦٠ – ١٩٦٥ – أمام المؤتمر العام للأتحاد القومى (القاهرة : ٩ يوليو ١٩٦٠ ص ص ٣٦ – ٤١ .

الادارة المحلية فى عام ١٩٦١ وما صاحبه من توسع فى مختلف انــواع الخدمات خاصة بالنسبة الى المحافظات التى ظلت محرومة منها زمنــا طويلا ، وما قررته القوانين الاشتراكية فى نفس العام من حقوق كبرى للعمال واصحاب الدخول المحدودة بصفة عامة • واخيرا تقرير مجانيــة التعليم فى جميع مراحله » [١٩] •

واستهدفت الخطة الخمسية الاولى زيادة الدخل القومى فى السنة الخامسة والاخيرة للخطة (٦٤ — ١٩٦٥) بمعدل قدره ٤٠٪ بالمقارنة بسنة الاساس (٥٩ — ١٩٦٠) اى الارتفاع به من ١٢٨٢ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس الى ١٧٩٥ مليونا فى السنة النهائية للخطة بزيادة قدرها ٥١٣ مليونا • اما التوزيع النسبى المستهدف للدخل ، اى نسبة مساهمة كل قطاع فى تحقيق الدخل الاجمالى ، فانها تدل على ازدياد نصيب الصناعة والتشييد فى تحقيق هذا الدخل فى السنة الخامسة للخطة بالمقارنة بسنة الاساس وبالتالى تناقص نصيب الزراعة والخدمات ، اى القطاعات غير السلعية فى تحقيقه [٢٠] • وبهذا يحدث تغير فى هيكل الدخل فى الســنة الخامسة للخطة لصالح الصناعة تبعا لتغير هيكل الانتاج لصالحها ، ذلك التغير الذى يعد شرطا ضروريا لاجتياز الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق والدخول فى مرحلة النمو التلقائى •

ولكن ما هو الدخل الاجمالى الذى تحقق فعلا فى عام ٦٤ — ١٩٦٥ خامس سنوات الخطة ؟ وما هو معدل الزيادة فى الدخل الفــردى الذى تحقق خلال فترة الخطة ، أى بعد استبعاد اثر الزيادة الطبيعية للسكان ؟ وما هو ، أخيرا التغير فى هيكل الدخل الذى تحقق فعلا فى السنة الخامسة للخطة ؟ يتضح لنا من تقرير متابعة وتقييم الخطة ان مقدار الدخل المحلى

الاجمالى المتحقق فى السنة الخامسة للخطة قد بلغ ١٧٦٢ر٢ مليونا من الجنيهات بالاسعار الثابتة • اى باسعار سنة الاساس ، وبهذا يكون مقدار الزيادة المحققة فى الدخل فى هذه السنة عن سنة الاساس ٤٧٧ر٠ مليونا بمعدل زيادة قدره ٣٧ر١٪ بالمقارنة بسنة الاساس • وبهذا يكون متوسط معدل الزيادة السنوية فى الدخل المحلى الاجمالى خلال سنوات الخطة قد بلغ ٦ر٥٪ • ويتضح ايضا ان معدل الزيادة المحققه فى الدخل الاجمالى فى السنة الخامسة للخطة ، وقدرها ٣٧ر١٪ بالمقارنه بسنة الاساس اقل من المعدل المستهدف فى اطار الخطة وقدره ٤٠٪ بالمقارنة بسنة الاساس [٢١] • ولكنه بالرغم من هذا القصور فان متوسط معدل الزيادة السنوى فى الدخل الاجمالى خلال سنوات الخطة والبالغ ٦ر٥٪ يكاد يكون اعلى معدل زيادة سنوى عرفته الدول فى طريق النمو خلال نفس الفترة والتى لم يتجاوز هذا المعدل فى معظمها ٤٪ فحسب [٢٢] • وهو معدل مرتفع بالمقارنة باوضاع الدول المتخلفة بعامة • وبظروف المجتمع المصرى آنذاك بخاصة •

—

لا جدال فى أن جانب الاستثمار فى الخطة اخطر جوانبها على الاطلاق فهو بمثابة القلب المحرك للخطة كلها • ذلك ان الاستثمار هو وسيلة زيادة الانتاج الوحيدة وبالتالى وسيلة زيادة الدخل الوحيدة • ومن هذه الزيادة فى الدخل يمكن زيادة الاستهلاك تبعا لزيادة الدخول الموزعة • ويمكن تحسين حيال ميزان المدفوعات ، ويمكن تخصيص جزء منه للقيام بالاستثمارات الجديدة فى المستقبل وغيرها [٢٣] • ولقد تقرر ان يكون الاستثمار الاجمالى فى سنوات الخطة الخمس هو ١٥٧٦ر٩ مليونا من الجنيهات موزعة على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى •

ويتبين من تقرير متابعة الخطة أن الاستثمار الاجمالى الذى تحقق فعلا خلال سنوات الخطة قد بلغ ١٥١٣ مليونا من الجنيهات بنسبة تنفيذ قدره ٩٥٫٩٪ من الاستثمار المستهدف وبمتوسط سنوى قدره ٣٠٢٫٦ مليون • ويمثل هذا المبلغ معدلا سنويا متوسطا قدره ١٩٪ من الدخل المحلى خلال سنوات الخطة ، ويفوق هذا المعدل بكثير المعدل الذى تحقق فى سنة الاساس ٥٩–١٩٦٠ ، والذى بلغ ١٢٫٥٪ من الدخل المحلى فحسب[٢٤] • كما يتضح من الجدول السابق أن الجزء الاكبر من الاستثمار الاجمالى قد ذهب الى الصناعة والكهرباء ، اذ بلغت الاستثمارات فيها ٦١٥٫١ مليونا من الجنيهات بنسبة ٤٠٫٦٪ من مجموع الاستثمارات فى الخطة • وبعد الصناعة والكهرباء يأتى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس الذى بلغت جملة الاستثمارات فيه ٢٩٤٫٢ مليونا من الجنيهات بنسبة ١٩٫٥٪ ثم بعد ذلك قطاع الزراعة والرى والصرف وقطاع الاسكان[٢٥] •

وقد طرأت على الاجور والمرتبات مقيمة بالاسعار الجارية زيادة كبيرة خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى حتى بلغ معدل هذه الزيادة فى السنه الخامسه للخطة ٥٩٫٩ ٪ بالمقارنة بسنه الاساس • كما يلاحظ من الجدول السابق أن معدل الزيادة فى الاجور فى السنه الخامسه للخطة بالمقارنة بسنه الاساس فى القطاعات السلعية أعلى منه بكثير من قطاعات الخدمات (٧١٫٣٪ فى مقابل ٥٢٫٤٪) • فاذا قارنا هذين المعدلين بمعدل زيادة الدخل المحلى الاجمالى مقيما بالاسعار الجارية فى كل القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات (وهما ٤٨٫٦٪ و ٤٤٪ على التوالى) • فانه يتبين بوضوح أن معدل زيادة الاجور فى القطاعات السلعية يسبق بكثير

جدا معدل زيادة الدخل المحلى فيها ، ويسبب ذلك ضغطا تضخميا نتيجة لزيادة معدل الاستهلاك عن معدل الانتاج .

واستهدفت الخطة زيادة عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى فى نفس الوقت مع أمتصاص الفائض من العمل الزراعى للعمل فىالقطاعات الاخرى وبالتالى التخفيف من حدة البطالة المقنعة فى الريف . فاستهدفت زيادة العمالة من حوالى ٦ ملايين شخص فى سنة الاساس (٥٩ —١٩٦٠) الى حوالى ٧ ملايين شخص فى السنة الخامسة للخطة (٦٤ — ١٩٦٥) [٣٦] .

وأول ما تجدر الاشارة اليه فى هذا الشأن هو أن الخطة قد توقعت أن يكون متوسط معدل الزيادة الطبيعية للسكان خلال سنوات الخطةفى حدود ٤ر٢ ٪ سنويا الا أن الواقع قد جاوز هذا التوقع اذ بلغ المتوسط الفعلى لمعدل الزيادة الطبيعية ٨ر٢٪ سنويا . وهكذا ارتفع عدد السكان من ٢٥٦١٥٠٠٠ نسمة فى سنة الاساس الى ٢٩٤٥٦٠٠٠ نسمة فى السنة الخامسة بزيادة قدرها ٣٨٤١٠٠٠ نسمة وبمعدل زيادة كلى قدره ١٥٪ بالمقارنة بسنة الاساس [٣٧] . واذا أضفنا الى هذه الزيادة فى عدد السكان وما يعنيه من زيادة فى قوة العمل المدنية نتيجة لنمو السكان فى سن العمل ، وازدياد أهمية المرأة فى المجتمع وانعكاسه فى صوره زيادة نسبة العاملات وكذلك ماأستهدفته الخطة فى تخفيض نسبة البطالة المقنعة فى الريف وأيضا ماترتب على تنفيذ القوانين الاشتراكية من تخفيض ساعات العمل أعتبارا من عام ١٩٦١ ، وأخيرا التزام الحكومة بتشغيل الخريجين أمكننا أن نفسر الزيادة الكبيرة فى العمالة التى تحققت خلال سنوات الخطة وتجاوزها للمستهدف فى أطار الخطة فى عام ١٩٦٠ .

وقد بلغت الزيادة فى العمالة خلال هذه السنوات ١٣٢٧٤٠٠ مشتغل ، متوسط زيادة سنوى قدره ٢٦٥٥٠٠ مشتغل ،وبهذا فقد تجاوزت العمالة

المتحققه خلال سنوات الخطة العمالة المستهدفه بما يزيد علـى ٣٠٠٠٠٠ مشتغل [٢٨] وهكذا ارتفع عدد المشتغليـن فى الاقتصـاد القـومى من ٦٦٠٠٠٠٠ مشتغل فى سنه الاساس (٥٩ــ١٩٦٠) الى ٧٣٣٣٤٠٠ مشتغل فى السنة الخامسة للخطة (٦٤ــ١٩٦٥) بمعدل زيادة كلي قدره ١ر٢٢٪ بالمقارنة بسنة الاساس « وكان من نتيجة هذه الزيادة الكبيرة فى العمالة ارتفاع نسبة العمالة الى قوة العمل المدنية من حوالى ٥ر٨٩٪ فى سنـة الاساس الى حوالى ٦ر٩٢٪ فى السنة الخامسة للخطة »[٢٩] .

ولا يفوتنا أن نشير الى ذلك النمو المتزايد لظاهرة البطالة وفقـا لتعريفها العام الذى تتحدد عناصره فى : الرغبة فى العمل ، والقدرة عليه ، والبحث عنه .. ثم الفشل فى الحصول عليه . فقد قدرت بحوالى ٩ر٦ ٪ من القوى العاملة فى عام ١٩٦٥ ، ثم ارتفعت الى حوالى ١ر٧ ٪ تقريبـا فى عام ١٩٦٦ . ثم واصلت نموها الى أن بلغت حوالى ٩ر٨٪ عام ١٩٦٧ [٣٠] ناهيك عن البطالة المقنعة والموسمية فى القطاعات المختلفة ولا سيما القطاع الزراعى فى الريف المصرى .

وأخيرا فلقد استهدفت الخطـة الخمسيـة الاولى زيادة حجـم الاستهلاك فى ٨٧٨ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس (٥٩ــ١٩٦٠) الى ١٠٨٨ مليونا فى السنة الخامسة للخطة (٦٤ــ١٩٦٥) بزيـادة قدرها ٢١٠ ملايين وبمعدل زيادة قدره ٢٤٪ من حجم الاستهلاك فى سنة الاساس [٣١] ولكن حجم الاستهلاك الذى تحقق فعلا فى نهاية الخطة قد جاوز المستهدف الى حد كبير وذلك لاسباب متعددة . فقد أرتفع الاستهلاك بالاسـعار الجارية وبسعر السوق ، أى باضـافه الضرائب غير المباشرة الى سعـر التكلفة وطرح الاعانات منه من ٧ر١١١٩ مليونا من الجنيهات فى سنـة الاساس الى ٢ر١٧٦٢ مليونا فى السنة الخامسة للخطة بزيادة قدرهـا

٥ر٥٦٢ مليونا وبمعدل زيادة قدره ٩ر٤٦ ٪ بالمقارنة بسنة لاساس وهكذا يكون متوسط معدل الزيادة السنوى فى الاستهلاك ٨٪ (٣٢) • أما استهلاك الافراد فقد أرتفع من ٦ر٩٧١ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس الى ١ر١٢٣٠ مليونا فى السنة الخامسة للخطة بزيادة قدرها ٣ر٣٥٩ مليونا وبمعدل زيادة قدره ٣٧٪ بالمقارنة بسنة الاساس وبمتوسط معدل زيادة سنوى قدره ٥ر٦٪ وعلى الرغم من أن كل الطموحات التى استهدفتها الخطة لم تتحقق كاملة فى بعض جوانبها ، الا أن الاقتصاد المصرى لم ينتظم فى تاريخه مثلما انتظم فى خلال سنوات هذه الخطة ، وتصبح هذه الخطه علامة مميزة على تطور وتقدم الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٥٢—١٩٧٠ •

ثانيا : احتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر من التعليم •

١ — دور السياسة التعليمية فى أعداد القوى العاملة :

لقد أرتبط التعليم بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وكذلك بعمليات التخطيط القومى بطبيعة الحال ، باعتباره سببا ونتيجة فى ذات الوقت لعمليات التنمية الاقتصادية ومشروعات الخدمات ، وأصبح رسم السياسة التعليمية أمرا يوضع فى المنظور الديناميكى لنشاط المجتمع فى مختلف قطاعاته حيث تتحدد سياسة التعليم وقدراته من الناحيتين الكمية والكيفية بمشروعات تكوين رأس المال وأنتاج السلع الاستهلاكية ،وخدمات الصحة والاسكان وخدمات الثقافة ومطالب الادارة والاجهزة السياسية وغيرها من الانشطة المتطورة فى حياة المجتمع •

ويعنينا فى هذا الصدد وظيفه التعليم وسياسته فى أعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق مقاصد التخطيط القومى،حيث أن العنصر البشرى ومايتوافر لديه من معارف واتجاهات وقيم خلقية ومهارات وقدرات على

الابتكار ،كلها أمور تمثل الوجه الاخر لعملية التقدم الاقتصادى والاجتماعى والواقع أن هناك جملة من الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية قد بدأت تفرض نفسها على السياسة التعليمية وتقديراتها للقوى العاملة منها :

أ — قيام أنواع جديدة من الانشطة الاقتصادية أو التوسع فيما كان قائما منها عن طريق الاستثمارات المتاحة لهذه الميادين سواء أكان ذلك فى الصناعة — أنشاء العديد من المصانع والشركات — أو التجارة أو ميادين البحث العلمى أو الخدمات الادارية والتنظيمية ، ولاشك أن الاستثمارات الجديدة تنتج أعمالا جديدة كما تستلزم مهارات جديدة لدى الخريجيين لسوق العمل •

ب — أهمية الدور الذى يقوم به المتخصصون والفنيون من المستويات العالية من التخصص نتيجة للتقدم التكنولوجى والحاجة الى عناصر المهارة الفنية بدرجات أكثر وأكبر ولم يقتصر الامر فى المهارة على ماحدث فى تعقيد فى طبيعة الالة وادوات الانتاج بل مايترتب على هذا فى ادارته وتنظيمه ، مما جعل هذه الامور أيضا فى حاجة الى مهارات كبيرة وأنواع جديدة ومتطورة •

ج — أن الخبرة والفطنة العادية لم تعد كافية للعمل والانتاج،وأنما لابد من التعليم والتدريب • وهذا التعليم محتاج الى معلمين ، حتى غدت صناعة المعلمين وأعدادهم من أهم المناشط التربوية بالاقتصاد • بل يذهب بعض رجال الاقتصاد الى أعتبار نسبة المعلمين فى فئات القوى العاملة من دلالات النمو الاقتصادى • وتكاد تتساوى نسبة المشتغلين بالتعليم فى الولايات المتحدة الامريكية بنسبة العاملين فى قطاع الزراعة فى الوقت الحاضر •

د — تيسير فرص العمل كحق من حقوق الانسان وتوفير الكرامة له مما يجعل ضرورة أعداد المواطن لممارسة هذا الحق من الضروريات الاقتصادية والاجتماعية .

هـ — تحديد ساعات العمل وتقليلها في بعض الحالات مما قد يؤثر في حجم قوة العمل المطلوبة ، ولو أن الالية في الصناعة وزيادة القدرة على التنظيم قد تعمل أيضا على الموازنة في هذا الشأن (٣٢) .

ومن هنا ترتبط سياسة التعليم في أوضح صورها بالخطط الاقتصادية والاجتماعية في توفير القوة البشرية اللازمة لمختلف المجالات ، وعلى مختلف المستويات التعليمية التي لها صلة مباشرة بالجوانب الاقتصادية كالتعليم العالي والتعليم المهني أو صلة غير مباشرة كالتعليم الثانوي العام ولو أن بعضها لايظهر أثاره الا في المدى البعيد . ولهذا يمكن تقسيم احتياجات التنمية من الناحية التعليمية الى الاحتياجات المباشرة التي تمثل العناصر البشرية التي تدخل مباشرة في العملية الانتاجية، والاحتياجات العامة التي تمثل مطالب التنمية من النواحي الانسانية والثقافية .

٢ — دراسة الهيكل الوظيفي في مصر :

ولتقدير احتياجات مصر من القوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تساعد وتساهم في أحداث التنمية الشاملة ، يستلزم معرفة الهيكل الوظيفي في فترة البحث ودراسته ، ويمكننا رؤية مستويات التعليم والاعداد والتدريب للقوى البشرية العاملة في ضوء احتياجاتها في العمل على النحو التالي :

أ — القوى العاملة غير الماهرة : Unskilled Labourers

وتتطلب أن تعمل الى نهاية مرحلة التعليم الابتدائي لمدة ست سنوات على الأقل .

ب ــ القوى العاملة شبه الماهرة : Semi - Skilled Labourers:

وتتطلب أتمام التعليم الابتدائي الى جانب نوع من الاعداد المهنى لمدة سنتين أو ثلاثة فى تعليم مهنى سواء بطريقة مدرسية منظمةأوبطريقة تدريبية مناسبة •

جـ ــ القوى العاملة والصناع المتخصصون : Skilled Labaurers

وتتطلب تعليما عاماً منظما فى المرحلة مابعد الابتدائية (الاعدادية أو المتوسطة) الى جانب نوع من الاعداد المهنى لمدة ثلاث أو أربــــع سنوات •

د ــ الفنيـــــون : Technicians

ويتطلب أعدادهم تعليميا ثانويا كاملا الى جانب نوع من الاعداد الفنى لمدة ثلاث أو أربع سنوات •

هـ ــ المتخصصون (الاخصائيون) : Experts

ويتطلب أعدادهم تعليما عاليــا فى الجامعــات والمعاهد العليــــا المتخصصة •

و ــ المتخصصون تخصصا دقيقا : Experts and High Professionals

وهؤلاء يتابعون دراسات عليا فى فرع من نروع التخصص الدقيق

ز ــ المديرون : Managers

وهم المسؤلون عن وضع السياسة وتنسيق الجهود وماتتطلبــــه عمليات القيادة من توجيه وأقتراح وتحريك ، وقدرة على الارســــال والاستقبال ، وصياغة برامج العمل فى ضوء الاهداف • ويتطلب هذا الى جانب الدراسات الفنيه فى ميدان القطاع الاقتصادى الذى يعملون فيه ،

تخصصا فى الجوانب الاداريه والتنظيمية والمالية والتخطيطية ، ودرايه بشئون الافراد وخبرة واسعة فى واقع الحياة [٣٤] •

هذا وقد أعطى للهيكل الوظيفى المصرى اسماء تختلف قليلا أوكثيرا عن ذلك ، حيث يقسم البعض أحيانا من أعلى الى أسفل على النحو التالى:

١ ــ المديرون

٢ ــ الاخصائيون

٣ ــ الفنيون ويقسمون الى :

ــ الفنيين ذوى الدرجة العليا •

ــ الفنيين ذوى الدرجة الدنيا •

٤ــ الفئات المساعدة

٥ ــ العمال المهرة •

٦ ــ العمال متوسطى المهارة •

٧ ــ العمال غير المهرة [٣٥] •

وقد يقسم الهيكل الوظيفى المصرى تقسيمات متعددة تزداد أو تقل حسب الهدف وفى كثير من الحسابات يقتصر التقسيم على ست فئـات رئيسية • نظرا لاختلاف الانشطة الاقتصادية ذات الانماط التكنولوجية بما يتوفر لديها أو تحتاجه من مستويات الهيكل الوظيفى • ففى مراحـل النمو الاولى للاقتصاد المصرى من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ توفر لديها القليل من الاخصائين والفنيين والمدربيين من ذوى المستويات العالية ، بينما ازداد أعداد العمال غير المهرة زيادة كبيرة •

جدول رقم (٥) الحاجه المتوقعه من القوى العامله وعلاقتها بعدد الخريجين

(أ) توزيع العماله المطلوبه حسب حقل العمل حتى عام ٧٥

السنوات	١٩٦٠					
حقل العمل / المستويات المهنية	العمال المهرة	العمال غير المهرة	الكتبه ومن اليهم	ذو المؤهلات المتوسطه	المديرون ذو المؤهلات العليا	المجموع
الزراعة	٣٦٢١٩	٢٨٧	٧٧	٢٩٣	٢٥	٣٦٩٠١
المناجم	١٥٧	٥٥	١٦	١٢	٩	٢٤٩
الصناعات التحويلية	٣٨٩١	٢٣٩٨	٣٦٧	٢١٣	١٤٦	٧٠١٨
البناء	٩٩١	٣٨٨	٣٠	٥٦	٨٨	١٥٥٣
الكهرباء والغاز	٢٠٩	١٠١	٣٤	١٠	١٠	٣٦٤
التجارة	٣٨٧١	١٦١٦	٤٠٨	١٢٣	١٠١	٦١١٩
النقل والموصلات	١١٧٨	٧٤٢	٢١٢	٣٢٨	٨٦	٢٥٤٦
الخدمات	٦٢٦٨	٢١٠٧	١٤٤٢	١٥٦٣	١٠٧٨	١٢٤٥٨
المجموع	٥٢٧٨٤	٧٦٩٤	٢٥٨٦	٢٥٩٨	١٥٤٦	٦٧٢٠٨

المصدر : المركز الأقليمي لتدريب كبار موظفى التعليم فى الدول العربية ، العرض الخامس لوضع التعليم فى ج . ع . م (بيروت ١٩٦٥— ١٩٦٦) ص ١٢٥

معهد التخطيط القومى تخطيط القوى العامله فى ج . ع . م . للأجل الطويلة ١٩٦٠—١٩٨٥ (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٢٦ ، ابريل ابريل ، ١٩٦٤) ص ١٩٠.

(ب) توزيع العماله المطلوبه حسب حقل العمل حتى عام ١٩٧٥

السنوات	١٩٦٥					
حقل العمل / المستويات المهنية	العمال المهرة	غير العمال المهرة	الكتبه ومن اليهم	ذو المؤهلات المتوسطة	المديرون ذو المؤهلات العليا	المجموع
الزراعة	٤٠٦٩٤	٤١٧	٢٠٩	٣٧٦	٤٢	٤١٧٣٨
المناجم	٤٤٣	١٨٢	٤٤	٣٦	٢٥	٧٣٠
الصناعات التحويلية	٦٣٢٤	٤١٩٣	٥٣٠	٥٨٩	٢٨٩	١١٩٢٥
البناء	٦٣٩	٣٥٩	١٢٨	٦٧	٤١	١٢٣٤
الكهرباء والغاز	٣١٤	١٤٢	١٢	٢٨	٣٢	٥٢٨
التجارة	٢٨٤٦	٢١٢٢	٦٠٦	١٠٦٨	٢٤٨	٦٨٩٠
النقل والمواصلات	١٥٦٤	٧٣١	١٩١	٨١	٥٢	٢٦١٩
الخدمات	٧٤٩٨	٢٦٠٩	٧٦٠	٢٠٩٣	١٣٧٦	١٤٣٣٦
المجموع	٦٠٣٢٢	١٠٧٥٥	٢٤٨٠	٤٣٣٨	٢١٠٥	٨٠٠٠٠

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(ج) توزيع العماله المطلوبه حسب حقل العمل حتى عام ١٩٧٥

السنوات	١٩٧٠					
حقل العمل المستويات المهنية	العمال المهرة	غير العمال المهرة	الكتبهومن اليهم	ذوالمؤهلات المتوسطه	المديرون ذو المؤهلات العليا	المجموع
الزراعة	٤٣٨٢٧	٥٨٨	٣١٧	٤٥٢	٥٤	٤٥٢٣٨
المناجم	٥٩٣	٣٠١	٦٦	٥٧	٣٨	١٠٥٥
الصناعات التحويلية	٧١١٢	٥٣٧٤	٧٥٣	٩٨١	٤٢٦	١٤٦٤٦
البناء	٦٨١	٤٤٩	١٦٨	١١٥	٥٩	١٤٧٢
الكهرباء والغاز	٢٩١	١٥٢	١٣	٣٧	٣٤	٥٢٧
التجارة	٣٦١٣	٣٢٤٤	٩٢٨	١٨٠٧	٣٨٩	٩٩٨١
النقل والمواصلات	١٧٣٩	٨٩٥	٣٢١	١٠٧	٧٣	٣٠٤٥
الخدمات	٩٧١٩	٤٠٠٧	١٢٣٣	٣٤٣١	٢١٥٧	٢٠٥٤٧
المجموع	٦٧٥٧٥	١٥٠١٠	٣٧٠٩	٦٩٨٧	٣٢٣٠	٩٦٥١١

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(د) توزيع العماله المطلوبه حسب حقل العمل حتى عام ١٩٧٥

السنوات / حقل العمل	١٩٧٥					
المستويات المهنية	العمال غير المهرة	العمال المهرة	الكتبه ومن اليهم	ذو المؤهلات المتوسطة	المديرون المؤهلات العليا	المجموع
الزراعة	٤٣٨٤٠	٦٨٣	٤٥٥	٥٠١	٦٨	٤٥٥٤٧
المناجم	٦٦٦	٤٢٨	٩٢	٨٢	٥٤	١٣٢٢
الصناعات التحويلية	٩٠٧٧	٧٧٣٩	١١٣٨	١٧٢٩	٦٨٤	٢٠٣٦٧
البناء	٦٩٤	٥٤٧	٢١٣	١٧٤	٨٠	١٧٠٩
الكهرباء والغاز	٢٦٩	١٦٣	١٥	٤٦	٣٧	٥٣٠
التجارة	٣٧٢٠	٤١٢٩	١١٨٠	٢٤٩٢	٥١٨	١٢٠٣٩
النقل والموصلات	٢٠١٩	١١٩٤	٣٢٧	٢٠٤	١٠٨	٣٨٥٢
	١٠٧٣٧	٥٢٨٠	١٧٠١	٤٧٧٢	٢٨٩٤	٢٥٣٨٤
المجموع	٧١٠٢٢	٢٠١٦٣	٥١٢٢	١٠٠٠٠	٤٤٤٣	١١٠٧٥٠

المصـــــدر : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

٣ — تقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة :

وارتكانا الى ماسبق فسوف نحدد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى من التعليم فى فترة البحث على ضوء مدخل القوى العاملة ، والعرض والطلب والمدخل الثقافى • وذلك نظرا لوجود صعوبات جمة فى تقدير الاحتياجات الفعلية للتنمية الشاملة • وعدم وجود معايير ومقاييس كمية لتقدير احتياجات المستقبل فى البلاد النامية•ونظرا لان البحث يعالج تجربة سابقة ، فاننا سوف نقدم للطلب والعرض المقدم لكى نتوصل الى معرفة العجز والزيادة واسباب ذلك •

وفيما يلى مجموعة من الجداول التى توضح احتياجات القطاعات المختلفه من القوى العاملة وتوزيعها بالنسبة للهيكل الوظيفى كل خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٥ •

وبمناقشة جداول الاحتياجات من القوى العاملة من القطاعات المختلفة يتضح أن الاحتياجات على المستويات المهنية فى ازدياد • فعلى مستوى العمال غير المهرة فى القطاعات جميعها ، نجد أن قطاع الزراعة فى عام ١٩٦٠ بلغ الاحتياج فيه الى ٣٦٢١٩ ألف عامل غير ماهر • وفى عام ١٩٦٥ بلغ الاحتياج الى ٤٠٦٩٤ ألف عامل غير ماهر وفى عام١٩٧٠ وصل الاحتياج الى ٣٨٢٧ ألف عامل غير ماهر • وفى عام ١٩٧٥ لم يزد الاحتياج كثير حيث بلغ ٤٣٤٨٠• وعلى مستوى العماله الماهرة بلغ الاحتياج فى نفس القطاع الى ٢٨٧ الف عامل ماهر عام ١٩٦٠ ، وبلغ ٤١٧ الف ماهر فى عام ١٩٦٥ ، أى تضاعف العدد • وواصل الزيادة فبلغ ٥٨٧ ألف عامل ماهر عام ١٩٧٠ فى مقابل ٦٨٣ الف عامل ماهر عام ١٩٧٥ • أى أن الاحتياج الى هذا المستوى كان أكبر من العمالة غير الماهرة • وعلى مستوى المديرون لم تكن الزيادة على مستوى الزيادة فى العمالة الماهرة حيث بلغ الاحتياج عام ١٩٦٠ الى ٢٥ ألف و٤٢ الف عام ١٩٦٥ و٥٤ ألف عام ١٩٧٠ فى مقابل ٦٨ ألف فى عام ١٩٧٥ •

وفى قطاع الصناعة بلغ الاحتياج عام ١٩٦٠ الى ٣٨٩١ ألف عامل غير ماهر و٦٣٢٤ ، الف عام ١٩٦٥ و٥٩٣ الف عام ١٩٧٠ مقابل ٩٠٧٧ الف عام ١٩٧٥ • وعلى مستوى العمالة الماهرة بلغت عام ١٩٦٠ الى ٢٣٩٨ ألف عامل و٤١٩٤ عام ١٩٦٥ و ٥٣٧٤ الف عامل ماهر ١٩٧٠ وفى عام ١٩٧٥ واصل الاحتياج فى الزيادة الى أن بلغ ٧٧٣٩ أى أن العدد تضاعف مرتين ، وذلك يفسر مدى احتياج قطاع الصناعة الى العمالة الماهرة دون غيرها • وعلى مستوى المديرين فقد بلغ الاحتياج الى ١٤٦ الف عام ١٩٦٠ ،و ٢٨٩ ألف عام ١٩٦٥ و٤٢٦ الف عام ١٩٧٠ و٦٨٤ الفعام ١٩٧٥

أما قطاع الخدمات الذى تستحوذ على النصيب الأكبر من الاحتياجات على المستويات الثلاث •• ففى العمالة غير الماهر بلغ الاحتياج الى ٦٢٦٨ الف عام ١٩٦٠ و٧٤٩٨ عام ١٩٦٥ و٩٧١٩ و١٠٧٣٧ ألف عام ١٩٧٥ • أما على مستوى العمالة الماهرة فقد بلغت عام ١٩٦٠ الى ٢١٠٧ ألف و٢٦٠٩ ألف عام ١٩٦٥ و ٤٠٠٧ ألف عام ١٩٧٠ و٥٢٨٠ عام ١٩٧٥ أى أن العدد فى العمالة الماهرة فى قطاع الخدمات قد تضاعف أيضا وفاق الزيادة فى قطاع الزراعة والصناعة • أما على مستوى المديرين فقد بلغ الاحتياج الى ١٠٧٨ ألف عام ١٩٦٠ و١٣٧٦ ألف عام ١٩٦٥ و٢١٥٧ ألف عام ١٩٧٠ و٢٨٩٤ الف عام ١٩٧٥ •

أما احتياج قطاع الخدمات من العمالة الاجمالية فقد بلغ عام ١٩٦٠ الى ١٢٤٥٨ ألف مقابل ٣٦٩٠١ فى قطاع الزراعة و٧٠١٨ الف فى قطاع الصناعة • وقلت الاحتياجات فى قطاع المناجم حيث بلغت ٢٤٩ الف على مستوى العمالة الاجمالية • وذلك مقابل ١٤٣٣٦ فى الخدمات و٤١٧٣٨ فى الزراعة و١١٩٢٥ فى الصناعة و٧٣٠ فى المناجم فى عام ١٩٦٥ وتضاعف الاحتياج من العمالة الاجمالية فى عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٢٠٥٤٧ ألف فى

الخدمات و٤٥٢٣٨ فى الزراعة و١٤٦٤٦ ألف فى قطاع الصناعة و١٠٥٥ فى المناجم • وبهذا يتضح أن الاحتياج الى العمالة الاجمالية نزايد على مدى عشر سنوات •

أما الاحتياج الى جملة العمالة كاملة وفى القطاعات جميعها فقد بلغت حوالى ٦ ملايين فى عام ١٩٦٠ وحوالى ٨ ملايين فى عام ١٩٦٥ و٩ ملايين فى عام ١٩٧٠ و١١ مليون فى عام ١٩٧٥ • أى أن التوسع فى هذه القطاعات جميعهاتطلب ازدياد العمالة الاجمالية فى هذه القطاعات بدءا من عام ١٩٦٠ وانتهاء بعام ١٩٧٥ قرابة النصف تقريبا حيث كانت ٦ ملايين وبلغت ١١ مليون • ولاشك أن ذلك يعنى أن التعليم وسياسته مطالبه بتحسين الكفاءة لمواجهة هذه الاحتياجات •

وبمقارنة هذه الاحتياجات بما ورد فى الخطة الخمسية الاولى نجد أن جملة الاحتياجات فى كليهما فى عام ١٩٦٠ بلغت ٦ ملايين ولكن ماتحقق فى السنة الخامسة عام ٦٤ــ١٩٦٥ بلغ ٧ ملايين فى حين آنه فى ذات العام بلغ حاجة القطاعات الى ٨ ملايين عام ١٩٦٥ ، وعلى الرغم من زيادة العمالة فى الخطة بمقدار ١ر٢٢٪ ، الا أن الخطة لم تحقق حاجة القطاعات كاملة حيث يوجد فارق ١ مليون بين الحاجة الفعلية وما أنجزته الخطة •

ثالثا : أوجه النقد الموجه للخطة :

تعرضت الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) سواء من حيث أطارها العام أو أنجازاتها الفعلية والواقعية أو متابعتهاالىتحليلات نقدية عديدة نناقشها فيما يلى :

١ ملاحظات على أطار الخطة من حيث البناء والهيكل :

أ) رغم أن الهدف العام للخطة كان واقعيا فى البداية ، وذلك حين

حدد بمضاعفة الدخل القومى فى عشرين عامـا ، الا أن تدخل القيـادة السياسية حينذاك وتعديله فى مدى عشر سنوات فقط • لم يجعل ذلـك الهدف طموحا فحسب ، بل كان ضربا من الخيال اذا ماوضعت ظـروف المجتمع المصرى أنذاك فى الاعتبار ، سواء من الناحيـة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية «الامر الذى صارت معه العلاقة بين الجوانـب الفيزيقية والمالية للخطة هشه ، فوق أنها أصبحت غير محددة المعالم»(٣٦)

ب) لم تنبن الخطة على نموذج شامل من نماذج الاقتصاد والقياس Economic Models وهو أمر حيوى فى أعداد الخطط طويلة الاجل، نظرا لماتتيجه مثل تلك النماذج من تحديد للعلاقات بين المتغيرات التى احتوتها الخطة ، الامر الذى يمكن معه تتبع أثر المتغيرات التى تنجم عنها ويعد الاستثمار والصادرات والعمالة من المتغيرات النموذجية التى تفيد فى تحليلها نموذج جيد البناء فى الاقتصاد القياسى (٣٧) • كما أن الخطة قد اعتمدت على أسلوب « جدول المدخلات والمخرجات Input - Output Tables وليس هناك أعتراض على أستخدام هذا الاسلوب ، اذا أن فائدته مؤكدة من حيث التوصل الى صورة شاملة للعلاقات التبادلية بين المتغيـرات ، وبالتالى يظهر مدى « التوافق»بين القطاعات والانشطة المختلفة — فهى مثلا تبحث فى حجم « المدخلات» الذى ينبغى أضافته الى صناعة الصلب حتى تصل «مخرجاتها» الى حجم معين — أما النقد الموجه اليها فيتحدد فى النمط الذى أستخدم من هذه الجداول ، فهو بدائى ، قد عفا عليه الزمن اذ يرجع الى عام ١٩٥٤ ، فى حين توافرت أنماط أحـدث عام ١٩٥٩ وأكثر فائدة وكفاية ، وكان من الممكن استخدامها آنذاك(٣٨) •

جـ) لم تعكس الخطة اتساقا داخليا بين مكوناتها الرئيسية لم تكن «الموارد المحدودة» بقادرة على تحقيق ذلك « الهدف الطموح» • كما أن

« الزمن الضئيل» للخطة لم يكن بمستطيع أن يلهث وراءذلك التناقض بين العنصريين السابقيين • وقد أرتد ذلك وأضحا على العلاقات شبه الراكدة وغير النشطة بين القطاعات التى احتوتها الخطة ، بحيث بـدا وكأن كـل قطاع يسعى الى تحقيق هدفه مستقلا • وانعكس أيضا فى الافتقـار الى التنسيق مع القطاع الخاص فى عملية التخطيط ، وأنعدام سياســات أقتصادية جمعية صريحة وخليقة بأن تساعد الحكومة على التوصل الـى الاستجابات المرغوب فيها (٣٩) •

د) أن عملية تخصيص الموارد قد أكتنفها كثير من الغموض ، فلم تكن هناك معايير واضحة كان لابـد من توافرهـا مثل أسعار السلـع ، وعوامل الانتاج ، ومعدلات الاستثمار ، الامر الذى ادى الى الخـلط فى تحديد الاولويات (٤٠) •

هـ) لم تكن هناك دراسات أوليه عن مدى واقعية الاهداف وتناسق التنبؤات فيما يتعلق بالمجموعات البديلة من التدابير الخاصة بالسياسة ، وتكشف هذه الانتقادات شيئا مامن الطبيعة الحقيقية للخطـة الخمسية الاولى التى لاتخرج عن كونها برنامجا عاما للاستثمار يختلف عن ميزانيات التنمية السابقة عليه والخطط الجزئية ، نتيجة لتغطيته ، بطريقة أكثـر منهجية جميع قطاعات الاقتصاد المصرى (٤١) •

٢ — ملاحظات على منجزات الخطة :

أ) لم تكن هناك جهة مسئولة واحدة ومشرفة على تنفيذ الخطة ، وانما تركت الاجهزة التنفيذية انذاك — ممثلة فى الوزارات والهيئات الحكومية — ترعى الانجازات التى تتعلق بها (كل حسب القطاع الذى تنتمى اليه) لذا فقد فقدت الفرصة لاقرار سياسة عامة تتعلق بتنفيذ الخطة (٤٢) —

ومثلما حدث فى اقرار الخطة — وبالتالى اهترأ مفهوم الخطة ذاته ، فهى ليست مشروعات منفصلة تلتزم كل جهة بتنفيذ نصيبها منها ، وانما هى سياسة عامة توصل الى تحقيق هدف شامل .

ب) ان المنجزات ذاتها كانت بحاجة ضرورية لربطها بالهدف العام للخطة ، حيث أن كثيرا منها قد خرج عن ذلك الهدف متباطئا عنه فى كثير من الاحيان — بسبب عدم واقعية الهدف ، وقصور الموارد فى ذات الوقت — أو متجاوزا اياه احيانا ونتيجة لمخصص استثمار اكبر قد رصد لقطاع ما . كما كان الحال بالنسبة للصناعة مثلا (٤٣) .

جـ) ان النمو فى قطاع ما قد تم على حساب مثيله فى قطاع اخر ، بمعنى ان الانجازات التى تحققت فى قطاع الصناعة مثلا — استثمارا وانتاجا وعمالة — قد استقطعت جزءا كبيرا من قطاع الزراعة بالنسبة لذات المتغيرات ، كما اصيب قطاع الخدمات بكثير من التغير نتيجة لذلك، ولم يكن ذلك هو المقصود بحال من الاحوال من وضع تلك الخطة فقد استهدفت أساسا تحقيق نمو متوازن فى جميع القطاعات (٤٤) .

هذا الى جانب ان الخطط السنوية التفصيلية لم تستكمل غالبا الا بعد بداية العام التى تختص به بستة أو تسعة أشهر . ولم يكن لدى وزارة التخطيط اية وسيلة للتأثير على السياسة الاقتصادية او توجيه النصح فيما يختص بها او تنفيذها ، تلك السياسة التى ظلت حقا مقصورة على ادرات اخرى (٤٥) .

٣ — ملاحظات على متابعة الخطة وتقويمها :

غابت المعايير التى يستند اليها فى تخصيص الموارد فى مرحلة اعداد اطار الخطة ، كما شهدت هذه المرحلة اختفاء المحكات التى تقوم على

اساس برامج الخطة ومشروعاتها • وقبل ذلك لم تكن خطوات المتابعة تتم وفقا للبرنامج الزمنى الموضوع لها سلفا ، فرغم انتشار مكاتب المتابعة فى كل المحافظات ، الا انها كانت تفتقر مثلا الى المادة الاساسية التى تعينها على المتابعة ، الا وهى البيانات • ولذا فقد كانت خطوات هذه المرحلة شكلية ، وتتم بأسلوب بدائى • هذا الى جانب اعطاء أرقام وبيانات غير واقعية للقيادة السياسية ، من أجل ان تشـيد بها فى الخطب واللقاءات الشعبية والجماهيرية ، والتى كان المستهدف من وراءها كسب تأييد هذه هذه الطبقات والفئات الشعبية التى حملت الدولة مسئولية تحقيق أمانيها وتطلعاتها فى التقدم » (٤٦) •

٤ ــ الدروس المستفادة من تجارب التنمية فى مصر :

أمدتنا الخبرة السابقة التى مرت بها مصر خلال تاريخها المعاصر فى مجال التنمية بادراك عام وشامل للاتجاهات الرئيسية التى ميزت هذا المجال بما احتوته من نجاح وفشل على حد سواء • ويمكننا الاشارة الى أهم الدروس التى استفدناها من تلك الخبرة وهى :

أن تجارب التنمية فى تلك الفترة تنبىء عن اهمال ــ شبه كامل ــ للجوانب السياسية والاجتماعية • فلم يضع «المنمون» Develope فى اذهانهم أنذاك ، أن هناك متغيرات سياسية تلعب دورا هاما وكبيرا فى انجاح خطط التنمية ، او فى افشالها • وكانت كل مدركاتهم تنطوى على متغيرات اقتصادية بحته دون ان يفتشوا عن ظلال هذه المتغـيرات أو انعكاساتها على الجوانب السياسية •

فقضية الصـادرات ، والواردات مثـلا ترتبط احيانا بالعـلاقات السياسية بين الدول بدرجة أكبر مما تتصل بالاجراءات الاقتصادية التى

تتخذها الدولة لتنمية صادراتها ، وتخفيضـــا لوارداتهـــا ، كما ان مسألة القروض أو المنح أو الاعانات او الهبات ــ وما الى ذلك من التسميات ــ تعتمد بالدرجة الاولى على المتغيرات المكونة للعلاقات الدولية كما تتأثر بشكل مباشر بدرجة الانتماء الى معسكر أو تكتل ما ، فضلا عن ارتباطها بمدى التدخل الناجم عن ذلك فى شئون الدولة الداخلية والخارجية •

ذلك شأن الجانب السياسى ، أما فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية فان هؤلاء المنمون يتناسون أحيانا أو يتجاهلون الهدف الاساسى الذى تسعى اليه التنميـــة ، والذى ينبغى أن يـــكون محددا ــ مهمـــا تفاوتت الايديولوجيات وتشعبت ــ فى زيادة طاقات الفرد ليتمكن من تحقيـــق متطلباته الرئيسية ، ثم الكمالية فى المجتمع • ولن يتحقق ذلك دون أن يمنح الفرد الفرصة كاملة لتحقيق ذاته ، فى ظل مساواة كاملة للمجتمع فى الحقوق والواجبات ، الامر الذى يعزز وضعا طبقيا متسقا يتســـم بالسيولة ، والحراك الاجتماعيين كما أن الدولة تصورت أنه يمكن احداث تنمية شاملة فى غياب الديمقراطية وتعدد الاحزاب التى من مهامها مباشرة تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها ، ولذا فيرجع القصور والاخفاق فى الوصول الى الغايات المرجوة الى غياب حرية الرأى ، وسيادة الرأى الواحـــد والتنظيم الواحد الذى يعبر عن وجهة نظر الدولة فقط ، ويعزل الجماهير الشعبية عن متابعة قضاياها •

ولم يدرك المسئولون عن سياسة التنمية فى مصر مدى التداخـــل الشديد بين الامور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ــ طبقا لمـــا سلف بيانه ــ ومن ان التنمية كل متكامل يجمع بين ذلك كله • « ولقد ظل الجانب الاقتصادى هو المسيطر على أذهانهم أنذاك بالرغم من الشعارات

التي أطلقت على انها تنمية » اقتصادية واجتماعية « واغلب الظن أن الصفة الثانية كانت فارغة المعنى ، ولم يكن ايرادها بشيء اللهم الا من قبيل التشدق بتعبيرات تبدو متكاملة المعنى وهي من ذلك نائبة » (٧٤) وصارت التنمية — ترتيبا على ذلك — « حكومة ادارية » وابتعدت تماما عن أى مضمون شعبى يحاول اشراك الجماهير فيما يجرى لمصلحتهم — كما يفترض — وذلك بالتعرف — على الاقل — على آرائهم قبل اقرار الخطة، ان لم يمتد ذلك الى الاستعانة بهم فى تنفيذ الخطة ، ومتابعتها وتقويمها •

ويزعم المدافعون عن سياسة عزل الجماهير وابعادهم عن الاشتراك فى الخطة فى كافة مراحلها ، بأن حالة الامية المتفشية التى تعانى منها أكثر من ٧٠٪ من السكان فى مصر — كنسبة متوسطة خلال تلك الفترة — هى المسئولة عن ذلك • حيث لا يستطيعون والحالة هذه ، ان يميزوا بين الصالح والطالح • أما زعم هؤلاء فمردود عليه بأن فى ترك هؤلاء الاميين واهمالهم زيادة لاميتهم ، وتأكيدا لعدم ادراكهم ، فضلا عن ان مساعدة الفرد لنفسه هى أولى الخطوات لكى ينمو بنفسه ثم يشارك فى تنمية ما حوله • ولذا فقد كان ذلك يستلزم من الدولة أولا أن تعبىء كل جهودها الحكومية وغير الحكومية لمحو الامية ، والنظر اليها كقضية قومية تهم المجتمع بأسره قبل ان تهم الافراد • وبذلك يستطيعون أن يساهموا بجهودهم فى احداث التنمية المطلوبة • « ولقد أفرز نمط تلك التنمية — الفوقية — سلبية مطلقة من أفراد المجتمع المصرى ، فهم ينتظرون دائما ما تفعله الدولة من اجلهم دون أن يجول بخاطرهم — أو يسعى النظام الى توعيتهم — بأنهم هم الذين يفعلون ، ويطالبون ويناضلون من أجل تحقيق أهدافهم الطموحة فى التقدم والرفاهية » (٤٨) •

وكان التدهور المفاجىء الذى أصاب عديدا من المتغييرات الاقتصادية

فى العام التالى مباشرة على انقضاء الخطة الخمسية الاولى وهو عـام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، هو اصدق دليل على ذلك فبمجرد ان رفعت الدولة ايديها عن الاشراف على تجربة التنمية ، انخفض على الفور معدل نمو الدخـل القومى ، والدخل الفردى ، حيث كان الاول ١٫٥٥٩ مليون عام ١٩٦٦ وصل الى ١٫٥٤٤ عام ١٩٦٧ ، وكان الثانى ٥١٫٨ انخفض الى ٤٩٫٤ (متوسط نصيب الفرد من الدخل) وكذلك انخفض معدل النمو السنوى من ٨٫٠٪ الى٦٫٤٪ [49] •وكذلك الحال فى الاستثمار والعمالة•ونجد ذلك عن عدم مساندة أفراد المجتمع ككل لها • فصارت هشة ضعيفة • وهذا يؤكد ما سـبق أن عرضنا له فى الفصل الاول من أن السلطة السياسية كانت منفردة بكل القرارات الحيوية التى كانت توجه مسار المجتمع المصرى فى تلك الفترة من تاريخه • وترتب على ذلك أيضا أن التخطيط الشامل فى مصر قضى نحبه مع الخطة الخمسية الاولى • ولم تخرج الخطة الخمسية الثانية الى حيز الوجود قط على الرغم من أنه من المعروف أن هناك مسودة أعدت لها • ومن المفترض أنه قد تم العمل بخطة ثلاثية مؤقتة لاعوام ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ولكننا عجزنا عن تتبعها • وكانت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ قد حالت لفترة من الزمن دون بذل أية جهود جديدة •

خاتمـــــــة :

يتضح لنا مما سبق أن التخطيط الشامل فى مصر لم يبدأ بالفعل الا عام ١٩٦٠ • وان كانت هناك جهود سابقـة فى شكل انشاء مجالس ومؤسسات تخص الانتاج القومى • ووجود خطط جزئية تبلورت فى نهاية الامر فى الخطة الخمسية الاولى التى رغم القصور الذى أصاب جوانبها المختلفة • الا أنها حققت فعلا انجازا قوميا للاقتصاد المصرى ، ويتضح لنا دور

السياسة التعليمية فى امداد القطاعات المختلفة بالعمالة على مستوياتها المختلفة قد برز بعد عام ١٩٦٠ ، وأن حاجة هذه القطاعات فى جملتها كانت متنامية ومتزايدة ، عاما بعد عام ، وكذلك حاجـــة هذه القطـــاعات على المستويات المهنية ولاسيما العمالة الماهرة والاخصائيون والفنيون كانت ايضا متزايدة عاما بعد عام ، وترتب على ذلك محاولة التنسيق بين سياسة التعليم وخطة التنمية • وكذلك أنه لا يمكن التعبير عن حاجات القطاعات المختلفة من القوى العاملة الا وفق مستوى محدد سلفا هو الهيكل الوظيفى وكذلك مستوى المهارة التى ينبغى ان تتوفر فيه •

مراجـــع الفصـــل الثـــانى

(١) O' Brien, Patric, The Revolution in Egypt's Economic System, P.P. 140 *à* 147 .

(٢) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٢) ، ص ١٧٨ .

(٣) احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية (القاهـــرة : دار المعـــارف ، ١٩٦٩) ص ٤٦٠ .

(٤) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٥) القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ .

(٦) انور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

(٧) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ .

(٨) احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ .

(٩) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

(١٠) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ .

(١١) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤ .

(١٢) قرار رئيس الجمهورية ، رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ .

(١٣) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ ص ٤٥٦ .

(١٤) على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) مرجع سابق ص ١٧٩ .

(١٥) Hansen, B., and Marzouk, G., **Development and ceconomic Policy in the U. A. R. Egypt**), (Lond : oxford University, 1965) ,PP.

(١٦) جمال عبد الناصر ، على طريق الاشتراكية (سلسلة كتب قومية ، العدد ٢٩٩ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ، ص ٤٣ .

(١٧) احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٥٤٩ .

(١٨) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ٦٠—٦١ — ٦٤—١٩٦٥ (القاهرة : فبراير ، ١٩٦٦) الجزء الاول ، صص ١١ — ١٢ .

(١٩) على صبرى ، مشاكل التطبيق الاشتراكى وتجربة الخطة الخمسية الاولى (كتب قومية العدد ٣٠٨ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت) صص ١١ — ١٣ .

(٢٠) شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة : اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ص ص ٢٧٧ — ٢٨٠ .

(٢١) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، صص ٣٧ — ٣٨ .

(٢٢) عبد الرحيم عمران ، مصر ومشكلاتها السكانية ، وتطلعاتها (القاهرة : جهاز تنظيم الاسرة والاسكان مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٧٧) ، ص ١٩٢ .

(٢٣) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) صص ٢٠ — ٢٣ .

(٢٤) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، صص ٩٠ — ٩٢ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢٦) لجنة التخطيط القومى ، الاطار العام للخطة الخمسية الاولى ، ص ١٥ .

(٢٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مركز الدراسات والابحاث السكانية ، ابعاد قوة العمل فى ج. م. ع. (القهرة : يناير ١٩٧٥) صص ٤١ — ٥٢ .

(٢٨) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، صص ٥٦ — ٥٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، صص ٥٦ — ٦٢ .

(٣٠) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، ص ٤٦١ .

(٣١) لجنة التخطيط القومى ، اطار الخطة الخمسية الاولى للتنميـة الشاملة ، صص ١٠٧ — ١٠٨ .

(٣٢) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة اخطة الخمسية الاولى ، ص ٧٣ .

(٣٣) حامد عمار ، فى اقتصاديات التعليم ، صص ٥٣ — ٥٤ .

— الامم المتحدة ، الاعلان العالمى لحقوق الانسان (الامم المتحدة ، مكتب الاعلام العام ، ١٩٤٨) ، المادة الثانية والعشرون .

(٣٤) ابراهيم عصمت مطاوع ، التخطيط للتعلـيم العـالى ، صص ٣١ — ٣٢ .

— عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوى ، صص ١٩٣ — ٢٠٠ .

(٣٥) محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، ص ١٢٦ .

(٣٦) Issawi, Charles, Charles, Egypt In Revolution, pp. 68. â 73.

(٣٧) D. Mead, Growth and Structural Change in The Egyptian Economy, PP. 280 â 284 .

(٣٨) شارل تبلهيم ، التخطيط والتنمية ، ص ص ٢٧٢ — ٢٧٤ .

(٣٨) o' Brien, Patric, Op. cit., P. 210

(٤٠) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ص ٩٣ .

(٤١) Hansen, B., and Marzouk, G., Op. eit., PP. 304 â 305.

(٤٢) محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ .

(٤٣) D. Mead, Op., cit., P. 285.

(٤٤) على صبرى ، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ص ص ٧٨ — ٨٠ .

(٤٥) Hansen, B., and Marzouk. G., op.cit., P . 305

(٤٦) على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ١٨٨ .

(٤٧) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، ص ٤٦٦ .

(٤٨) o' Brien, Patric., op. cit., P . 358 .

(٤٩) Hansen, B., and Marzouk, G., op. cit., PP. 295 â 297.

الفصـــل الثـــالث

السياسة التعليمية فى ضـوء خطط التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة

مقدمـــــــــة :

لاشك أن السياسة التعليمية التى تضعها أية دولة لنفسها ، تعتبر ، جزءا منفصلا عن السياسة العامة لتلك الدولة ، وانما تعد عملا متكاملا متسقا يرمى الى تحقيق هدف عام وشامل ، أو عدة أهداف واسعة مستفيضة يقصد بها خير المجتمع فى شتى مقومات حياته . ومن ثم ترتبط السياسة التعليمية ارتباطا وثيقا للدرجة التى تتأثر وتؤثر فى السياســـة العامـــة للدولـــــة .

ومن هنا كانت سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى،لا تستقل فى تخطيطها أو رسمها عن السياسة التعليمية،وذلك لان الحاجة الى القوى العاملة واعدادها للعمل المنتج عملية ترتبط كل الارتباط بمختلف نواحى التخطيط الشامل ، حيث ان بنـــاء المصـــانع وتشييد السفن وغيرها أو النهوض بالزراعة والتجارة وغيرها ، يتطلب أنواعا شتى من الخبرات والكفايات ، وهذه لا يمكن ان تتوفر الا عن طريق الاعداد والتدريب والتعليم (١) .

ومن المسلم به أن تخلف الجانب التعليمى فى مجالات التنمية يعطل تنفيذ المخططات الاخرى فى سياسة الدولة ، كما ان قيام الجانب التعليمى بتخريج اعداد اكثر من حاجة البلاد لانواع معينة من التخصصات ، لا يسبب فائضا فحسب ، وانما يؤدى الى ضياع الكثير من الاموال والجهد والوقت هباء ، بل انه قد يعطل ايضا جوانب اخرى من تلك التى تستهدف مصلحة الدولة .

وسوف نعرض فى هذا الفصل للسياسة التعليمية كما أعلنها المسئولون عن التعليم فى فترة البحث ، من خلال البيانات والوثائق الرسمية ، ثم

بعد ذلك تقييم هذه السياسة فى ضوء احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ــ حجم العمالة المطلوبة لسوق العمل ــ لنرى الى أى مدى كانت هذه السياسة ملتقية مع خطط التنمية • ثم بعد ذلك نعرض لاوجه القصور فى السياسة التعليمية فى تلك الفترة فى ضوء ابعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

أولا : اتجاهات السياسة التعليمية فى مصر :

ان مفهوم السياسة التعليمية فى أى مجتمع من المجتمعات يعنى فى جملته تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التى ينتظم فيها التعليم ، واهداف كل مرحلة من هذه المراحل ، ومجموعة القوانين والخطط والبرامج والاتجاهات العامة التى تسير على ضوئها • هذا وتأخذ السياسة التعليمية فى اعتبارها تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات التى يجب أن تتوافر فى كل من ينهى تعليمه باحدى هذه المراحل ، الى جانب ما تحتاجه من أمكانيات مادية وبشرية حتى تفى بكل ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢) •

وبذلك فنحن نعنى بالسياسة التعليمية ، المبادىء التى يقوم عليها التعليم وتحدد اطاره العام وفلسفته واهدافه ونظمه • وهناك مستويان لدراسة سياسة التعليم ، المستوى الاول : يعنى بسياسة التعليم كما يعلنها المسئولون عن التعليم فى البيانات والوثائق الرسمية ويحددون فيها اتجاهات الدولة فى التعليم • اما المستوى الثانى : ففيه نعرض لسياسة التعليم كما هى فى الواقع بمعنى آخر كما نستخلصها من الوثائق الرسمية والاجراءات التى تتخذ ، واحيانا يتطابق كلا المستويان ، واحيانا اخرى نجد اختلافا بينهما (٣) •

وسوف نعالج السياســة التعليمية فى هذا الفصل على المســتوى الاول ٠

ومنذ عام ١٩٥٢ ، سارت السياسة التعليمية فى مصر فى ثلاث مراحل زمنية ، كان لكل منها أسبابه الموضوعية والذاتيــة وارتبطت هذه المراحل الثلاث بتطور ابعاد المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسوف نعرض للسياسة التعليمية فى كل مرحلة على حدة لالقاء الضــوء على العوامل التى دفعت الدولة الى انتهاج هذه السياسة ٠

١ — السياسة التعليمية فى الفترة من عام ١٩٥٢ — ١٩٥٦ :

تتضح معالم السياسة التعليمية لهذه الفترة فى البيان الذىأصدره وزير التربية والتعليم فى عام ١٩٥٥ بعنوان « منهاج الثورة فى التربيــة والتعليم » وأهم ماجاء فى هذا البيــان :

١ — اذا كانت أهداف الثورة هــى القضاء على الاستعمار السياسى والاقتصادى والقضاء على الظلم الاجتماعى ، والاستغلال الســياسى والاقتصادى ، واذا كان من أهدافها بناء وطن حر تشيع فيه روح المحبة والمساواة والرخاء ٠ واذا كان أهدافها أيضا تجهيز درع قوى من القوات المسلحة ، تحمى بها حريتها واستقلالها فمشروعات التربية والتعليم يجب أن تسير فى نفس الطريق ، بل هى تمهد الطريق وتدفع الاجيال دفعا فيه ، لتحقيق هذه الاهداف ، وان كانت الثورة تستهدف تحرير الوطن من أدران الماضى ومفاسده ، فالتربية والتعليم هما الوسيلة لتحرير العقول من الجهل وضيق الافق ، وتحرير النفوس من الحسد والضغينة وسوء الطوية ، وتحريرها ايضا من الضعف والخوف والذل والخنوع ٠

٢ — ان التخطيط الشامل هو دعامة كل نهضة حديثة ، ومن ثم فالتربية

والتعليم ينبغى ان تقوم على التخطيط الشامل البعيد المدى ، الذى يشمل كيان الدولة جميعه ، ويربط وينسق بينها ، ويحفظ التوازن اللازم •

٣ — الموازنة باستمرار بين تهيئة الفرص المتساوية لجميع ابناء هذا الشعب ، وبعد ذلك وفى نفس الوقت سد احتياجات البلاد من جميع الاخصائيين فى المهن والاعمال المختلفة وهذه الفرص التى تعطى للجميع ، يتوقف مداها وحدودها على حالة البلاد من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، ومستوى دخل الفرد ، والدخل القومى ، والزمن اللازم لاعداد القادة والمعلمين ، ولكنها فى اكثر صورها تواضعا ، يجب أن تهدف الى أن يحصل كل طفل على قدر من التربية والتعليم يعتبر أساسا صالحا لما بعده من مراحل التعليم • واذ كان سيتابع هذه المراحل ، وأن يكون أساسا طيبا للمرحلة التالية من التوجيه المهنى أو اى توجيه يساعده على كسب العيش ، وعلى ان يحيا حياة واعيه مدركه كريمة •

٤ — التعاون بين الدولة والشعب ، سواء بمساهمة البيت فى تربية الطفل ، أو باشتراك الجماهير فى انشاء وادارة المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية المختلفة (٤) •

ويتضح مما سبق ان هذا البيان قد اهتم اساسا بما يلى :

أ) محاولة توجيه التعليم وجهة قومية تتفق مع المبادىء الستة التى اعلنتها الثورة فى بداية قيامها عام ١٩٥٢ •

ب) الاتجاه نحو التوسع فى قاعدة التعليم بما يتفق مع الظروف الاقتصادية للمجتمع وذلك باقرار حق كل طفل فى تلقى حد ادنى من التعليم •

جـ) توفير العدد اللازم من الاخصائيين والفنيين لادارة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الثورة •

د) مساعدة الجماهير الشعبية للدولة فى بناء المدارس بالجهــود الذاتية ، وربما يرجع ذلك الى الوضع الاقتصادى الذى لم يكن يمكن الدولة من توفر المال اللازم للتوسع المنشود فى التعليم •

ولقد أدت هذه السياسة الى زيادة عدد المدارس وخاصة فى المراحل الاولى من التعليم ، كما أنها ادت الى تلك المحاولات التى تمت فى مجال تغيير المناهج الدراسية • وتخلصها من بعض الاتجــاهات الرجعيــة ، وادخال بعد النواحى القومية فيها • كما ادت الى توحيد التعليم الابتدائى واعادة تنظيم التعليم الثانوى وانشــاء المرحلة الاعداديــة والاعدادية الفنيـــــــــــة •

٢ ــ السياسة التعليمية فى الفترة من عام ١٩٥٧ ــ ١٩٦١ :

هذه المرحلة هى مرحلة التحرر الاقتصادى التى تلت مرحلة التحرر الوطنى لعــام ١٩٥٦ والتى تطلبت تدعيم البناء الاقتصــادى باعــداد الفنيين والاخصائيين اللازميين وتدعيم التعليم العالى وخاصة فى مجالاته العلمية والعملية ، وتشــجيع البحث العلمى باعتباره أساســا للنهضــة الاقتصادية ، والتوسع فى التعليم الفنى بجميع أنواعه ومراحله • وفى هذه المرحلة تبلورت فكرة الوحدة العربية ، بل أخذت طريقها الى التحقيق من خلال الوحدة بين مصر وسوريا • ولذا نجد أن السياسة التعليمية تؤكد اهمية توحيد نظم التعليم كطريق نحو الوحدة الثقافية التى تعد أحــد دعائم الوحدة العربية • بل ان هذا التوحيد تم فى عام ١٩٥٧ حينما وقعت اتفاقية الوحدة الثقافية العربية بين الاردن وسوريا ومصر • وقد جاء فيها ان هذه الاتفاقية تمت « ايمانا بان وحــدة الفكر والثقافــة مقوم اساسى من مقومات الوحدة العربية المنشودة ، و استجابة للدعوة التى

ينادى لها قادة الفكر والقومية العربية ، ورغبة فى تنشئة مواطن عربى يعمل من اجل وطن عربى واحد ويقدر مسئولياته والتزاماته العربية المنشودة » (٥) .

ومع بداية محاولة أخذ الدولة بمبدأ التخطيط الشامل ، وبعد ان تحررت سياسيا من محاولات التدخل الخارجى ، وبعد رفض الرأسمالية المصرية التعاون مع الدولة ، أخذت الدولة فى وضع سياسة جديدة للتعليم تتفق مع ما تم انجازه على الصعيد السياسى والاقتصادى فى تلك الفترة وتبلورت معالم هذه السياسة فى البيان الذى القاه وزير التربية والتعليم فى عام ١٩٦١ امام المؤتمر الاول للاتحاد القومى ، والذى ذكرت فيه المبادىء التالية كقواعد وأسس للسياسة التعليمية .

١ — الجمع بين التربية والتعليم فى مزاج يشكل المواطن تشكيلا سليما من النواحى البدنية والعقلية والروحية والسلوكية .

٢ — تكافوء الفرص بالنسبة لابناء المواطنين وبناتهم على السواء فى الحصول على نصيب اساسى من التربية والتعليم ، وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعدادتهم ومهاراتهم بعد ذلك .

٣ — التفاعل مع البيئة والولاء لها والمشاركة فى خدمة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى مشاركة فعالة .

٤ — احترام العمل اليدوى والزيادة المطردة فى التعليم الفنى والمهنى باعتباره دعامة الانتاج والتنمية الاقتصادية بعد ذلك .

٥ — تدعيم التعليم الفنى العالى للوفاء بحاجة البلاد من الفنيين الذين يتولون تنفيذ المشروعات ، وكذلك تطوير التعليم الجامعى لتخريج القادة والرواد فى مختلف المجالات .

٦ ــ الاعتزاز بالوطن العربي باعتبار جمهوريتنا جزء منه والايمان بالقومية العربية وتأكيد مفاهيمها •

٧ ــ المشاركة فى التطور العالمى الذى تناول العلوم والفنون والاداب والاستفادة من كل ما بلغته الدول المتقدمة فى مضمارها •

٨ ــ التعاون الثقافى مع دول العالم العربى والدول الافريقيـــة والاسيوية والدول الاخرى الصديقة تعاونا مثمرا فى سبيل التفاهم الدولى والسلام العالمى (٦) •

وبذلك يتضح مدى تأثر السياسة التعليمية بالابعاد المجتمعية وتأثير هذه الابعاد فى السياسة التعليمية • فاما الابعاد تدفع السياسة الى طريق معين ، واما أن السياسة تحاول أن تواكب سير التطور والتغيير فى هــذه الابعاد • ونستطيع ان نبلور المعانم الرئيسية للسياسة التعليمية فى هذه الفترة فيما يلى :

أ) توحيد اتجاهات ونظم التعليم فى الجمهورية العربيــة المتحدة بأقليمهــا •

ب) تعميم التعليم الابتدائى مع تدعيم برامجه باعتباره الحد الادنى للتعليم الذى يجب توافره لكافة ابناء الشعب •

جـ) تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الاولى على اساس احتياجات الاقليم المصرى والاقليم السورى ، وامكانياتهما مع تدعيم هذا التعليم حتى يؤدى الى تخريج قادة وفنيين وأخصائيين للمستقبل •

د) تدعيم التعليم والعالى والجامعى ورفع مستواه ، وتوجيه عناية خاصة للمعاهد والكليات العملية والعلمية والدراســات العليا والبحث العــــلمى •

هـ) زيادة الاهتمام بالوحدة الثقافية كاساس لوحدة الهدف والتفكير .

ويلاحظ ان المبادىء التى وردت هنا تسير فى نفس الاتجـــاة الذى سارت عليه فى المرحلة السابقة ، وان كانت اكثر تحـــديدا ، وخاصـــة فى ارتباطها بمرحلة التحول الاجتماعى والاقتصادى (محاولة الدولة السيطرة على الانتاج وادواته ، ومحاولتها كسب التأييد العربى والعـــالمى) . ويظهر ذلك جليا فى مبدأ تكافؤ الفرص وزيادة الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى ، وابراز المضمون الاجتماعى للعملية التربوية .

٣ — السياسة التعليمية فى الفترة من عام ١٩٦١ — ١٩٦٧ :

وبعد صدور الميثاق الوطنى الذى حدد مسار التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع فى اطار ـــما ـــمى ــــبمرحلة التحول الاشتراكى،وبه وضع أول خطة خمسية للتنمية الشاملة فى البلاد ، ظهرت بعض الجهود لبلورة سياسة تعليمية تتفق ، مع مبادىء الميثاق ، ونتج فى نفس الوقت الكثير من المشكلات التى ظهرت للتوسع الرهيب فى التعليم مع عـــدم مراعاة ارتباطه بصورة واضحة بالتخطيط الشامل للمجتمع ، ولعل أهم ما يعكس هذه السياسة هو التقرير الذى وضعته اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، وقد ذكرت فيه ان فلسفة التعليم التى تبنتها الثورة ترمى الى تحقيق الاهداف التالية :

١ — اذابة الفوارق بين الطبقات لتحقيق وحده قـــوى الشـــعب العـــاملة .

٢ — تحقيق مبدأ تكافوء الفرص بين جميع المواطنين حتى تجد كل الطاقات الكامنة ، فى سواعدهم ، وعقولهم السبل ممهدة أمامها لبلوغ اقصى ما تمكنه لها قدرتهـــا .

٣ — اتاحة فرص التعليم كاملة لجميع افراد الشعب على قدم المساواة **بحيث لا يحول حائل مادى أو طبقى بين فرد وبلوغ اقصى ما تؤهلة له قـــــدراته .**

٤ — تأكيد أن العمل القائم على العلم هو القيمة الوحيدة التى ترتب المواطنين انسانيتهم ومكانتهم فى مجتمعهم . كما ان الوسيلة الفعــالة لتنمية **الموارد** الاقتصادية وتحقيق التقدم والرفاهية (٧) .

ويشير التقرير بعد ذلك الى أن هذه السياسة أدت الى تقرير مبدأ مجانية التعليم فى جميع مراحله حتى نهاية التعليم الجامعى لجميع أبناء الشعب الذين تمكنهم قدراتهم العقلية من الانتقال من مرحلة الى اخــرى دون اى اعتبار مادى أو طبقى . ومع أن فتح الابواب على مصراعيهـا لاعداد كبيرة من الطلاب لم يشهده تاريخ التعليم فى كثير من بلدان العالم، الا ان ذلك كان احدى الضروريات التى اقتضاها العدل لتحطيم الفوارق الطبقية . « حيث بلغ عدد تلاميــذ المدارس الابتدائيـــة فى عام ١٩٦٥ (٣٫٤١٧٫٠٠٠) تلميذ مقابل (١٫٣٩٢٫٠٠٠) تلميذ فى عام ١٩٥٣ . كما سجلت السنوات الاخيرة ارتفاعا كبيرا فى نسبة التعليم الجامعى ، فبلغ عدد طلابه (١٢٤٫٠٠٠) طالب فى عام ١٩٦٥ ، مقابل (٤١٫٠٠٠) طالب فى عام ١٩٥٢ » (٨) ، **ووصل عددهم الى (١٤٢٫٠٠٠) طالب فى نهاية الخطة** الخمســية الثانيــــة .

ولقد أخذت اللجنة فى تخطيطها لسياسة التعليم بنظرية « العــــلم للمجتمع » التى وردت فى الميثاق ، وهى النظرية التى تخضع العلم لمطالب المجتمع وخدمة أهدافه وتلبية احتياجاته وحل مشاكله ـ الامر الذى يستوجب توجيه الافراد نحو انواع التعليم التى تخدم اهداف المجتمع وتعمل على

تطوره وتقدمه — كما تستوجب أيضا جعل مضمون التعليم وما يتصل به من البحث العلمى نابعا أساسا من احتياجات المجتمع ومطالبه •
واستندت اللجنة فى هذا الى المبررات التالية :

أ) ان اختيار الاشتراكية وسيلة وهدفا لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل يستتبع ضرورة الاخذ بمبادىء التخطيط السليم الذى يمنع تعريض الموارد المالية والبشرية للضياع •

ب) ان مسئوليات التنمية الاقتصادية التى ينبغى لها مواجهة الزيادة فى السكان تتطلب بالضرورة احكام سبل الانفاق وتوقيتها توقيتا دقيقا حتى لا يوجه انفاق مالى لخدمة غير محققة النتائج أو يمكن ارجاؤها لوقتها المناسب •

جـ) ان تحقيق مبدأ الكفاية يتطلب فى المقام الاول ان يرتبط تخطيط التعليم — الذى يستنفذ جانبا كبيرا من الانفاق العام — ارتباطا سليما وواقعيا باحتياجاتنا من الايدى العاملة ، حتى لا تواجه البلاد بتخريج اعداد من تخصصات لا تدعو اليها الحاجة ، فى الوقت الذى تشكو فيه مجالات اخرى من النقص فى الايدى العاملة اللازمة لها ، وهو ما يعوق سرعة عملية التنمية •

د) ان جعل أولويات استثمارات التعليم للدراسات العلمية والمهنية والفنية هو الاستثمار الفعال الذى يحقق عائدا سريعا ، ومباشرا فى عملية التنمية الاقتصادية ويؤدى الى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة •

هـ — ان الدولة التى تعمل على توفير فرص العمل وتنسيقها لكل قادر عليه من حقها ان تضع التخطيط المناسب للتعليم بحيث يتمشى مع فرص العمل التى تتيحها خطط التنمية وظروف الانتاج وتطور الخدمات

فيه ، على نحو يقلل فرص التعطل بين الخريجين فى المراحل التعليمية [٩].

ومع ان اللجنة اخذت فى تقريرها بفكرة التخطيط العلمى للتعليم بما يتفق مع حاجات المجتمع ، الا انها اكدت عدم اغفال المطالب الاساسية والانسانية التى أقرتها الثورة ومن هنا يتضح ان هناك محاولة جاده لرسم سياسة للتعليم فى تلك المرحلة التاريخية التى اخذت فى الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها البلاد ، والمشكلات العديدة التى تواجه الجهاز التعليمى ، ويمكن ان نستخلص من ذلك اهم الاتجاهات فى السياسة التعليمية فى هذه المرحلة :

١ ــ تكافؤ الفرص وازالة جميع القيود المادية والطبقية .

٢ ــ ضرورة تخطيط التعليم بما يتفق مع احتياجات التنمية .

٣ ــ النظر الى التعليم باعتباره استثمار ينبغى الاهتمام بتوجيه الانفاق فيه للوصول الى افضل عائد .

٤ ــ توفير مكان فى المدرسة الابتدائية لكل طفل فى سن الالزام يتقدم اليها ، مع وضع قانون جديد للالزام .

٥ ــ وجوب مكافحة الامية عن طريق التعبئة القومية الشاملة .

٦ ــ قصر القبول فى المرحلة الثانوية على الاعداد اللازمة للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا .

٧ ــ زيادة الاهتمام بالتعليم الفنى عن طريق التوسع فى انشاء مراكز التدريب الصناعية ، ومد مرحلة التعليم الثانوى الفنى لتصبح خمس سنوات ، مع اعادة النظر فى هيكل الاجور لاجتذاب الطلاب لهذا النوع من التعليم .

٨ ــ تركيز الاهتمام فى المرحلة القادمة على الارتقاء بكفاءة انتعليم وتحسين كيفه ، وذلك من خلال المراجعة الشاملة لاعداد المعلم ، والمناهج التعليمية ونظم الامتحانات (١٠) •

أما التعليم الجامعى وهو المرحلة التعليمية انتى تتولى اعداد القوى البشرية العاملة ذات الكفاية العالية فى الادارة والتخطيط والبحث العلمى، ويتوقف على وجود هذه القوى وكفايتها تشــغيل المشروعات القــائمة وتخطيطها وتنفيذ مشروعات المستقبل ، يضاف الى ذلك البحث العلمى الذى يدفع بعجله الحياه الى التقدم والرقى فى كافة المجالات (١١) • ولقد اتجهت السياسة التعليمية اتجاها يتيح فتح ابواب الجامعات لجميع الذين يؤهلون للدخول فيها • وفى حدود الاعداد المقررة للتعليم الثانوى العام ومن يقبلون من التعليم الثانوى الفنى ــ فى أضيق الحدود ــ ولقد واجهت البلاد بناء على سياسة فتح الباب للتوسع فى التعليم الجامعى ــ اقبالا شديدا ــ على هذا النوع من التعليم ــ الذى انحازت اليه الدولة دون غيره من انواع التعليم (١٢) •

كما اهتمت السياسة التعليمية فى التعليم الجامعى بفتح الباب على مصراعية « للطلاب المنتسبين » وذلك فى الكليات النظرية فقط ، ولقد زاد اعداد المنتسبين زيادة كبيرة فى سنوات الخطة وما بعدها • وترتب على ذلك ازدحام الكليات النظرية بالاعداد الغفيرة من الطلاب المنتظمين وكذلك من الطلاب المنتسبين • وكانت هذه السياسة تهدف الى تعويض ابناء الطبقة الوسطى عن الحرمان الذى لاقته قبل ١٩٥٢ •

كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ الخاص

بتنظيم الكليات والمعاهد العليا فى تحديد الغرض الاساسى من انشائها فيما يـــــلى :

أ) العمل على ربط ما تقوم به من تعليم بمطالب المجتمع الاشتراكى ، مع العناية بالبحوث العلمية ، خصوصا التطبيقية منها التى تستهدف خدمة هذا المجتمع وحل مشاكله •

ب) اعداد نوع جديد من الفنيين اللازميين لاحتيـــاجات البـــلاد فى التنمية الشاملة الذين يجمعون بين التدريبات الميدانية والدراســـات العلمية لمشاكل العمل وصعوباته ، وقدر كاف من الدراسات النظرية العلمية التى تساعد على تفهم الظواهر والنظريات المختلفة واستخدامها فى رفع مستوى الانتاج •

جـ) اعداد وتدريب المعلمين المؤهلين بالعلم النظـــرى والتطبيقى والدراسات التربوية لمقابلة احتياجات التعليم الاعدادى والثانوى وخاصة الفنى منه (١٣) •

ونلاحظ على السياسة التعليمية فى التعليم العالى والجامعى ، انها سياسة كانت تهدف بالدرجة الاولى لتلبية احتياجات الفرد من الرغبـــة فى التعليم ، وكذا تلبيه احتياجات المجتمع من الحاجة الى القوى العاملة المدربة والمؤهله تأهيلا يسمح لها بشغل مواقع تدفع بعملية الانتاج الى الامـــــــام •

كانت هذه هى السياسة التعليمية كما اعلنها المسئولون ، وكما وردت فى التقارير والوثائق الرسمية بالنسبة للتعليم العام والفنى والتعلـــيم العالى ، وسوف نقييم هذه السياسة فى ضوء احتياجات خطط التنميـــة

الاقتصادية والاجتماعية ، لنرى هل كانت سياســة التعليم ملتقيه مــع خطط التنمية ؟

ثانيا : تقويم سياســة التعليم فى ضــوء خطط التنمية (١٩٦٠ — ١٩٦٥) :

سنعرض فى هذا الجزء لسياسة التعليم فى ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لاحتياجات الهيكل الوظيفى ، ثم بالنسبة لاحتياجات القطاعات المختلفة ثم بعد ذلك سنعرض لسياسة التعلــيم بالنسبة للاعداد المتخرجه من كل كليه على حده ، وحاجة التنمية الى هذه الاعداد المختلفة والتخصصات المختلفة • وهذا سوف يتيح التعرف على العجز والزيادة فى الاعداد المطلوبه والاعداد المعروضة ، وكذلك سيتيح من ناحية اخرى التعرف على مدى وفاء سياسة التعليم لاحتياجات التنمية فى القطاعات المختلفة للانتاج • وذلك نظرا لاختلاف الاحصائيات والبيانات الصادرة عن الجهات المعينة بالاحصاء والتعداد •

١ — السياسة التعليمية واحتياجات الهيكل الوظيفى :

يوضح الجدول التالى العرض والطلب للقوى العاملة موزعا طبقا للمستويات المهنية (الهيكل الوظائفى) وذلك فى نهاية كل خمس سنوات من سنوات الخطة • مقسما الهيكل الوظائفى الى خمس فئات اساسية •

أ) المديرون والوظائف العليا :

نلاحظ من الجدول الســابق ان احتياجــات البــلاد من المديرون والوظائف العليا (وهى الفئة المتخرجة من الجامعات والمعاهد العليا)(١٤) فى نهاية الخطة الخمسية الاولى كانت تقدر بحوالى ٢٠٥٥٣٦ ، فى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٢١٥٢٣٨ الفا ، اى بزيــادة

جدول رقم (٦)

الطلب والعرض للقوى العامله موزعا طبقا للمستويات المهنية فى نهاية كل خمس سنوات من سنوات الخطة

المستويات المهنية	المستويات التعليمية	١٩٦٤ – ١٩٦٥ الطلب س	العرض ص	+ ص–س	٪الطلب ص–س / س	١٩٦٩ – ١٩٧٠ العرض	١٠٠×ص–س / س	+ ص–ص–س / س	٪ ١٠٠ ص–س
المديرون والوظائف العليا	الجامعات والمعاهد العليا	٢٠٠٥٣٦	٢١٥٢٣٨	٩٧٠٢+	٤,٧+	٢٧٨٣٦٨	٣١٥٤١٦	٣٧٠٤٨+	١٣,٣+
الفنيون	ثانوى فنى ومعاهد التدريب	٣٨٠٧٥٢	١٩٢٢٠٠	١٨٨٥٥٢–	٤٩,٥–	٦٠٤٤٢٠	٣٨٣١٤٠	٢٢١٢٨٠–	٣٦,٦–
الكتابيون	ثانوى عام وتجارى ومعاهد السكرتارية	٢٣٥٢٢	١٩٠١٩٤	١٦٦٦٧٢+	٧٠٨,٥+	٣٤٤٤٨٦	٢٥٠٠٥٦	٩٣٩٣٠–	٢٧,٢–
العمال المهرة	مراكز التدريب والتلمذة الصناعية	١٠٦١٦٥٤	٦٥٨٩٠	٩٩٥٦٤–	٩٣,٧–	١٤٨١١٩١	٩١٩٧٢٢	٥٦١٤٦٩–	٣٨,٠–
العمال غير المهرة	التعليم الا بتدائى	٦١١٦١١٣	٦٨٥٠٨٧٨	٧٣٤٧٦٥+	١٢,٠+	٦٩٠٠٤٧٧	٧٨٣١٢١٤	٩٢٥٧٣٧+	١٣,٤+

المصدر : معهد التخطيط القومى ، تخطيط القوى العامله فى الجمهورية العربية المتحدة فى المدى الطويل ، جـ٢ ، ص ٩٣ .

مقدارها ١٩٧٠٣ الفا بنسبة ٤ر٧٪ وبذلك فقد تجاوزت سياسة التعليم احتياجات البلاد بهذه النسبة ، ويرجع ذلك الى التوسع الذى حدث فى التعليم العالى ، بناء على زيادة اعداد المقبولين من التعليم الثانوى العام . ولقد حاولت الدولة بهذا التوسع ان تكسب تأييد الطبقات الوسطى من المجتمع لها سياسيا ، حيث ان هذه الطبقة قد حرمت من هذا النوع من التعليم قبل عام ١٩٥٢ .

ولقد واصلت هذه الزيادة فى التضاعف فى هذه الفئة حتى عام ١٩٧٠ فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، حيث كان انطلب المقدر لاحتياجات البلاد حوالى ٢٧٨٣٦٨ ألفا ، وفى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٣١٥٤١٦ الفا ، اى بزيادة مقدارها ٣٧٠٤٨ الفا بنسبة ٣ر١٣٪ . وهذا يؤكد ان سياسة التعليم العالى والجامعى ، كانت بعيدة عن برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك نظرا لتدخل القيادة السياسة فى اتخاذ القرار التعليمى ، من حيث زيادة اعداد المقبولين فى هذا النوع من التعليم ، وكان المبرر لذلك ان الدولة ملتزمة بتعيين هؤلاء الخريجين .

ويرجع ذلك الى التوسع السريع الذى حدث فى الكليات الجامعية خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى والثانية ، كذلك لانشاء الجامعة الازهرية الجديدة فى عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، هذا الى جانب التوسع الكبير فى المعاهد العليا والكليات غير الجامعية خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية والذى تم فى الجامعات والكليات الاقليمية ولم يقابلة توسع فى خطط التنمية الشاملة .

ب) الفنيــــون :

ونلاحظ ايضا من الجدول رقم (١٣) ان احتياجات البلاد من

الفنيون فى نهاية الخطة الخمسية الاولى بلغ حوالى ٣٨٠٧٥٢ فى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ١٩٢٢٠٠ ألفا ، وذلك بعجـز مقداره ١٨٨٥٥٢ الفا بنسبة ٤٩ر٥٪ ، اى أن سياسة التعلـيم لم تفى باحتياجات البلاد من الفنيون بحوالى ٥٠٪ من المطلوب ولقد انخفض هذا العجز قليلا فى نهاية الخطة الخمسية الثانية حيث قدر الطلب بحوالى ٦٠٤٤٢٠ الفا والمعروض من سياسة التعليم بحوالى ٣٨٣١٤٠ الفـــا ، اى بعجز مقداره ٢٢١٢٨٠ الفا، بنسبة ٣٦ر٦٪ ، وبذلك فقد عجـزت سياسة التعليم عن الوفاء باحتياجات البلاد من الفنيون بهذه النسبة وهى ولاشك نسبة كبيرة ولم تحاول الدولة ان تعالج ذلك بترغيب الطلاب الى التعليم الفنى ، بل تركت الامر على عواهنه ، فاستمر العجز حتى عام ١٩٧٥ بما يوازى ٤٣ر١٪ ، واخذ فى التصاعد حتى وصل عام ١٩٨٠ الى حوالى ٤٧ر٨ ٪ •

وعلى مدى عشرون عاما عجزت سياسة التعليم عن تحويل رغبـة الجماهير فى التعليم الجامعى الذى يغيض عدد خريجية ، بل دعمت ذلك • ولم تقدم مايرغب الجماهير فى التعليم الفنى والمهنى ، الذى هو دعامة التقدم الصناعى والزراعى فى البلاد النامية — كمصر — وكان يجب على سياسة التعليم ان تتوجه الى هذا النوع من التعليم ، بتقديم الحوافز ، وبتحويل نظرة الجماهير الى هذا التعليم المرتبط اشد الارتباط بالتنمية الشاملة فى المجتمع ، فاذا كان العجز مستمرا من نهاية الخطة الخمسية الاولى حتى عام ١٩٨٠ ، فما دلالة ذلك الا أن سياسة التعليم كانت موجهة نحو التعليم العام •

جـ) الـــــكتابيون :

وفى الجدول رقم (١٣) نلاحظ ان احتياجات البلاد من فئة الكتابيون فى نهاية الخطة الخمسية الاولى قدرت بحوالى ٣٣٥٢٢ الفا ، فى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ١٩٠١٩٤ الفا بزيادة مقدارها ١٦٦٦٧٢ بنسبة ٥ر٧٠٨٪ • الا ان هذه الزيادة الكبيرة سرعان ما تحولت الى عجز فى نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ حيث كان الطلب يقدر بحوالى ٣٤٤٤٨٦ الفا والمعروض من سياسة التعليم قدر بحوالى ٢٥٠٥٥٦ الفا بعجز قدره ٩٣٩٣٠ الفا بنسبة ٢ر٢٧٪ • ثم كاد ان يتلاشى هذا العجز فى عام ١٩٧٥ حيث بلغت نسبته ١ر١٪ ، الا انه عاود فى الزيادة مرة اخرى فى عام ١٩٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة ٦ر١٣٪ من المعروض من سياسة التعلـــــيم •

ويجدر بنا أن نشير الى أن الغالبية العظمى لهذه الفئة من خريجى التعليم الثانوى التجارى ، ومعاهد السكرتارية ، حيث ان خريجى التعليم الثانوى العام غالبا ما يواصلون تعليمهم العالى أو يفضلون اعادة القيد حتى يمكنهم مجموعهم من الالتحاق بالتعليم العالى • ويبقى خريجى المدرسة الثانوية التجارية ومعاهد السكرتارية • وذلك نظرا لعدم وجود منافذ لهم لمواصلة التعليم العالى — الا فى اضيق الحدود — وهم بذلك يقومون باداء اعمالهم عقب التخرج ، حيث ان هذه المرحلة تعتبر مرحلة تعليمية منتهية بذاتهـــا •

ولم توفق السياسة التعليمية فى ايجاد التوازن المطلوب بين العرض والطلب للقوى العاملة المدربة اللازمة لاحتياجات التنمية — فاما ان يكون هناك عجزا كبيرا أو زيادة كبيرة ، ولا حل وسط بين الامرين • والباحث

يرجع ذلك الى تبعية سياسة التعليم لسلطة القرار السياسى ، والى أن خطط التنمية ظلت بعيدة عن سياسة التعليم ولم يكن هناك تنسيق مستمر بينهما ، الى جانب تأرجح سياسة التعليم وعدم استقرارها وبعدم استقرار القائمين عليها ، ويرجع الامر ايضا الى عدم وضوح فلسفة التعليم ٠

د) العمـــال المهـــرة :

يلاحظ ايضا من الجدول رقم (١٣) وجود عجز فى هذه الفئة فى نهاية الخطة الخمسية الاولى يقدر بحوالى ٩٩٥٧٦٤ الفـا ، حيث كان المطلوب يقدر بحوالى ١٠٦١٦٥٤ الفا والمعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٦٥٨٩٠ الفا وقدرت نسبة العجز ٩٣٫٧٪ ٠ الا ان هذا العجز قد انخفض فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٠ حيث بلغ المطلوب حوالى ١٤٨١١٩١ الفا والمعروض من سياسة التعليم بحوالى ٩١٩٧٢٢ بعجـز قدره ٥٦١٤٦٩ الفا وبنسبة ٣٨٪ ٠ وواصل العجز انخفاضه حيث بلـغ فى عام ١٩٧٥ نسبة ١٩٫٤ ٪ الا انه عاد الى الارتفاع ثانية فى عام ١٩٨٠ حيث بلغت نسبته حوالى ٤٠٫٥٪ ٠

وفى ظل هذا العجز فى هذه الفئة قامت الدولة بالغاء المدارس الاعدادية الفنية (الصناعية والتجارية والزراعية) فى نهاية الخطة الخمسية الاولى، بدعوى ان التخصص المبكر غير مثمر بالنسبة للتلاميذ ، تم ذلك فى ظل وجود عجز بهذه الفئة ٠ وكان يمكن لسياسة التعليم أن تعدل وتغير من مناهج المدرسة الاعدادية الفنية ، بحيث تصـبح هى مصـدر التمويل الاساسى للتعليم الثانوى الفنى بدلا من الغائها ٠

ونلاحظ ايضا بالنسبة لهذه الفئة أن سياسة التعليم ظلت بعيـدة عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث كانت هناك أعداد غفيرة

من خريجى التعليم العالى والجامعى ، وندره فى انواع التعلـيم الفنى والمهنى بمستوياته اللازمة لاحتياجات البلاد من الايدى العاملة المؤهلة تأهيلا يتفق مع حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية واذا كنا نعول كثيرا على التنمية ، فكيف كانت تتم فى غياب الايـدى العاملة المدربة فى فئات الفنيون والعمال المهرة ، الذين هم فى النهاية اداة التصنيع والتقـدم ، وبناه التنمية وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة فى أقصر وقت وبأقل جهد ، ان غياب — عجز — هذه الفئة بلاشك يعوق بل يحيل خطط التنمية الى مستوى نظرى دون جانب تطبيقى •

هـ) العمال غير المهرة :

يلاحظ من الجدول رقم (١٣) وجود زيادة كبيرة فى هذه الفئة حيث بلغت احتياجات البلاد فى نهاية الخطة الخمسية الاولى حوالى ٦١١٦١١٣، فى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٦٨٥٠٨٧٨ بزيادة مقدارها ٧٣٤٧٦٥ ، وبنسبة ١٢٪ ولقد بلغت هذه الزيادة فى نهاية الخطة الخمسية الثانية حوالى ٤ر١٣٪ • واستمرت ايضا فى التصاعد حيث بلغت فى نهاية عام ١٩٧٥ حوالى ٢ر٢٠٪ وبلغت فى نهاية عام ١٩٨٠ حـوالى ٣ر٣٠٪ وبذلك فان الزيادة فى اعداد هذه الفئة ظلت متصاعدة بدءا من عام ١٩٦٤ الى نهاية عام ١٩٨٠ •

وكان طبيعيا والحال هكذا ، ان يقابل العجز الملحوظ فى الفئات السالفة الذكر ، وجود فائض فى هذه الفئة ، وكان يتطلب ذلك من سياسة التعليم ان تحول هذا الفائض عن طريق تطوير الاجهزة التعليمية والتدريبيـة بالجمهورية ، بهدف تحقيق الاعداد اللازمة — وبالمواصفات المطلوبة وفق الاحتياجات من كل مجموعة من مجموعات الهيكل الوظيفى لتغطية العجز فى الفئات سالفة الذكر ، الا ان هذا لم يحدث •

وتأسيسا على ما سبق نستطيع القول ان سياسة التعليم (على مستوى الاحتياجات من الهيكل الوظيفى) كانت بعيدة عن احتياجات المجتمع المصرى ، وبعيدة عن متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء اكان ذلك بالزيادة فى بعض التخصصات أو بالعجز فى تخصصات اخرى. ولقد تجاوز الباحث فترة انتهاء البحث فى عام ١٩٦٧ لكى يدلل على استمرار العجز أو الزيادة فى الاعداد المطلوبة ، حتى لا يقال ان هذه السلبيات قد تم تداركها فيما بعد ، الا ان الامور ظلت على ماهى عليه . والجدول رقم (٧) يوضح ذلك فى الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ .

٢ ـ السياسة التعليمية واحتياجات القطاعات المختلفة :

من بين النتائج المترتبة على ماسبق وجود افراد فى الجهاز الادارى، وفى القطاعات المختلفة يتلقون مرتباتهم دون تقديم أى عمل مفيد. وقد قدر عدد من لا يقومون باى عمل فى الادارة الحكومية والقطاعات المختلفة قرب نهاية الستينات بحوالى عشرة آلاف شخص [١٥] . ولكننا نعتقد ان عددهم ـ وخصوصا الان لابد ان يتجاوز هذا الرقم بكثير . على أن المشكلة الاهم هى انتشار ما يسمى « بالبطالة المقنعة » فى قطاعات الاقتصاد والادارة ، ويرجع جانب من هذه البطالة المقنعة الى سوء التأهيل والتدريب أصلا .

وسوف نعرض لموقف خريجى الجامعات بالنسبة لقطاع العام والحكومة فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ ، لنرى اى مدى كانت السياسة التعليمية فى التعليم العالى ملتقية مع احتياجات القطاع العام وقطاع الحكومة على مدى عشر سنوات بدءا من نهاية الخطة الخمسية الاولى والخطة الخمسية الثانية . وهل العجز أو الزيادة قد تدارك فى غضون

جدول رقم (٧)

الطلب والعرض من القوى العامله وتقدير العجز والزيادة فى السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٠

(العدد بالألاف)

المستويات المهنية	١٩٧٥ المطلوب	١٩٧٥ المعروض	١٩٧٥ ص–س	١٩٧٥ $\frac{ص-س}{س}\times ١٠٠$	١٩٨٠ المطلوب	١٩٨٠ المعروض	١٩٨٠ ص–س	١٩٨٠ $\frac{ص-س}{س}\times ١٠٠$
مديرون واخصائيون	٢٥٦	٢٧٧	+٢١	+٨,٢	٣٣٨	٣٤٦	٨	+٢,٣
فنيون	٦١٠	٣٤٧	–٢٦٣	–٤٣,١	٧٨٠	٤٠٧	–٣٧٣	–٤٧,٨
كتابيون	٨٥٦	٨٤٦	–١٠	–١,١	١١٧٠	١٣٣٠	+١٦٠	+١٣,٦
العمال المهرة	١٣٧٠	١١٠٣	–٢٦٧	–١٩,٤	١٨٧٢	١١١٣	–٧٥٩	–٤٠,٥
العمال متوسطى المهارة	٢٥٦٨	٢٠٦٨	–٥٠٠	–١٩,٤	٣٥١٠	٢٨٥٤	–٦٥٦	–١٨,٦
العمال غير المهرة	٥٠٤٠	٦٠٥٩	+١٠١٩	٢٠,٢	٥٣٣٠	٦٩٥٠	+١٦٢٠	+٣٠,٣

المصدر : معهد التخطيط القومى ، تخطيط القوى العامله فى ج . ع . م فى المدى الطويل ،ص ٩١.

هذه السنوات ؟ أم استمر ؟ وسوف نركز على الكليات العملية والكليات النظرية وخريجها ، واحتياجات القطـاع العام وقطاع الحكومـة وهما القطاعان الرائدان فى الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة ، حيث لم يكن هناك دور يذكر للقطاع الخاص ، نظرا لانه كان يلعب دورا بسيطا ومن خلال القطاع العام • ومع التزام الدولة بتعيين الخريجين فى الحكومة والقطاع العام • يصبح من الواضح ان هذان القطاعان يعبران بصدق عن احتياجات المجتمع المصرى من القوى العاملة المؤهلة جامعيا للقيام بدورها فى ادارة الاقتصـــاد المصرى •

والجدول رقم (٨) يوضح موقف خريجى الجامعات فى مصر بدءا من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ بالنسبة لاحتياجات القطاع العام وقطاع الحكومة وصنف الجدول كليات عملية وكليات نظرية من حيث الموجود فى هذه القطاعات عام ١٩٦٠ والمطلوب فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ وطـاقة الامكانيات التعليمية — العرض — فى كل من عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ وكذلك مقدار العجز والزيادة والنسبة المئوية الى المطلوب من القوى العاملة •
وبمناقشة الجدول رقم (٨) يتضح لنا ما يلى :

١ — بالنسبة لخريجى كلية الهندسة كان الموجود فى عام ١٩٦٠ حوالى ٨٨٤٠ الفا والمطلوب فى عام ١٩٦٥ قدر بحوالى ١٠٧٥١ الفا ، فى حـين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٤٦١٦ الفا ، بعجز مقداره ٦١٣٥ الفا بنسبة ٥٧٪ واستمر هذا العجز قائما حتى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، حيث قدر المطلوب فى عام ١٩٧٠ بحوالى ٢١٥٠٢ ، وكانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ١٥٥٠٧ بعجز مقداره ، ٥٩٩٥ بنسبة ٢٧٫٨٪ • أى أن العجز انخفض الى النصف تقريبا ، وقد يرجع ذلك الى التوسع فى انشاء المعاهد العليا الصناعية فى الستينات التى قللت من هذا

جدول رقم (٨)

موقف خريجي الجامعات فى عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ بالنسبة للقطاع العام والحكومى

الكليات	الموجود فى ١٩٦٠	المطلوب فى عام ١٩٦٥ (س)	طاقة امكانيات عام ١٩٦٥ (ص)	ص-س	١٠٠×ص-س / س	المطلوب فى عام ١٩٧٠ (س)	طاقة امكانيات التعليم فى عام ١٩٧٠ (ص)	ص-س	١٠٠×ص-س / س
الهندسة	٨٨٤٠	١٠٧٥١	٤٦١٦	-٦١٣٥	٥٧,٠	٢١٥٠٢	١٥٥٠٧	-٥٩٩٥	-٢٧,٨
العلوم	١٨١١	١٧١١	٤٣٠٢	+٢٥٩١	+١٥١,٤	٣٤٢٢	١٢١٨٧	+٨٧٦٥	+٢٥٦,١
الطب البشرى	٤٠٠٥	٧٣٢٣	٢١٧٦	-٥١٤٧	-٧٠,٢	١٤٦٤٦	٧٧٨٧	-٦٨٥٩	-٤٦,٨
طب الأسنان	٢١٢	٥٦٥	٢٠٣	-٣٦٢	-٦٤,٠	١١٣٠	٦٨٨	-٤٤٢	-٣٩,١
الطب البيطرى	٥٧٠	٤١٠	٣١	-٣٧٩	-٩٢,٤	٨٢٠	١٢٥٦	+٤٣٦	+٥٣,١
الصيدلية	٥٠٣	١٩٤٠	٧٩٣	-١١٤٧	-٥٩,١	٣٨٨٠	١٩٢١	-١٩٥٩	-٥٠,٤
الزراعة	٦٧٧٩	٤٤٠٠	٣٨٩٠	-٥١٠	-١١,٥	٨٨٠٠	١٢٩٦٨	+٤١٦٨	+٤٧,٣
جملة الكليات العملية	٢٢٧٢٠	٢٧١٠٠	١٦٠١١	-١١٠٨٩	-٤٠,٩	٥٤٢٠٠	٥٢٣١٤	-١٨٨٦	-٣,٤

الحقوق	٦١٥٢	٢٩٣٣	٤٥٩٦	+١٦٦٣	+٥٦٫٦	٥٨٦٦	١٠٦٦٧	+٤٨٠١	+٨١٫٨
التجارة	١٢٤٢٢	٨٣٥٤	٨٣٠٦	–٤٨	–٠٫٥	٢٠٨٨٥	٢٢١٣٥	+١٢٥٠	+٥٫٩
الآداب	٢٤٥٠	١٧٢٧	٨٠٢٦	+٦٢٩٩	+٣٦٤٫٧	٣٤٥٤	١٩٧٦١	+١٦٣٠٧	+٤٧٢٫١
جملة الكليات النظرية	٢١٠٢٤	١٣٠١٤	٢٠٩٢٨	+٧٩١٤	+٦٠٫٨	٣٠٢٠٥	٥٢٥٦٣	+٢٢٣٥٨	+٧٤٫٠

المصدر : اشتق هذا الجدول من :
وزارة التخطيط ، « دراسة فى تخطيط وتنمية القوى العامله وعلاقتها بالخطة الخمسية الأولى والثانية (القاهرة : ديسمبر ، ١٩٦٢) ص ص٦٧-٦٩
معهد التخطيط القومى ، تخطيط القوى العاملة فى ج . ع . م . فى المدى الطويل (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٨) ص ص ٩١ – ١٠٠
رئاسة الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، سنوات مختلفة ، ١٩٥٢ – ١٩٧٠ .

* وفى فترة الستينيات ١٩٦٠ – ١٩٧٠ كان القطاع العام يمتلك أكثر من ٩٠ ٪ من وسائل الأنتاج فى مصر ، ولم يكن هناك دور يذكر للقطاع الخاص ، وعلى ذلك فان احتياجات القطاع العام وقطاع الحكومة يمثل احتياج البلاد الحقيقى ، بالإضافة إلى أن دور القطاع الخاص كان من خلال القطاع العام وفى اطاره ووفق برامجه وسياسته . وعلى ذلك فان اعتمادنا على بيانات القطاع العام والحكومه تمثل محل الأقامة وبالنسبة لأحتياج الصحيح السليم .

العجز ، الا ان سياسة التعليم لم تفى باحتياجات القطاعات المختلفة على مستوى خريجى كليات الهندسة •

٢ — اما خريجى كليات العلوم فكان الموجود فى عام ١٩٦٠ حوالى ١٨١١ الفا وكان المطلوب فى عام ١٩٦٥ يقدر بحوالى ١٧١١ الفـــا ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٤٣٠٢ الفا ، بزيادة مقدارها ٢٥٩١ الفا وبنسبة ١٥١ر٤٪ وواصلت الزيادة تفاقمها فى نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ ، حيث قدر المطلوب عام ١٩٧٠ بحوالى ٣٤٢٢ الفا ، مقابل ١٢١٨٧ الفا معروض من سياسة التعليم فى نفس العام، بزيادة مقدارها ٨٧٦٥ الفا وبنسبة ٢٥٦ر١٪ • وهذه الزيادة الـكبيرة المتنامية فى خريجى كليات العلوم تدل على ان خطط وبرامج التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٠ لم تستوعب هؤلاء الخريجين • وانها لم تتضمن احتياجها لهؤلاء الخريجيين ، مما دفع الدولة الى توجيه عدد كبير منهم للعمل فى التدريس ، على الرغـم مـن الاثار التربوية الناجمة عن هذا التوجيه الذى يضر بالعملية التربوية والتعليمية نظرا لعدم اعدادهم تربويا مسبقا للقيام بالتدريس ، وكان يستلزم ذلك من سياسة التعليم اضافة بعض المواد التربوية وطرائق التـدريس فى كليات العلوم ، حتى اذا ما خرج خريجوها الى العمل فى ميدان التدريس يكونوا اكثر فاعليه وقدره على ممارسة العمل التربوى ، الا ان ذلك لم يحـــــدث •

٣ — اما بالنسبة لخريجى كليات الطب البشرى واحتياج القطاعات المختلفة منها ، فكان الموجود فى عام ١٩٦٠ يقدر بحوالى ٤٠٠٥ الفـــا ، والمطلوب فى عام ١٩٦٥ يقدر بحوالى ٧٣٢٣ الفا ، وفى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٢١٧٦ الفا ، بعجز مقدره ، ٥١٤٧ الفا،

وبنسبة ٣ر٧٠٪ وانخفض هذا العجز فى عام ١٩٧٠ ، حيث بلغ العــدد المطلوب حوالى ١٤٦٤٦ الفا والمعروض من سياسة التعليم حوالى ٧٧٨٧ الفا ، بعجز مقداره حوالى ٦٨٥٩ الفا وبنسبة ٨ر٤٦٪ • وان كان العجز قد انخفض بهذه النسبة الا انه كان يشــكل عدم توازن بين المطــلوب والمعروض من خــريجى كليات الطب البشرى • وقد يرجع ســبب هذا الانخفاض الى التوسع فى الجامعات الاقليمية وكليات الطب بها • الا ان هذا لا يمنعنا من القول بان سياسة التعليم لم تف باحتياجات القطاعات من الاطباء على مدى العشر سنوات من ١٩٦٠ — ١٩٧٠ •

٤ — اما خريجى كليات طب الاسنان ، فكان الموجود فى القطاعات عام ١٩٦٠ حوالى ٢١٢ ، والمطلوب فى عام ١٩٦٥ قدر بحوالى ٥٦٥ ، فى حين قدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحــوالى ٢٠٣ ، بعجز ٣٦٢ وبنســبة ٦٤٪ • ولقد انخفض هذا العجز فى عام ١٩٧٠ ، حيث بلغ العدد المطلوب حوالى ١١٣٠ الفا ، وبلغت طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ٦٨٨ بعجز مقداره ٤٤٢ وبنسبة ١ر٣٩٪ • وعلى الرغم من هذا الانخفاض فى العجز، الا انه كان يمثل نسبة دالة وكبيرة ، لعجز سياسة التعليم عن الوفــاء باحتياجات القطاعات من اطباء الاسنان • وعلى الرغم من التوســع فى طموحات خطط التنمية ، الا انه لم يقابلها توسع فى كليات طب الاسنان بالجمهورية •

٥ — وبالنسبة لكليات الطب البيطرى والتى ترتبط أشد الارتباط بعمليات تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد • كان الموجود فى عام ١٩٦٠ حوالى ٥٧٠ وقدر المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحــوالى ٤١٠ ، فى حين كانت طاقــة الامكانيات التعليمية مقدره بحوالى ٣١ بعجز مقــداره ٣٧٩ وبنســبة ٤ر٩٢٪ • الا ان هذا العجز سرعان ما انقلب الى زيادة فى نهاية الخطة

الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ ، حيث قدر المطلوب بحوالي ٨٢٠ ، وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٢٥٠ الف بزيادة مقدارها حوالى ٤٣٦ وبنسبة ١ر٥٣٪ • وهذا يعنى أمران الاول أن هناك توسعا كبيرا فى كليات الطب البيطرى وهذا أمر مطلوب ، الثانى عدم التوسع الكافى فى خطط التنمية بالنسبة لاحتياجاتها من خريجى كليات الطب البيطرى ، بمعنى ان التوسع فى كليات الطب البيطرى لم يقابله توسع فى الاحتياجات • مما ادى الى وجود زيادة مقدارها ١ر٥٣٪ عن حاجات القطاعات •

٦ — اما كليات الصيدلة ، وحاجة القطاعات الى خريجها ، فقد بلغ الموجود فى عام ١٩٦٠ حوالى ٥٠٣ ، وقدر المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ١٩٤٠ الفا ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية مقدره بحوالى ٧٩٣ بعجز مقداره ١١٤٧ الفا وبنسبة ١ر٥٩٪ • ولم ينخفض هذا العجز الا قليلا فى نهاية عام ١٩٧٠ • حيث بلغ العدد المطلوب فى نفس العام حوالى ٣٨٨٠ ، وبلغت طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ١٩٢١ بعجز مقداره ١٩٥٩ وبنسبة ٤ر٥٠٪ • وهذا يعنى أن سياسة التعليم فى تلك الفترة لم تف بحاجة القطاعات المختلفة من الصيادلة ، وان العجز ظل قائما منذ الخطة الخمسية الاولى الى نهاية الخطة الخمسية الثانية • وذلك على الرغم من انشاء العديد من الكليات داخل الجامعات الاقليمية ، ويفسر ذلك ان حاجة القطاعات الى هؤلاء الخريجيين كانت متنامية وكبيرة •

٧ — اما بالنسبة الى خريجى كليات الزراعة ، واحتياجات القطاعات المختلفة منهم • فبلغ الموجود فى هذه القطاعات فى عام ١٩٦٠ حوالى ٦٧٧٩ الفا ، وقدر المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ٤٤٠٠ الفا ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية مقدره بحوالى ٣٨٩٠ الفا ، بعجز مقداره ٥١٠ وبنسبة ٥ر١١٪ • ولكن سرعان ما انقلب هذا العجز الى زيادة فى عام ١٩٧٠ ، حيث قدر العدد المطلوب من خريجى كليات الزراعة

بحوالى ٨٨٠٠ الفا ، وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٢٩٦٨ الفا وذلك بزيادة مقدارها ٤١٦٨ الفا وبنسبة ٤٨٫٣٪ • وهذا الامر يشكل علامة استفهام كبيرة وذلك نظرا لان الدولة منذ عام ١٩٥٢ ، وتبنيهـا قانون الاصلاح الزراعى وقيامها باستصلاح الاراضى الزراعية فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ كانت فى حاجة شديدة الى خريجى كليات الزراعة الذين سوف يقومون ويساعدون فى انجاز هذه المهمة القومية • الا ان ذلك قد ادى الى نتيجة عكسية وهى وجود فائض كبير حوالى ٤٧٪ من المهندسين الزراعيين وذلك مع بقاء اساليب الزراعة بسيطة وشـبه بدائية ولم تلجأ الدولة الى الميكنة الزراعية ، حتى يحدث ذلك ، وهـذا الامر يجعلنا نتشكك فى الارقام الكبيرة من استصلاح الاراضى الزراعية ، كما يجعلنا نؤكد أن خطط التنمية فى جانبها الزراعى لم تـكن كبيرة أو شاملة ، مما يجعلها لا تستوعب الاعداد المتخرجة من كليات الزراعة ، وأن التوسع فى هذه الكليات وتحويل معظم المعاهد العليا الزراعيـة الى كليات لم يكن وليد الحاجة •

٨ — وبالنسبة للكليات العملية فانه يمكن ملاحظة أن أقل نسبة عجز بلغت ١١٫٥٪ فى عام ١٩٦٥ بالنسبة لكليات الزراعة وأعلى نسـبة زيادة بلغت ١٠٫٤٪ فى نفس العام بالنسبة لخريجى كليات العلوم . كما بلغت اعلى نسبة زيادة ايضا فى عام ١٩٧٠ حيث كـانت ٢٥٦٫١٪ لنفس كليات العلوم ، يليها الزراعة ٤٧٫٣٪ اما اقل نسبة عجز فى عام ١٩٧٠ فكانت فى كليات الهندسة حيث بلغت ٢٧٫٨٪ يليها طب الاسنان حيث بلغت ٣٩٫١٪ عجـز •

كما يمكن ملاحظة ان اجمالى الموجود من الكليات العلمية جميعهـا فى عام ١٩٦٠ بلغ حوالى ٢٢٧٢٠ الفا ، وقدر المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى

٢٧١٠٠ الفا ، وبلغت طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ١٦٠١١ الفا بعجز مقداره ١١٠٨٩ الفا وبنسبة ٤٠ر٩٪ وذلك فى عام ١٩٦٥ • وهذا بلاشك يعتبر أحد العوامل الرئيسية التى تعوق تحقيق خطط وبرامج التنمية فى البلاد • وان التنسيق والترابط بين سياسة التعليم وخطط التنمية كان مفتقد الى حدما فى الخطة الاولى •

وفى عام ١٩٧٠ بلغ اجمالى المطلوب من الكليات العملية حـــوالى ٥٤٢٠٠ الفا وقدرتطاقةالامكانيات التعليمية بحوالى ٥٢٣٣٤ الفا بعجز قدره ١٨٨٦ الفا وبنسبة ٣ر٤٪ وبمقارنة هذه النسبة عام ١٩٦٥ نلاحظ ان سياسة التعليم حاولت جاهدة احداث التوازن بين العرض والطلب من القوى العاملة بالنسبة لاجمالى الكليات العملية جميعها • ولكن يبقى أمران هامان هما : وجود زيادة كبيرة قدرت بنسبة ٢٥٦ر١٪ ، لخـــريجى كليات العلوم و ٤٧ر٣٪ بالنسبة لخريجى كليات الزراعة فى عام ١٩٧٠ ، فى الوقت الذى أخذت الدولة باسلوب التخطيط العلمى السليم وانشأت لذلك وزارة واجهزة متعددة ويفسر الباحث ذلك بان العلاقة بين التوسع الزراعى والتعليم الزراعى العالى ، لم تكن علاقة توافق وتناسب ، بـــل كانت علاقة تنافر على مدى عشرين عاما • كما ان القائمون على سياسة التعليم وكذلك القائمون على تنفيذ واعداد خطط التنمية لم يدركوا ذلك • وان الترابط بين أجزاء الخطة والتنسيق بين مؤسسات الدولة كان مفتقدا الى حـــد ما •

كان ذلك بالنسبة للكليات العملية ، اما عن الكليات النظرية فيمكن ملاحظة ما يلى من الجدول رقم (٨) •

١ — بالنسبة لخريجى كليات الحقوق واحتياجات القطاعات منها ، كان الموجود فى عام ١٩٦٠ يقدر بحوالى ٦١٥٢ الفا ، والمطلوب فى عام

١٩٦٥ قدر بحوالى ٢٩٣٣ الفا فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليميـة تقدر بحوالى ٤٥٩٦ الفا بزيادة مقدارها حـوالى ١٦٦٣ الفا وبنسـبة ٥٦٫٦٪ • واستمرت هذه الزيادة فى التصاعد حتى عام ١٩٧٠ حيث قدر العدد المطلوب فى نفس العام حوالى ٥٨٦٦ الفا وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٠٦٦٧ الفا وذلك بزيادة مقدارها حوالى ٤٨٠١ الفـا وبنسبة ٨١٫٨٪ • وهذا يعنى ان سياسة التعليم كانت بعيدة عن احتياجات المجتمع من الحقوقيين ولم تستطع على مدى عشر سنوات من احـداث التوازن المطلوب بين حاجات القطاعات ومخرجات التعليم •

٢ — خريجى كليات التجارة فقد قدر الموجود منهم فى عام ١٩٦٠ بحوالى ١٣٤٢٢ الفا وقدر العدد المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ٨٣٥٤ الفا ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٨٣٠٦ الفـا بعجز مقداره ٤٨ وبنسبة ٥ر٪ وهذه نسبة غير دالة على وجود عجز كبير يعوق تحقيق خطط التنمية • الا ان هذا العجز تحول الى زيادة طفيفة فى عام ١٩٧٠ ، حين قدر العدد المطلوب بحوالى ٢٠٨٨٥ الفا وقدرت طاقـة الامكانيات التعليمية بحوالى ٢٢١٣٥ الفا بزيادة مقدارها حوالى ١٢٥٠ ، وبنسبة ٥٫٩٪ • وهى نسبة بسيطة بالقياس لغيرها من نسبا العجـز والزيادة • وهنا يمكن القول ان سياسة التعليم على مستوى كليات التجارة كانت محققه لحد ما لاهداف واحتياجات خطط التنمية واحتياجات القطاعات المختلفـــة •

٣ — اما بالنسبة لكليات الاداب واحتياجات القطاعات من خريجها ، فقد قدر العدد الموجود فى عام ١٩٦٠ بحوالى ٢٤٥٠ الفا ، وقدر العـدد المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ١٧٢٧ الفا ، وقدرت طاقـة الامـكانيات التعليمية بحوالى ٨٠٢٦ الفا بزيادة مقدارها حوالى ٦٢٩٩ الفا وبنسبة

٣٦٤ر٧٪ • وهذه نسبة تعتبر كبيرة جدا فى وجود فائض من خريجى كليات الآداب ، ولقد تفاقمت هذه الزيادة فى نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ ، حيث قدر العدد المطلوب بحوالى ٣٤٥٤ الفا وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٩٧٦١ الفا بزيادة مقدارها حوالى ١٦٣٠٧ وبنسبة ٤٧٢ر١٪ • أى أن الزيادة واصلت فى الاستمرار بعد خمس سنوات اخرى ولم تحاول السياسة التعليمية ان تتوافق مع احتياجات القطاعات فى هذه الفترة •

وهنا وكما يحدث بالنسبة لخريجى كليات العلوم ، فقد وجه العدد الفائض أو نسبة كبيرة منه من خريجى كليات الاداب الى العمل بالتدريس على الرغم من الاثار الضارة التى ترتبت على ذلك ، حيث ان هؤلاء الخريجين لم يعدوا أصلا للعمل بالتدريس ولم يتلقوا فنونه واساليبه التربوية ، كما انهم لم تكن لديهم الرغبة والميل فى العمل بالتدريس والا كانوا توجهوا الى كليات التربية منذ البداية • وبذلك فقد حاولت الدولة ان تتدارك ذلك بتوجيه هذه الاعداد الفائضة للعمل فى مكان لم يؤهلوا له من قبل •

٤ — اما بالنسبة لاجمالى الاحتياجات من الكليات النظرية فى جملتها فقد بلغت فى عام ١٩٦٥ حوالى ١٣٠١٤ الفا فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٢٠٩٢٨ الفا بزيادة مقدارها ٧٩١٤ الفا وبنسبة ٦٠ر٨٪ • وواصلت هذه الزيادة فى التصاعد حيث بلغ جملة المطلوب من اجمالى الكليات النظرية فى عام ١٩٧٠ حوالى ٣٠٢٠٥ الفا فى حين كانت جملة طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ٥٢٥٦٣ الفا بزيادة مقدارها حوالى ٢٢٣٥٨ الفا وبنسبة ٧٤٪ • وهذا بلاشك كان احد العوامل الرئيسية

التى عاقت تحقيق خطط التنمية لاهدافها الطموحـــة والتى وضعت مـــن اجلهـــــا •

واذا كان هذا هو حال الكليات الجامعية العملية والنظـرية ، فان الامر لم يختلف كثيرا على مستوى المعاهد العليا سواء العملية أو النظرية• والجدول رقم (٩) يوضح حالة العرض والطلب من المعاهد العليا فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ •

وبمناقشة الجدول رقم (٩) يمكن ملاحظة ما يلى :

ـ بالنسبة للمعاهد العليا التجارية ومعاهد الخدمة الاجتماعية فى عام ٦٠ ـ ١٩٦١ كان العرض يفوق الطلب بنسبة ٥٨٣٪ و ٢٢٠٪ على التوالى• واستمرت هـذه الزيـادة فى عـام ٦٤ ـ ١٩٦٥ حيث بلغت ٤٠٨ر٧٪ و٢٦٦ر٦٪ على التوالى و٢٤١٪ بالنسبة لمعهد القطن • وانخفضت هذه الزيادة كثيرا فى عام ٦٩ ـ ١٩٧٠ حيث بلغت ١٩٠ر٥٪ و ١٥١ر٥٪ على التوالى • الا ان هذه الزيادة تعتبر كبيرة جدا بالنسبة للمعاهد الثلاث حيث فاقت ١٠٠٪ • واخفقت سياسة التعليم فى احداث التوازن المطلوب بين كل من الطلب والعرض من خريجى هذه المعاهد النظرية • وذلك يؤكد ان سياسة التعليم فى التعليم العالى والجامعى النظرى فاقت احتياجات البلاد من القوى العاملة المؤهلة لشغل وظائف معينة فى خطط التنميـة ومن ثم احداث وتحقيق أهداف هذه الخطط • ولقد كان لذلك اسوأ الاثر فى انجاح خطط التنمية •

ـ اما المعاهد العليا الزراعية والصناعية ومعاهد التمريض ، فقد اتسمت بعجز مستمر ومتصاعد • ففى عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ بلغت نسبة العجز ١١٪ و ٥٣ر٨٪ و ٨٩ر٢٪ على التوالى • وواصلت عجزها فى عام

جدول رقم (٩)

يوضح حالة العرض والطلب لخريجى المعاهد العليا فى مصر من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠

المعهد	١٩٦٠ - - ١٩٦١				١٩٦٤ - ١٩٦٥				١٩٦٩ - ١٩٧٠			
	الطلب س	العرض ص	ص-س	١٠٠×ص-س / س	الطلب س	العرض ص	ص-س	١٠٠×ص-س / س	الطلب س	العرض ص	س-ص	١٠٠×ص-س / س
المعاهد العليا التجارية	١٢	٨٢	٧٠	+٥٨٣	١٦٠	٨١٤	٦٥٤٪	+٤٠٨،٧	٥٢٠	١٥١١	+٩٩١	+١٩٠،٥
المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية	٢٥	٨٠	+٥٥	+٢٢٠	١٢٠	٤٤٠	+٣٢٠	+٢٦٦،٦	٢٩٣	٧٣٧	+٤٤٤	+١٥٢،٥
المعهد العالى للقطن	—	—	—	—	١٤٠	٤٧٨	+٣٣٨	+٢٤١،٠	٢٥٠	٦٣١	+٣٨١	+١٥٢،٤
المعاهد العليا الزراعية	٢٠٠	١٧٨	-٢٢	-١١	٩٧٠	٨٣٢	-١٣٨	-١٤	٦٠٠٠	٥١٠٥	-٨٩٥	-١٤،٩
المعاهد العليا الصناعية	١٩٥	٩٠	-١٠٥	-٥٣،٨	١٣٠٠	٥٢٧	-٧٧٣	-٥٩،٤	٣٠٠٠	١١٢١	-١٨٧٩	-٦٢،٦
المعاهد العليا للتمريض	٢٥٠	٢٧	-٢٢٣	-٨٩،٢	٥٠٠	١٨٥	-٣١٥	-٦٣	٢٠٠٠	٢٠٠	-١٨٠٠	-٩٠،٠
مجموع المعاهد العليا	٦٨٢	٤٥٧	-٢٢٥	-٣٢،٩	٣١٩٠	٣٢٧٦	+٨٦	+٢،٦	١٢٠٦٧	٩٣٠٥	٢٧٦٨	-٢٢،٨

المصدر :

وزارة العمل ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العامله عن سياسة التعليم ، ص ص ٦٢ - ٧٠ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، مختارات من الأحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (القاهرة : ديسمبر ، ١٩٧٠) ١٩٧٠ ص ص ١٤٨ - ١٥٣ .

* استبعدت معاهد التربية الرياضية للبنين والبنات والتربية الفنية والموسيقية والألسن ، وذلك نظرا لآن خريجها يشغلون وظائف التدريس والتى كانت - فى حاجة إلى تلك الأعداد المتخرجه منها ، وكذلك لم يكن هناك فائض فى خريجى المعاهد التى استبعدت او عجز ايضا .

٦٤ — ١٩٦٥ حيث بلغت ١٤٪ و٤ر٥٩٪ ، و٦٣٪ على التوالى • ولم يتوقف هذا العجز بل استمر فى التفاقم ، حيث بلغت ٩ر١٤٪ و٦ر٦٢٪ و ٩٠٪ على التوالى بالنسبة للمعاهد الثلاث العملية • وهذا يؤكد ايضا ان سياسة التعليم اخفقت فى احدث التوازن المطلوب بين كل من الطلب والعرض من القوى العاملة المتخرجة من التعليم العالى والجامعى على المستوى العملى سواء أكان فى الكليات أو المعاهد العليا العملية • حيث كان هناك عجزا مستمرا بينها وزيادة مستمرة ايضا على مستوى التعليم العالى النظرى •

— اما بالنسبة الى مجموع المعاهد العليا فى عام ٦٠ — ١٩٦١ فقد بلغ العجز نسبة ٩ر٣٢٪ وانخفض فى عام ٦٤ — ١٩٦٥ الى ٦ر٢٪ • ثم عاد الى الارتفاع مرة اخرى فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ حيث بلغ العجز نسبة ٨ر٢٢٪ • وعلى الرغم من التوسع فى انشاء هذه المعاهد فى فترة الستينات وتحويل الغالبية العظمى منها الى كليات جامعية تتبع الجامعات الاقليمية ، الا ان ذلك لم يقابله توسع فى احتياجات البلاد وفى خطط التنمية الشاملة ، وبذلك يمكن القول ان سياسة التعليم لم تلتق مع خطط التنمية فى المجتمع فى فترة الستينات وبعدت عن تحقيق الاهداف الطموحة لهذه الخطط •

ثالثا : سلبيات سياسة التعليم فى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ :

لقد وضح لنا من العرض السابق لاحتياجات البلاد الفعلية من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية الفنية بانواعها المختلفة ، على مستوى الهيكل الوظيفى ومستوى احتياجات القطاعات ، أن هناك زيادة كبيرة عن حاجات التنمية بالنسبة لمستوى المديرون والوظائف العلياء وكذلك علىمستو ى العمالة غير الماهرة ، بينما ظل العجز قائما بدرجة

كبيرة فى بقية فئات ومستويات الهيكل الوظيفى ولا سيما العمالة الماهرة والمتوسطة المهارة والفنيون . وبالنسبة لاحتياجات القطاعات ، ظلت الزيادة متصاعدة فى خريجى الكليات النظرية ، فى حين كان العجز قائما فى خريجى الكليات العملية . وسوف نعرض لسلبيات سياسة التعليم فى فترة البحث فى ضوء ما سبق ، ويمكن اجمالها فيما يلى :

١ — ان الدولة توسعت فى سياسة التعليم فى جميع مراحله ، توسعا تجاوز احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، فى تخصصات نظرية لم تستطع الوفاء بحاجات البلاد فى التخصصات العملية والعلمية . وعلى الجانب الاخر كانت التوسعات التى حدثت فى البلاد صناعيا وزراعيا غير قادرة على استيعاب الطاقات العاملة كلها فى البلاد ، مما خلق فائضا كميا كبيرا فى اعداد الخريجين ، مما عاق عملية التنمية والتطور الاقتصادى والصناعى والاجتماعى .

٢ — كانت هناك دوافع اجتماعية ، وضغوط شعبية وراء هذا التوسع، فلم يكن التوسع يهدف الى التنمية فقط ، بقدر ما كان يهدف الى كسب تأييد الطبقات الوسطى والشعبية التى حرمت من التعليم قبل الثورة للنظام السياسى بعدها . ومن هنا فقد لبت سياسة التعليم الطلب الاجتماعى على التعليم .

٣ — ان هذا التوسع كان راجعا — بدرجة ما — الى احتياجات البلاد فى تخصصات معينة فى الادارة والسكرتارية ، الذى تم عقب جلاء الإجانب عن البلاد ، وبالتالى لم يكن محققا تماما لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى اعلنتها الدولة فى مطلع الستينات بوضع الخطة الخمسية الاولى والثانية .

٤ — يرجع ذلك ايضا الى تدخل السلطة السياسية فى اتخاذ القرار التعليمى الخاص بسياسة التعليم ، حينما كانت ترى ان هناك ضغطا شعبيا معينا على فتح الباب على مصراعية امام الاعداد الغفيرة المتقدمة لتعليم العالى والجامعى ٠

٥ — لم تهتم الدولة بالتعليم الفنى ، الاهتمام الواجب ، وجعلت الحوافز كلها امام التعليم الجامعى ، وكادت ان تسد الطريق امام خريجى المدارس الثانوية الفنية فى الوصول الى التعليم الجامعى، مما جعل هذه السياسة تؤكد أن تحيزا تجاه نوع من التعليم دون اخر ، مما خلق طبقية فى التعليم الجامعى والنظرى دون التعليم الفنى العملى ، الذى اكدنا من قبل ان العجزفيه يتفاقم باستمرار ، ولم تحاول الدولة ان تدفع بحوافز مالية فى الاجور والترقى الوظيفى امام خريجى التعليم الثانوى الفنى ،وقصرت ذلك فقط على خريجى التعليم العالى النظرى ٠ وبذلك فقد اكدت طبقية التعليم ، بتمايزها تجاه هذا النوع دون سواه ٠

٦ — ترتب على ذلك وجود انحياز شعبى وحكومى الى التعليم النظرى والعالى والجامعى ، وظلت النظرة الى التعليم الفنى نظرة غير محترمة ، على الرغم من الشعارات التى رفعت فى تلك الفترة حول تقديس العمل المنتج ، وحقوق العامل الماهر ، واحترام الأيدى العاملة التى تساهم فى الانتاج وتصنعه ، وعلى الرغم ايضا من الزيادة التى طرأت على حجم التعليم الثانوى الفنى ، الا انها لم تكن ترقى الى مستوى الزيادة المتضاعفة فى التعليم العام والجامعى ، وذلك فى وقت كنا فى مسيس الحاجة الى التعليم الفنى والعملى ، الذى سوف يساعد البلاد على احداث التنمية والتصنيع المرتقبين ٠ ويؤكد ذلك ان نسبة

القبول فى التعليم الثانوى العام بلغت ٤٣٪ مقابل ٢٤٪ فى التعليم الثانوى الفنى والمهنى فى عام ١٩٦٥ •
والمهنى فى عام ١٩٦٥ •

٧ — وازاء ذلك قامت الدولة بتحويل المعاهد العليا الى كليات جامعية تحت الضغط الشعبى والجماهيرى ، وتلبيه لمطالب فئات اجتماعية معينة • وبذلك فقد انحرفت هذه المعاهد العليا الفنية عن الاهداف التى رسمت لها مسبقا فى تخريج الاخصائى والفنى الماهر من المستوى الاول ، واصبحت كليات جامعية مكررة فى الاقاليم والعواصم الكبرى تخرج اعداد وفيـــرة ليست خطط التنمية فى حاجة اليها ، وكان الهدف من ذلك القرار السياسى، هو تلبية احتياجات فئات اجتماعية معينة على حساب مصالح الانتــاج القومى والتخطيط الشامل الذى ارتضته الدولة سبيلا وطريقا للتقدم •

٨ — ان الزيادة الكبيرة فى اعداد العلمين والزراعيين ، ليست زيادة مقبولة فى ظروف تدعى الدولة فيها انها تســلك طريق العــلم والتقــدم التكنولوجى وتأخذ بكل سبل وطرق التقدم والتنمية • وتفسرينا لذلك هو فشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى استعياب خريجى العلوم والزراعة ، وان ذلك يرجع الى قصور فى خطط التنمية ، أو أن ، الخطط لم تسير على الطريق المرسوم لها سلفا • وان هذا هو التفسير المعقول لهذه الزيادة ، ونقول ان هذه الخطط لم تحقق المرجو منها على أفضــل شــــكل •

٩ — الازدواج بين التعليم الجامعى والعالى ، وذلك لان التعليم العالى الفنى الذى أنشىء لتخريج فئات الفنيين قد حول الى تخريــج الاخصائيين على المستوى الجامعى ، مما أدى الى زيادة الخريجيين منهما مع نقص شديد فى تخريج الفنيين والعمال المهرة •

١٠ — البعد عن الثورية فى التعليم ، فعلى الرغم من ان الميثـــاق الوطنى قد ادان النظرة الاصلاحية ، ونادى بضرورة الاخذ بالنظرة أو الاتجاه الثورى : « لقد تمرد الوعى الثورى الأصيل على منطق دعــاه الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة » (١٦) • الا ان ذلك لم يتضح فى مجال التعليم — او فى المجالات الاخرى — حيث ساد الاتجاه الاصلاحى الذى يحاول تحديد العيوب والمشكلات التى تظهر فى التعليم ، ويجعل من حلها كأجزاء منفصلة هدفا أساسيا فى التطوير •

اننا لا ننكر أهمية مسح العيوب والمشكلات التى يعانى منها التعليم ، ولكننا نرى أن البداية الضرورية لاى عملية تطوير جزرى يقوم بها مجتمـــع ما فى محاولة اعادة البناء ، هو اعادة النظر فى السياسة العامة للتعلــيم وفلسفته من خلال النظرة الاجتماعية الشاملة ، ثم يأتى بعد ذلك رسم خريطة الواقع ، وتحديد الطريق لتغيير هذا الواقع (بمشكلاته وعيوبه) نحو واقع جديد تحدده الفلسفة الجديدة • الا أن ذلك لم يكن فقط فى التعليم بل كان وسيلة وهدف فى ابعاد المجتمع الاخـــرى الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية •

١١ — غياب النظرة الشاملة للتعليم ؛ حيث كان عدم الاهتمام بربط النمو التعليمى واتجاهاته باتجاهات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء نظره شاملة لكليهما ، أدى الى حدوث فجوة بينهما ، وظهرت فى مشكلة الفائض من الخريجيين الذين يعينوا تحقيقا لمبدأ حق العمل للجميـــع ، دون أن يوجد عمل حقيقى لهم •

١٢ — عدم تحديد فلسفة واضحة للتعليم وسياسته • ويعد هـــذا الجانب امتدادا للنظرة الاصلاحية ، حيث ورثنا من قبل عام ١٩٥٢ تيارات

متصارعة فى التعليم • فظهرت فى صورة متعددة : « الازدواج بين العلم والعمل ، الازدواج بين الثقافة والانتاج ، الازدواج بين الكيف والــكم فى التعليم الازدواج بين التعليم الدينى والمدنى ، الازدواج فى الفن التربوى بين المعلومات والنشاط » (١٧) ولم تكن هذه التيارات الا انعكاسا للتيارات الاجتماعية والثقافية التى سادت قبل عام ١٩٥٢ • الا ان المفهوم البرجماتى كان شائعا فى التعليم ، على الرغم من جهود طائفة كبيرة من رجال التعليم لمحاولة دحضه •

ومع ان الثورة قطعت شوطا فى محاولة تصفية بعض هذه التيارات الاجتماعية وبدأت تشق طريقها نحو بناء ما سمى « المجتمع الاشتراكى » وتذويب الفوارق الطبقية الا أن الفلسفات التــربوية المتناقضة مازالت تؤثر تأثيرا مختلفة على سياسة التعليم ، بحيث لانستطيع القول ان هناك فلسفة واضحة محددة لهذا التعليم ، فلقد غلب على تسير الامور ما سمى « بالفعل ورد الفعل » وانتفت تماما اى فلسفة واضحة تحــدد اطــار هذا التعليم وتسيير سياسته وفقها •

١٣ — عدم استقرار نظام التعليم ، فبينما تفتح الدولة على ١٩٥٣ ، مدارس ابتدائية راقية اذا بها تغلق بعد سنوات من هذا التاريخ فى عام ١٩٥٦ ، وبينما ينص قانون عام ١٩٥٧ للتعليم على فتح مدارس اعدادية فنية ، نجد ان هذا النوع من المدارس يصفى فى عام ١٩٦٦ ، وبينما تبذل المحاولات لتحويل تيار الطلاب الى التعليم الفنى نجد أن الوزارة — تحت ضغوط وقتيه — تتوسع فى قبول الطلاب بالمدارس الثانوية العامة ، وفى نفس الوقت لا تتخذ الاجراءات الكفيلة باقبال الطلاب على المدارس الفنية، وبينما تتوسع الدولة فى انشاء المعاهد الفنية العالية فى شتى المجالات اذ نجد بعد ذلك محاولات لغلقها أو ضمها الى الجامعات •

ومع التسليم باهمية المرونة فى السياسة التعليميـة التى تستجيب لما يحدث من اخطاء أو يطرأ من ظروف تستلزم التغيير ، الا ان كثرة هذه التغيرات قد توحى باحد امرين : اما اننا لم نضع بعد سياسة مستقرة للتعليم • او ان تخطيطنا للتعليم لا يقوم على اساس علمى سليم •

خاتمــــــة :

من خلال ما سبق يتضح لنا ان سياسة التعليم واكبت التغيرات التى مرت بالمجتمع المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ ، ســواء اكان فى المرحلة الثانوية بانواعها المختلفة او فى مرحلة التعليم العــالى والجامعى • كماي تضح لنا ايضا ان سياسة التعليم فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ ، لم تحقق احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقدر المطلوب والكيفية المرجــوة ، حيث كانت هذه السياسة بالنسـبة لاحتياجات الهيكل الوظيفى تحقق فائضا متصاعدا على مستوى المديرون ورجال الادارة العليا وكذلك على مستوى الكتبة والعمال غير المهـرة • بينما مستوى الفنيون والعمالة الماهرة والمتوسطة المهارة ظل العجز قائما فيهما طيلة العشر سنوات التى حاولت الدولة فيهم تحقيق اهداف خطط التنميــــة الشــــاملة •

اما بالنسبة لاحتياجات القطاعات فكانت هناك زيادة متنامية لخريجى الكليات النظرية وكليات الزراعة والعلوم • وكذلك المعاهد العليا التجارية ومعاهد الخدمة الاجتماعية • وظل العجز ايضــا على مســتوى خريجى الكليات العملية والمعاهد العليا الصناعية والزراعة ومعاهد التمريض • ولم توفق سياسة التعليم طيلة سنوات التخطيط الشاملة فى تحقيق التوازن المطلوب بين كل من قوى العرض والطلب من التعليم •

وكذلك يتضح لنا من العرض السابق ان سياسة التعليم فى تلك الفترة جنحت الى الاصلاح وبعدت عن الاتجاه الثورى المطلوب وأتسمت بغيات النظرة الشاملة وعدم تحديد فلسفة واضحة للتعليم ، مما أدى الى وجود فائض من الخريجين فى قطاعات وعجز فى قطاعات وتخصصات اخرى • ويتضح ايضا أن التوسع فى التعليم لم يقابله استعياب فى خطط وبرامج التنمية ، كما ان التنسيق والترابط غاب عن السياسة التعليمية والقائمون على وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة • وان التوسع الكبير الذى شهده التعليم المصرى طوال فترة الخمسينات والستينيات كان يهدف الى كسب تأييد الطبقات الوسطى والشعبية من المجتمع المصرى التى حرمت من التعليم قبل عام ١٩٥٢ •

مراجـع الفصـل الثـالث

(١) محمد على حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم (القاهرة : الهيئـة العامة للكتاب ، ١٩٦٥) ص ١٠٦ .

(٢) محمد على حافظ ، تطوير السياسة التعليمية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٣) منير عطا الله سليمان وآخرون ، تاريخ ونظام التعليم فى ج. ع. م ، ص ١٨٩ .

(٤) كمال الدين حسين ، منهاج الثورة فى التربية والتعليم) وزارة التربية والتعليم : ادارة الشئون العامة ، ١٩٥٥) ، صص ١٠ — ١٨ .

(٥) جامعة الدول العربية ، اتفاق الوحدة الثقافية العربية (القاهرة : الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٧) ص ٣٠ .

(٦) وزارة التربية والتعليم المركزية ، سياسـة التربيـة والتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة : مطبعـة وزارة التربية والتعليـم ، ١٩٦١) ص ١٢٦ .

(٧) وزارة العمل ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعيم (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ١٠ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٩) المرجـع السابق ، ص ١٣ .

(١٠) محمد سمير حسانين ، معالم تاريخ التربية (طنطا : دار أبو العنين للطباعة ، ١٨٧٨) ، ص ص ١٩٨ — ٢٠٠ .

(١١) وزارة التعليم العالى ، التعليم العالى فى عشر سنوات (القاهرة: ١٩٦٢) ص ١٥ .

(١٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وانماط التعليم الجامعى فى مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ص ٣٨ .

(١٣) قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ .

(١٤) ان الاعتماد على هذه الفئة يعتبر تضليلا ، وذلك نظرا لان خريجوا الجامعات والمعاهد العليا لا يشغلون وظائف مديرون الا بعد قضاء مالا يقل عن خمسة عشر عاما فى الخدمة وعلى ذلك فان النظر الى خريجى التعليم العالى والجامعى عى اعتبار انه يشغل هذه الفئة لا يستقيم والتفسير الصحيح لذلك . ويشكل هذا احد العيوب الجوهرية فى الاعتماد على هـــذه الفئة فى التفسير والتحليل بالنسبة للهيكل الوظيفى المصرى .

(١٥) نزية نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مايو ١٩٧٨) ص ٦٤ .

(١٦) الجمهورية العربية المتحدة ، الميثاق الوطنى (القاهرة : الهيئة للاستعلامات ، مايو ، ١٩٦٢) ص ٣٢ .

(١٧) ابو الفتوح رضوان ، الثورة والتعليم ، (صحيفة التربية ، العدد الاول ، السنة ١٦ ، نوفمبر ١٩٦٢ صص ٢٦ — ٢٨ .

الفصـــل الرابـــع

« الواقــع التعليمى فى ضــوء الســياسة التعليمية والتنمية »

مقـــــــدمة :

تناول الفصل الســـابق سياســـة التعليم فى ضوء خطط التنميـــــة الاقتصادية والاجتماعية ، بهدف التعرف على مدى تحقق هذه السياسة وخدمتها لخطط التنمية المطروحة فى تلك الفترة • ويتناول هذا الفصـــل الواقع التعليمى فى ضوء السياسة التعليمية وخطط التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية • وذلك من ثلاثة محاور أولهما الواقع التعليمى على مستوى التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى ، وعلى مستوى التعليم العالى فى الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب المهنى • وثانيهما الواقع التعليمى والسياسة التعليمية لمعرفة مدى تحقق هذه السياسة فى الواقع • وثالثهما الواقع التعليمى فى ضوء خطط التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصـــــادية والاجتماعية والسياسية للوقوف على مدى خدمة الواقع التعليمى لخطط التنمية التى طرحت فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ •

أولا : الواقـــع التعليمى كميـــا :

١ ـ واقع التعليم الثـــــانوى :

لايزال التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية قائما على مبـــدأ الازدواجية بين التعليم العام (الاكاديمى) والتعـــليم الفنى بانواعـــه المختلفة ، فهذه حقيقه عاشها المجتمع المصرى ومازال يعيشها ، على الرغم من كثرة السياسات المعلنة التى تهدف الى تضييق الفجوة بين هذين النوعين من التعليم ، الا أن طبقية هذه المرحلة التعليمية لا تزال سائدة الى اليوم فهناك فئة محظوظة تلتحق بالتعليم الاكاديمى الذى يؤدى الى الجامعات والمعاهد العليا ، وفئة اخـــرى كتب عليها ان تكون من الدرجـــة الثانية بالتحاقها بالتعليم الفنى وهو التعليم المنتهى الذى يضع خريجه ، فى دائرة ضيقة لا تتيح لهم ابراز مواهبهم وقدراتهم الكامنة •

وعلى الرغم من ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص باعادة تنظيم التعليم الثانوى اعتبر التعليم الفنى مساويا للتعليم الثانوى العام ، الا ان هذه المساواة بين هذين النوعين من التعليم لم تتحقق الاى ألان • ففى الخمسينيات كان التعليم الثانوى العام يهدف الى تحقيق هـدفين رئيسين هما الاعداد لمواصلة الدراسة فى الجامعات والمعاهد العليا ومزاولة المهن المختلفة فى المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة ، بينما كان التعليم الثانوى الفنى بانواعه المختلفة يهدف الى اعـداد عمال متخصصين فى الصناعة وعمال فنيين فى الزراعة وكذلك كان يهدف الى الاعداد لاعمـال السكرتارية والمحاسبة وادارة الاعمـال (١) •

واذا كانت هذه هى صورة تنظيم التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة، فان اهداف هذين النوعين من التعليم كانت ايضا متمايزة ومختلفة • ففى الخمسينيات من هذا القرن كان التعليم الثانوى العام يهدف الى اعداد بعض طلابه للالتحاق بالتعليم العالى أو تأهيلهـم للاشـتغال بالوظائف الحكومية أو المهن الحرة وغيرها فقد ضمنت الوزارة قانون تنظيم التعليم الثانوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ النص على أن الغرض الاساسى من ذلك التعليم هو تهيئة الفرصة للتلميذ للتوسع والتعمق فى ثقافته العامة مع الاتجاه الى اعداده للدراسات العليا وغيرها من انواع النشاط المختلفة بما يناسب قدراته (٢) •

ومن هذا يتضح ان المدرسة الثانوية العامة لها وظيفتان رئيسيتان وهما الاعداد للمواطنة السليمة والوصول بتلميذ هذه المرحلة الى درجة من الكفاية العلمية تمكنه من مواصلة الدراسة فى مرحلة التعليم العالى •

أما قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فقد نص فى مـادته (٥٩) على أن الهدف من مرحلة التعليم الثانوى بالاضافة الى ارتقاء بالاعداد العـام

عقليا وجسميا واجتماعيا وقوميا تزويدهم بما يحتاجون اليه من العلوم والاداب والفنون والمهارات العلمية بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى (٣) • أما القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، فقد نص فى المادة (٢٢) على أن تهدف مرحلة التعليم الثانوى الى اعداد الطلاب للحياة جنبا الى جنب مع اعدادهم للتعليم العالى والجامعى، أو المشاركة فى الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم القومية (٤) •

ومن هذا يتضح ان القانون الاخير لا يختلف كثيرا عن القوانين السابقة باعتبار مرحلة التعليم الثانوى تؤدى هدفا هاما وهو الاعداد للتعليم العالى والجامعى ولم يشر القانون اشارة صريحة الى اعداد التلاميذ للحياة الانتاجية فى حالة عدم تمكنهم من استكمال الدراسة العالية ، وهذا قصور واضح فى القانون جعله غير معبر عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ •

أما التعليم الثانوى الفنى فقد تحدد الغرض منه فى تخريج عمال مهرة للعمل فى مجالات الحياة الانتاجية الزراعية والتجارية والصناعية ، علاوة على أنه يهىء القلة منهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا الفنية بشروط خاصة (٥) •

ولقد أدت نظرة المجتمع الى التعليم الثانوى العام الذى يتيح استكمال الدراسة العالية والنظرة الخاطئة الى التعليم الفنى باعتباره أقل مكانة من التعليم الثانوى العام الى جانب عدة عوامل اخرى تؤثر فى توزيع التلاميذ على مدارس المرحلة الثانوية المختلفة الى الضغط والاقبال الشديد على المدارس الثانوية والهروب من التعليم الثانوى الفنى برغم احتياجات البلاد الى العمالة الماهرة اللازمة لكافة المجالات • وهذا ادى الى عدم

التوازن فى القبول بالمدرس الثانوية المختلفة ويتضح ذلك من الجـــدول التـــــــالى :

جــدول رقــم (١٠)

مؤشرات القبول بالتعليم الثانوى الفنى والثانوى العام (١٩٥٢ — ١٩٧٠)

السنه	جملة المقبولين في المرحلة الثانوية	القبول بالثانوى العام: عدد الطلاب	القبول بالثانوى العام: ٪	القبول بالتعليم الفنى: عدد الطلاب	القبول بالتعليم الفنى: ٪
٥٢ — ١٩٥٣	٢١٥١٥٥	١٨١٧٨٩	٨٤,٥٪	٣٣٣٦٦	١٥,٥٪
٥٨ — ١٩٥٩	١٨٢٣٣٠	١٣١٨٨٥	٧٢,٤٪	٥٠٤٤٥	٢٧,٦٪
٦١ — ١٩٦٢	٢٥٠٩٢٢	١٣١٨٨٥	٦٤,١٪	٧٤٠٣٧	٣٥,٩٪
٦٤ — ١٩٦٥	٢٦٥٤٩٨	١٧٤٢٤٦	٦٥,٧٪	٩١٢٥٢	٣٤,٣٪
٦٩ — ١٩٧٠	٥٣٤٧٣٤	٢٩٣١٤٤	٥٤,٨٪	٢٤١٥٩٠	٤٥,٢

المصـــــدر : منير عطاالله سليمان واخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ٠ والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والمؤشرات الاحصائية، سنوات مختلفة ، وزارة التربية والتعليم ، التربية والتعليم فى عشـــر سنوات ، ١٩٦٢ ، ص ١٠٠ ٠

وبمناقشة الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

ـــ ان هناك نموا مطردا فى عدد الطلاب المقبولين فى التعليم الثانوى الفنى ، حيث بلغت نسبة القبول حوالى ٤٥,٢٪ فى عام ١٩٧٠ وذلك مقابل ١٥,٥٪ فى عام ٥٢ ـــ ١٩٥٣ ٠

— ان هناك تناقصا فى نسبة عدد المقبولين فى التعليم الثانوى العام عدد الطلاب المقبولين فى كل المرحلة ، حيث بلغت هذه النسبة حـوالى ٥٤ر٨٪ فى عام ١٩٧٠ ، مقابل ٨٤ر٥٪ فى عام ٥٢ — ١٩٥٣ .

— ويتضح من هذا الجدول ايضا ميل نسبة القبول فى كل من التعليم الثانوى العام والفنى الى الثبات الخطة الخمسية الاولى (٦١ — ١٩٦٥).

— على الرغم من النمو السريع فى حجم التعليم الثانوى الفنى حيث ارتفع من ٣٣٣٦٦ طالبا فى عام ٥٢ — ١٩٥٣ الى ٢٤١٥٩٠ طالبا فى عام ١٩٧٠ ، الا ان حجم هذه التعليم اقل من حجم التعليم الثانوى العــام الذى ارتفع فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٢٩٣١٤٤ . وبذلك اصبح التعليم الثانوى الفنى أقل حجما من التعليم الثانوى العــام . وهذا الواقــع يثير القضايا التاليـــة :

★ ترجيح كفة التعليم الثانوى العام دون التعليم الثانوى الفنى . واهتمام الدولة به عن غيره من انواع التعليم .

★ انحياز الرأى العام الشعبى تجاه التعليم الثانوى العام الذى تفضله الاباء والطلاب وتستجيب لهم الدولة عن غيره من الانواع الاخرى للتعليم الثـــانوى .

★ بقاء النظرة المتخلفة الى العمل اليدوى على اعتبار انه عمــل الطبقات والفئات الاجتماعية الدنيا فى المجتمع ، وانتقال هذه النظـــرة الطبقية الى التعليم الثانوى الفنى باعتباره تعليم عمليا .

★ اخفاق السياسة التعليمية فى تحويل النظرة الى التعليم الثانوى الفنى ، على الرغم من مرحلة البناء الصناعى التى مر بها المجتمع .

٣ — واقـــع التعليم العــــالى :

مع أن التعليم العالى فى صورته الحديثة قد بدأ فى مصر على يد محمد على منذ أوائل القرن التاسع عشر ، الا انه اتسع بعد قيام الثورة بصورة كبيرة نتيجة عوامل عديدة بعضها يتصل بالمبادىء الجديدة للمجتمع ، وفى مقدمتها مبدأ تكافؤ الفرص ، وبعضها يتصل بالحاجات الجديدة للمجتمع فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية • ولعل من اهم مظاهر ذلك اهتمام الدولة بتوفير التعليم العالى لابنائها بالتوزيع الجغرافى للتعليم العالى على مختلف المحافظات والتوسع فيه • وتنسيق قبول الطلاب بالجامعات عن طريق مكتب التنسيق منذ عام ١٩٥٢ (٦) وتخفيض الرسوم الدراسية أولا فى عام ١٩٥٦ ، وتحقيق مجانية التعليم فى جميع مراحله فى عام ١٩٦٢ ، وهذا الى جانب تشجيع الطلاب النابهين بمنحهم مكافئات شهرية ونشر الرعاية الاجتماعية والتوسع فى اقامة المدن الجامعية •

كما اهتمت حكومة الثورة بتنظيم التعليم العالى بحيث تعددت انماطه وتنوعت سبله فالى جانب الجامعات ، تم انشاء العديد من المعاهد العاليا وكذلك مراكز التدريب المهنى للحاصلين على الثانوية العامة لاعدادهـــم كفنيين وتطوير الجامعة الازهرية بما يجعلها تتمشى مع التطورات الحديثة والنمو الاقتصادى والصناعى الذى حدث فى المجتمع فوفقا للقـــانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ انشئت كليات الهندسة والزراعة والطب والادارة والمعاملات والى جانب ادخال دراسات جديدة لم تكن موجودة من قبل فى كلياتها التقليدية (٧) •

ولم يقتصر الامر على الاهتمام بالتنظيم بل حدثت تطورات فى مناهج الدراسة اخرها هى التى أقرها المجلس الاعلى للجامعات فى صيف عـــام

١٩٦١ ، وكانت تهدف الى مزيد من الاعــداد القومى وتعويض التخلف العلمى ومسايرة التطورات العلمية المعاصرة ، والترابط بين العلم والعمل ، والارتباط بواقع المجتمع بتوفير الامكانيات اللازمة للبحث العلمى •

وفى عام ١٩٦١ أنشئت وزارة مستقلة للتعليم العالى خضع لها جميع المعاهد العليا والكليات غير الجامعية وتولت هذه الوزارة الاشراف العام على الجامعات من خلال المجلس الاعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالى ، وتعتبر هذه المرحلة — بحق — بداية عهد جديد فى تاريخ التعليم العالى فى مصر ، حيث خصص — لاول مرة فى مصر — وزارة مســتقلة للتعليم العالى ترعى شئونه (٨) •

جـــــدول رقم (١١)

تطور حجم التعليم العالى فى مصــر من عــام ١٩٥١ — ١٩٧٠ *

العام الدراسى	عدد طلاب الجامعات	٪	عدد طلاب المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى	٪	جملة عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا
٥١ — ١٩٥٢	٣٥٠٢٦	٩٥,٨	١٥٢٠	٤,٢	٣٦٥٣٦
٥٥ — ١٩٥٦	٥٨٣٥٧	٩٠,٥	٦٠٧٨	٩,٥	٦٤٤٣٥
٦١ — ١٩٦٢	٩١٣٦٣	٨١,٧	٢٠٣٣٥	١٨,٣	١١١٦٩٨
٦٤ — ١٩٦٥	١١٩٣٠٥	٨١,٧	٢٦٦٠٥	١٨,٣	١٤٥٩١٠
٦٩ — ١٩٧٠	١٢٢٨٨٣	٧٨,٢	٣٤٢٠٢	٢١,٨	١٥٧٠٨٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصــاء ، والمؤشرات الاحصائية ٥٢ — ٧٠ ، سنوات مختلفة (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ص ٢٠٠ — ٢٠٣ •

★ يستبعد من هذا الجدول جامعع الازهر ومراكز التدريب المهنى والمعاهد الخاصة •

كما تظهر عناية الدولة واهتمام الافراد بالتعليم الجامعى من ارتفاع عدد المقيدين بالتعليم الجامعى من حوالى ٤١٫٠٠٠ الف طالب فى عــام ١٩٥٢ الى حوالى ١٢٢٫٨٨٣ ألف طالب فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ • والجدول التالى يوضح النمو الكمى فى اعداد الطلاب المقيدين بالجامعات والمعاهــد العليا من عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ — الى عام ٦٩ — ١٩٧٠ •

وبمناقشة الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

— ان اكبر معدل نمو بين جميع مراحل التعليم العالية ، هو معدل نمو المعاهد العالية ، حيث تضاعف عدد الطلاب فى عام ٥١ — ١٩٥٢ من ١٥٢٠ الى حوالى ٣٤٢٠٢ طالبا فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ ، بنسبة ٤٫٢٪ عام ١٩٥٢ الى ٢١٫٨٪ عام ١٩٧٠ •

— ان نسبة عدد الطلاب فى الجامعات قد انخفضت من ٩٥٫٨٪ فى عام ١٩٥٢ الى حوالى ٧٨٫٢٪ فى عام ١٩٧٠ ، وان كان معدل الانخفاض لايساوى معدل النمو فى المعاهد العليا •

— على الرغم من الزيادة السريعة والمتنامية لعدد طلاب المعاهــد العليا ، الا ان حجم عدد الطلاب بالجامعات بالقياس الى حجم عدد طلاب المعاهد العليا ، كان حوالى اربعة اضعافه ، حيث بلغ عدد طلاب الجامعات فى عام ١٩٧٠ حوالى ١٢٢٨٨٣ ، والمعاهد العليا حوالى ٣٤٢٠٢ طالبا •

— ترجع الزيادة المضطرة فى عدد طلاب المعاهد العليا الى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى تطلب الحاجة السريعة الى اعداد كبيرة من الفنيين والاخصائيين • وان المعاهد العليا تمتص أعدادا كبيرة من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة •

وتأسيسا على ذلك فانه يمكن القول ان التوسع فى التعليم العالى لم يستوعب كل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والبعض من الثانوية الفنية • والجدول التالى يوضح ذلك •

جدول رقم (١٢)

عدد الطلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية ونسبة المقبولين منهم فى الجامعات والمعاهد العليا (١٩٥١ / ١٩٥٢ – ١٩٧٣ / ١٩٧٤)

السنه	اعداد الناجحين من: الثانوية العامة	الثانوية الفنية	المجموع	عدد المقبولين فى الجامعات والمعاهد العليـــا	النسبة المئويه للمقبولين من الناجحين
٥١ – ١٩٥٢	١٣٤١٩	٣٠٥٤	١٦٤٧٣	١٤٧١٣	٨٩,٣٪
٥٤ – ١٩٥٥	٢٢٧٤٧	٣٥٦٦	٢٦٣١٣	١٨٨٦١	٧١,٧٪
٥٧ – ١٩٥٨	٢٩٦٣١	٥٨٥٤	٣٥٤٨٥	٢٠٧٨٩	٥٨,٦٪
٦٠ – ١٩٦١	٣٤١٤٩	١٥٠٥٦	٤٩٢٠٥	٢٧٤١٧	٥٥,٧٪
٦٢ – ١٩٦٣	٥١٥٤٨	٢٣٩٥١	٧٥٤٩٩	٣٦٦٦٠	٤٨,٦٪
٦٧ – ١٩٦٨	٧٥٠٩٧	٢٧١٨١	١٠٢٢٧٨	٣١٨٩٧	٣١,١٪
٦٨ – ١٩٦٩	٨٦٩٣٧	٣٥٩٨١	١٢٢٩١٨	٣٦٦٧٥	٢٩,٨٪
٧٣ – ١٩٧٤	١٢٦٢٥٨	٨٦٩٥٥	٢١٠٧١٣	٨٠٨٠٩	٣٨,٣٪

المصدر : Hyde, G. D. M., **Education in Modern Egypt : Ideals and Realities,** (London, Rautledge 8 kegan Paul, 1978) , P. 89.

ويتضح من الجدول السابق أن عدد المقبولين فى الجامعات والمعاهد العليا قد تضاعف حوالى ثلاث مرات تقريبا ، ومع ذلك فالنسبة المئويـــة للمقبولين من بين الناجحين فى المدارس الثانوية قد نقصـــت الى الثلث تقريبا من ٨٩ر٣٪ عام ١٩٥٢ الى حوالى ٣٨ر٣٪ فى عام ١٩٧٤ ، اى أن سوق العمل كان عليه ان يستوعب حـــوالى ٦٢٪ من عدد النـــاجحين فى الثانوية العامة والفنية ، وذلك على الرغم من تضيق الخناق على التعليم الثانوى الفنى ، وعدم اتاحة الفرصة كاملة امام خريجيه لمواصلة دراستهم العليا ، وقصر الفرصة على خريجى الثانوية العامة ، الا ان نسبة المقبولين من طلاب التعليم الثانوى فى الجامعات أخذت فى التناقض عاما بعد عام ، وذلك على الرغم من التوسع فى التعليم العالى الذى يعتبر المصـــــدر الرئيسى لامداد الدولة بالقوى العاملة المدربة والمؤهله فى رفع الانتاج وزيادة الدخل وهذا يترك اعدادا وفيرة من الطلاب دون تأهيل أوتدريب للعمل فى احد مجالات الانتاج المختلفة دون مواصلة استكمال الدراسة العليا مما يجعلهم عالة على المجتمـــع .

وكان الاخذ باسلوب التخطيط الاقتصادى الشامل على غرار الدول الاشتراكية يستلزم الاهتمام بالتعليم العالى فى جانبه العملى والتطبيقى اكثر من الاهتمام بالتعليم النظرى لاحتياج المجتمع الى النوع الاول لاحراز التقدم المرتقب فى خطط التنمية ، ولذلك انشأت الدولة العـــديد من المعاهد العليا ومراكز التدريب المهنى لسد احتياجات خطة التنمية . والجدول التالى يوضح تطور واقع التعليم فى المعاهد العاليا فى الفترة من ١٩٥٣ — ١٩٧٠ .

جدول رقم (١٣)

تطور حجم التعليم فى المعاهد العليا (١٩٥٣ — ١٩٧٠)

المعهد ــ الكلية	٥٢ـ١٩٥٣	٥٩ـ١٩٦٠	٦٤ـ١٩٦٥	٦٩ـ١٩٧٠
المعاهد العليا التجارية	—	١٠٩٣	٣٧٧٢	٧٦٦٧
المعاهد العليا الزراعية	—	١٤١٩	٦٤٤٨	١٦٠٢
المعاهد العليا الصناعية	—	١٣٠٤	٥٣٨٧	١١٦٣١
كليات المعلمين والمعلمات	٧٣٥	٢٢٦٤	٣٣١٧	—
معهد التربية الفنية	٢٦٦	٣٧٨	٧٤٦	٩٢٤
معهد التربية الموسيقية	٣٢٤	٢٤٣	٣٢٣	٣٠٦
كليتا الفنون الجميلة	٣٦٧	٨٥٤	١٣١٨	٢١٩٣
كلية الفنون التطبيقية	٢٧٤	١١٥٨	١٠٤٨	١٢٥٨
معاهد التربية الرياضية	٢٩٦	١٠٧٤	٣٠٨٤	٣٧٤٣
معهد الخدمة الأجتماعية	١٨٤	٤٤٤	٦٩٣	١٠٨٨
معهد الأقتصاد المنزلى	٨٠٧	٨٣٥	٦٣٧	٨٩٥
مدرسة الألسن العليا	١٦١٧	٧١٠	٦٠٤	٦٤١
الجملـــــــــة	٤٥٠٣	١١٧٧٦	٢٧٣٧٧	٣١٩٤٨

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشـــرات الاحصائية (٥٢ — ٦٧ ، ٥٢ — ٧٠) ص ٢٠١ ٠

يلاحظ من هذا الجدول ما يلى :

ــ على الرغم من الزيادة الهائلة فى الاعداد المقيدة بالمعاهد الفنية العليا فى خلال الفترة من ٥٣ ــ ١٩٧٠ ، الا ان مقارنة عدد المقيدين بالمعاهد العليا بالمقيدين بالجامعات خلال تلك الفترة يظهر ضالة هذا العدد فقد بلغت فى الاول حوالى ٣١٩٤٨ فى عام ١٩٧٠ بينما بلغت فى الثانى حوالى ١٢٢٨٨٣ اى أن المقيدين بالتعليم الجامعى يصلون الى أربعة أمثال المقيدين بالمعاهد العليا الفنية •

ــ كما يلاحظ عدم الاستقرار فى سياسة التوسع فى نوعية المعاهد العليا ، حيث نجد جملة عدد الطلاب المقيدين فى مدرسة الالسن العليا ، فى عام ١٩٥٣ حوالى ١٦١٨ انخفضت الى حوالى ٦٤١ فى عام ١٩٧٠ ، ونجد ايضا ثبات عدد المقيدين فى معهد الاقتصاد المنزلى حيث بلغت فى عام ١٩٥٣ حوالى ٨٠٧ ولم تتعد حوالى ٨٩٥ فى عام ١٩٧٠ •

ــ على الرغم من التوسع السريع فى اعداد المقبلين فى هذه المعاهد ، الا انها عجزت عن الوفاء بسد حاجات البلاد من العمالة الماهرة والفنين الاخصائيين •

ــ ولم يقتصر اهتمام وزارة التربية والتعليم العالى على المعاهد الفنية العليا وانما وجهت عنايتها ايضا الى انشاء مراكز التدريب المهنية للحاصلين على شهادة الثانوية • وقد تطورت هذه المراكز بصورة كبيرة تظهر فى الجدول الاتى :

جدول رقم (١٤)
تطور حجم التعليم فى مراكز التدريب المهنى (١٩٦٥ — ١٩٧٠)

السنوات	عدد الطلاب المقيدين بمراكز التدريب			
	الصناعية	التجارية	الزراعية	الجملة
٥٦ — ١٩٥٧	٦٢	١٤٠	—	٣٠٢
٥٩ — ١٩٦٠	١٦٦٤	١٧١١	—	٣٣٧٥
٦٤ — ١٩٦٥	١٣٦٦	١٠٦٠	٤٢٢	٢٨٤٨
٦٩ — ١٩٧٠	٤٣١٥	٩١٥١	—	١٣٤٦٦

المصـــــدر : المرجع السابق ، ص ١٩٣ •

يلاحظ من هذا الجدول أن الزيادة فى إعداد الطلاب الملتحقين بمركز التدريب المهنى وهى الفئة التى وجد بها عجز تلبيه أحتياجات خطط التنمية، زيادة متواضعة جدا ولوقيست بالزيادة فىحجم التعليم الجامعى الذى كان يتضاعف سنويا سواء فى الكليات النظرية أو العملية • ويرجع ذلك الى اعراض الطلاب عنه نظرا لمكانته الاجتماعية والاقتصادية ، والتى لم توفق سياسة التعليم أو سياسة الحكومة أن تعدلها بطرق مادية أو معنوية، وحبذت الدولة التعليم الجامعى ، وبذلك فقد ساعدت على بقاء النظـرة المتخلفة الى التعليم الفنى وكذلك بقاء النظرة الطبقية الى التعليم الذى يؤدى الى الحرف اليدوية •

ثانيا : الواقع التعليمى والسياسة التعليمية :

١ ــ التعليم الثانوى بين السياسة والواقع :

حددت السياسة التعليمية مكانة التعليم الثانوى ، بعد عام ١٩٥٢ ، حين وضحت اللجنة الوزارية ــ التى شكلت عقب قيام الثورة مباشرة والتى عهد اليها رسم السياسة التعليمية الجديدة ــ الحدود التى ينبغى ان تراعى فى التعليم الثانوى على اساس انه : « لما كان من المتعذر عمليا فى هذه المرحلة من حياة البلاد أن تتحمل الدولة اعباء التعليم فى المراحل الارقى من المرحلة الابتدائية لجميع من يرغبون فيه ، فان واجبها بالنسبة لهذه المراحل ينحصر فى تعهد ذوى الاستعدادات من أبناء الامة وبناتها لتمكنهم من مواصلة الدراسة الى اقصى حد ، كل بما يناسب استعداده وميوله ، سواء اكانت نظرية أو عملية وبصرف النظر عن مركزه المالى والاجتماعى » (٩) .

وهذه السياسة مازالت حتى اليوم الاساسى الذى تسير عليه الوزارة، يدل على ذلك ما جاء بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ من ان الاهتمام بالتعليم الابتدائى نسبة الالزام المقرره فيه مازالت تستحوذ على الاهتمام ، وتحاول الدولة جاهدة أن تحقق اكبر استيعاب ممكن للاطفال الملزمين فى سن ذلك التعليم فى أقصر وقت ممكن ضمانا للقضاء على الامية فى الأجيال الناشئة (١٠) . أما التعليم الثانوى فيأتى فى الاهمية بعد التعليم الابتدائى وتهدف السياسة التعليمية مراعاة تلبية حاجات المجتمع من خريجيه الذين يلتحقون بسوق العمل مباشرة أو يستكملون دراساتهم العليا اذا مكنتهم قدراتهم من ذلك .

وعلى الرغم من ان السياسة التعليمية للدولة تؤكد فى جميع صورها

الأهتمام بالتعليم الفنى باعتبار ان تطورنا الاقتصادى يحتم هذا الاهتمام ، الا ان التطور التعليمى فى صورته الواقعية لم يساير تماما هذا الاتجاه ، ولعل الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (١٥)

العلاقة بين اعداد المقيدين فى كل من التعليم الثانوى العام والفنى

السنه	جملة المقيدين بالثانوى العام	جملة المقيدين بالثانوى الفنى	النسبة المئويه للمقيدين بالثانوى الفنى إلى المقيدين بالثانوى العام
١٩٥٣	١٠٩٧١١	١٥٥٦٦	١٤,١٪
١٩٦٠	١٤٠٥٢٤	٦٧١٨٦	٤٧,٨٪
١٩٦٦	٢٤٤٩٧٩	١١٩٨١٠	٤٨,٩٪
١٩٦٩	٢٩٢١٠٩	١٩٧٠٥٤	٦٧,٤٪

المصدر :

Hyde, G, D. M., op - eir., pp. 89-90

ويتضح من الجدول أن النسبة المئوية للمقيدين بالتعليم الثانوى الفنى الى المقيدين بالتعليم الثانوى العام قد ازدادت عاما بعد عام ، الا ان معدل هذه الزيادة لم يساير الاتجاه المطلوب ، الذى يحتم الوفاء بحاجات انتنمية من العمال المهرة ، ويمكن ان نشير الى أهم العوامل التى تؤثر فى هذه الظاهرة فيما يلى :

أ) مازالت قيمة العمل فى مجتمعنا تحتاج الى اعادة نظر ، فقوانين

التوظف والكادر الوظيفى تعطى أهمية كبرى لنوع الشهادة الدراسية ، بصرف النظر عن نوع العمل وانتاجيته ، وتحتل الشهادة العالية المكانة الاولى فى السلم الوظيفى ســواء من حيث المرتب أو من حيث الترقى للوظائف الـــكبرى •

ب) مازال التعليم الثانوى الفنى مرحلة تعليمية مغلقة — الى حد ما — فالشروط الموضوعة لكى يلتحق خريجوه بالتعليم العالى شــروط قاسية تمنع الكثيرين من مواصلة تعليمهم العالى •

جـ) مازالت النظرة الاجتماعية السائدة للمهن العلمية أقل من قيمة المهن المكتبية مع ما يصاحب هذه النظرة من قيم واتجاهات اجتماعيـــة وثقافية تحدد مكانة الفرد ونظرة الناس اليه ، نظرة سائدة •

ولقد صدرت القوانين العديدة التى تحاول التقريب بين التعليـــم الثانوى العام والفنى ومنها القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى أجـــاز التحويل من نوع لاخر من انواع التعليم الثانوى ، اذا أعطى لتلاميـــذ الفرقتين الاولى والثانية من المدارس الثانوية الحق فى التحويل الى مدارس ثانوية من نوع اخر بشرط موافقة هيئة التدريس بالمدرســـة التى يرغب التحويل منها واليها ، بحيث الا تزيد سنة فى أول اكتوبر على ست عشر سنة لطالبى النقل الى المدارس الثانوية العلمية وعلى سبع عشر ســـنة لطالبى الدخول بالمدارس الثانوية الفنية [١١] •

غير أن هذا النص لم ينفذ فى الواقع ، فيما يتعلق بامكانية التحويل من مدرسة ثانوية فنية الى مدرسة ثانوية عامة ، اذ لم يكن من السهل على المدارس الثانوية العامة أن تقبل كل من يتقدم اليها وبالتالى لا تستطيع قبول تلاميذ التحقوا بالمدارس الفنية ، وخففوا العبء بعض الشىء عن

كاهل المدرسة الثانوية العامة • ولم يكن من السهل اجتذاب التلميذ الى المدارس الثانوية الفنية خاصة اذا كان ناجحا فى دراسته بها • كما ادى تقرير مجانية التعليم الثانوى العام الى انصراف التلاميذ انصرافا يكاد يكون تاما عن التعليم الثانوى الفنى (١٢) •

وعلى الرغم من أن قانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ قد نص فى المساواة بين أنواع التعليم الثانوى العام والفنى ، الا ان ذلك لم يحل مشكله الاقبال على التعليم الثانوى العام والانصراف عن التعليم الثانوى الفنى وهو الاتجاه الذى يستمد جذوره من الانفصال الذى كان موجودا بين التعليم العام والفنى منذ نشأة التعليم الحديث فى مصر ، والذى أكده الاحتلال البريطانى للتقسيم المصطنع بين النظر والعمل • وقد كان من المنتظر فى فترة الاستقلال الوطنى ان تتغير هذه النظرة وهذا التقسيم المصطنع ، غير ان التشريعات التعليمية فى فترة ما قبل عام ١٩٥٢ والقوانين التعليمية بعدها اكدت استمرار هذا الاتجاه •

والاقبال على التعليم الثانوى العام على حساب التعليم الثانوى الفنى يشير الى ان مشكلة التعليم الفنى مشكلة اجتماعية اكثر منها مشكلة تعليمية ذلك ان الناس قد دأبوا على عدم احترام العمل اليدوى ، ولم تنجح الثورة فى تغير هذا المفهوم الاجتماعى الطبقى وأدى هذا الاتجاه بالضرورة الى احتقار التعليم الذى يخدمه وانعدام ثقة الناس فيه ، واتجاه التلاميذ الذين يئسوا من الالتحاق بالتعليم الثانوى الفنى لدرجاتهم الصغيرة او لكبر سنهم الى الالتحاق بالتعليم الفنى •

وتأسيسا على ذلك فاننا لو قمنا بدراسة اهداف المرحلة الثانوية كما رسمتها السياسة التعليمية ، وقابلناها بواقع التعليم الثانوى لوجدنا فرقا

شاسعا بينهما ، وتميزا واضحا بين اهداف كل نوع من انواع المدارس الثانوية المختلفة . فالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، قد نص على أن الغرض الاساسى من التعليم الثانوى تهيئة الفرصة للتلميذ للتوسع والتعمق فى ثقافته العامة ، مع الاتجاه الى اعداده للدراسات العليا وغيرها من انواع النشاط المختلفة . بما يناسب قدراته (١٣) . وبعبارة اخرى يمكن القول ان وظيفة المدرسة الثانوية هى الاعداد للمواطنة السليمة على مستوى اعلى من مستوى خريج المرحلة الاعدادية والوصول بتلميذ هذه المرحلة الى درجة من الكفاية العلمية تمكنه من مواصلة الدراسة فى مرحلة التعليم العالى ، والا فانه يشغل وظائف صغرى أويعمل فى قطاعات الانتـــــاج المختلفة كما نصت المادة (٥٩) من قـــانون ٦٨ لســـنة ١٩٦٨ ، على أن الهدف من مرحلة التعليم الثانوى بالاضافة الى الارتقاء بالاعداد العام للطلاب عقليا وجسميا واجتماعيا وقوميا ، الى تزويدهم بما يحتاجـــون اليه من العلوم والاداب والفنون والمهارات العملية بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى (١٤) . وبذلك فان هذا القانون لا يختلف عن القوانين السابقة فى اعتبار مرحلة التعليم الثانوى تؤدى هدفا هاما وهو الاعداد للتعليم العالى والجامعى .

ويلاحظ ان القانون لم يشير اشاره صريحة الى الضرورة العمل على اعداد التلاميذ للحياة الانتاجية فى حالة عدم تمكنهم من استكمال الدراسة العالية ، فلا يكفى أن يذكر القانون ان هذه المرحلة تزودهم بما يحتاجون اليه من العلوم والآداب والفنون والمهارات العملية ، ، انما كان ينبغى تحديد الوظيفة الاخرى للمرحلة الثانوية ، وهى الاعداد للحياة عن طريق العمل بوسائل مختلفة : كالتدريب وادخال البرامج العمليـــة فى مختلف المناهج واعتبارها من المواد التى تدخل فى التقدير والامتحان ...الخ(١٥)

وعلى ذلك فنحن لا نبتعد عن الحقيقة اذا قررنا ان اهداف التعليم الثانوى اليوم تعجز عن مواجهة التغيير الاقتصادى والاجتماعى القائم فى مصر ، فالاهداف بعيدة عن تحقيق اعداد المواطنين اعدادا يقوم على الوفاء بحاجات المجتمع الجديد الذى يرتكز على التخطيط وتوفير العمالة الكافية للمساهمة فى تحقيق مشروعات وخطط التنمية الشاملة ولم تتغير سياسة التعليم الثانوى بالرغم من تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع بعد عام ١٩٥٢ .

وبذلك اصبحت المشكلة التى نعيشها اليوم بالنسبة للتعليم الثانوى ، الثانوى ، هى أن البلاد تواجه تغيرا اقتصاديا وسياسا ، وان طبيعة هذا التغيير تتطلب توفير العمل لكل فرد فيه حتى لا يكون عالة فى مجتمع يقوم على العمل والانتاج ، وانه لكى ينال كل فرد عملا ما يناسبه ، فلابد من ان يعد للمعيشة فى المجتمع بصفات معينة ، تحقق أهداف هذا المجتمع (١٦) . ومنذ اعلان خطط التنمية الشاملة فى عام ١٩٦٠ وسياسة التعليم الثانوى قاصرة عن اعداد يؤدى الى توفير القوى العاملة اللازمة لمشروعات الخطط وتوفير الفنيين والاخصائيين فى المجالات المختلفة وتنفيذ اعباء هذه الخطط . وفى هذا الصدد تشير دراسة اجراها معهد التخطيط القومى فى عام ١٩٦٣ عن عدد المنتظر دخولهم سوق العمل فى السنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٥ ، من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة والفنية الى ان ١٩٫٥٪ من المنتهين من دراستهم الثانوية سيتخلفون عن مواصلة الدراسة فى التعليم العالى وسيدخلون سوق العمل . وهذه النسبة لم تعد أصلا للاشتغال بمراكز الانتاج المختلفة (١٧) . كما لاحظت اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى تقريرها عن سياسة التعليم ان النظام التعليمى رغم التغيرات التى طرأت عليه لا يزال فى حاجة الى رسم سياسة متكاملة

تستجيب لمطالب المرحلة التى تمر بها البلاد فى المجالات المختلفة • ومن بين العيوب التى اشارت اليها اللجنة ان التوسع فى التعليم بصفة عامة قد سار فى اتجاه كمى دون ان يواجه بطريقة محكمة لمقابلة الاحتياجات النوعية التى تتطلبها التنمية الشاملة • فواجهت البلاد اعدادا من تخصصات لا تدعو اليها الحاجة كما واجهت نقصا فى تخصصات جوهرية ، أدت الى اخفاق فى تحقيق الاهداف الكاملة للخطط التنموية (١٨) •

٢ ــ التعليم العالى بين السياسة والواقع :

لاشك أن أهم التطورات التى طرأت على واقع التعليم فى مصر بعد عام ١٩٥٢ ، هى تلك التى حدثت فى مجال التعليم الجامعى والعالى ، والتى أسفرت عن وجود مجتمع كبير نسبيا من الخريجين فى مصر • فمنذ عام ١٩٥٢ وحتى نهاية الستينات زاد مجتمع الخريجين فى بلادنا بمعدل ٣١٥٪ فى الاداب والعلوم الاجتماعية و٣٨١٪ فى العلوم الطبيعية والتطبيقية وتوضح الارقام حتى نهايةالستينات أن ٨٠ر٦٪ من جميع المؤهلين فى الاداب والانسانيات وأن ٨٢ر٨٪ من جميع المؤهلين فى العلوم قد تخرجوا من الجامعات بعد عام ١٩٥٢ • وتصبح هذه الاقارم أكثر دلالة اذا نظرنا الى المعاهد العليا ، فقد زاد خريجو هذه المعاهد فى نهاية الستينات بنسبة ٨٧٤٪ ، وبلغت نسبة المتخرجين من هذه المعاهد ٩٠ر٧٪ بعد الثورة (١٩) •

وعلى الرغم من اعلان سياسة التعليم العالى الاهتمام بالتعليم العملى والتطبيقى ، باعتباره أقرب أنواع التعليم لاحداث التنمية المطلوبة، الا أن الواقع التعليمى فى المرحلة العالية يقرر ويؤكد ذلك تماما حيث تضاعفت الاعداد فى الكليات النظرية التى كان فيها فائض من الخريجين

عن الكليات العملية التى كات هناك حاجة ماسة لكافة خريجيها • والجدول التالى يوضح ذلك فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٨٠ • وسوف نتجاوز فترة البحث لنرى الى أى مدى كانت السياسة التعليمية مستقرة وفى اتجاهها الصحيح •

بمناقشة الجدول السابق يتضح ما يلى :

— ان عدد الطلاب المقيدين بالكليات النظرية كان ضعف العدد المقيد بالكليات العملية فى عام ٥٣—١٩٥٤ ، حيث بلغت نسبة الاولى ٥ر٦٦٪ مقابل ٥ر٣٣٪ للكليات العملية وبلغ عدد الطلاب الاجمالى للكليات النظرية حوالى ٣٥٩٤٦ فى عام ٥٣—١٩٥٤ مقابل ١٨١٤٣ فى الكليات العملية فى نفس العام •

— أخذت النسبة المئوية ترتفع لصالح الكليات العملية بدءا من عام ٥٩—١٩٦٠ وحتى عام ٦٩—١٩٧٠ ، حيث انخفضت النسبة للكليات النظرية من ٥ر٦٦٪ عام ١٩٥٤ الى حوالى ٦ر٤٢٪ فى عام ١٩٧٠ ، وفى الكليات العملية ارتفعت النسبة من حوالى ٥ر٣٣٪ عام ١٩٥٤ الى حوالى ٤ر٥٧٪ فى عام ١٩٧٠ ومن هنا نقول أن سياسة التعليم كانت توجه نحو الهدف الصحيح لخلق التوازن بين الكليات النظرية والعملية ، بل وترجيح نسبة الكليات العملية على النظرية لتحقيق متطلبات التنمية •

— بدءا من عام ١٩٧١ تغيرت النسبة مرة اخرى لصالح الكليات النظرية ، حيث بلغت حوالى ٤ر٥٣٪ فى عام ٧٤ — ١٩٧٥ مقابل ٦ر٤٦٪ للكليات العملية فى نفس العام واستمرت فى الزيادة لصالح الكليات النظرية •

— ففى عام ٧٩ — ١٩٨٠ ارتفعت النسبة ارتفاعا ملحوظا ، حيث بلغت حوالى ٢ر٥٨٪ للكليات النظرية مقابل ٨ر٤١٪ فى الكليات العملية • كما

بلغ عدد الطلاب المقيدين فى الكليات النظرية حوالى ٢٥٠٣١١ الف مقابل ١٨٠١٠٠ الف طالب فى الكليات العملية فى نفس العام ، بمعنى تضاعف العدد لصالح الكليات النظرية ، وارتفاع النسبة المئوية ايضا ارتفاعا ملحوظا لصالح الكليات النظرية •

— ويؤكد الجدول السابق ان سياسة التعليم العالى لم تسر فى اتجاهها الصحيح ، وانما سارت فى اتجاهات متعرجة ، وقد يرجع ذلك الى عدم وضوح فلسفة النظام التعليمى • كما قد يرجع الى عدم وجود خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تسير على هديها السياسة التعليمية وتحقق متطلباتها من القوى العاملة البشرية •

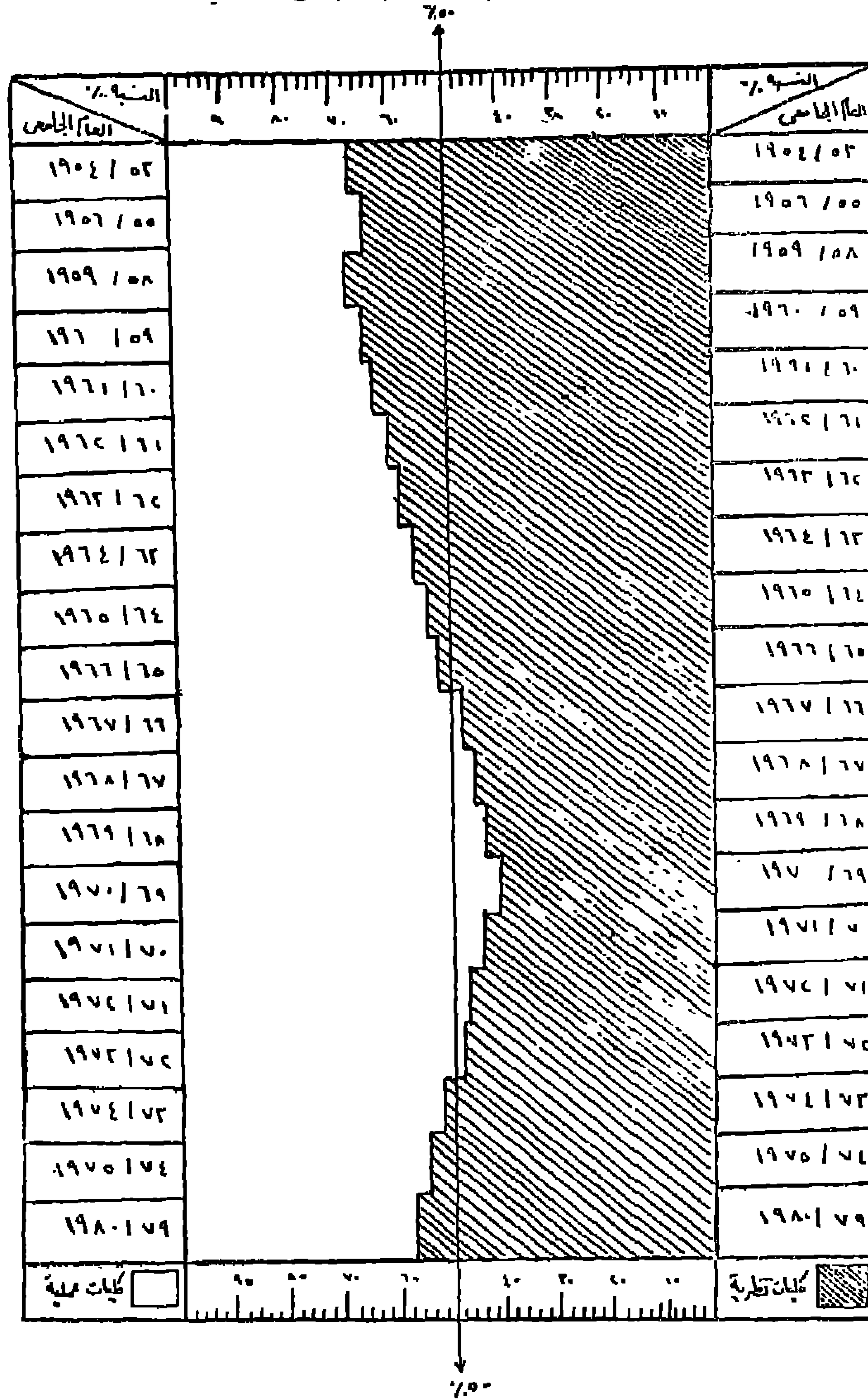
— كما يوضح الجدول السابق أن سياسة التعليم قد انتظمت الى حد ما خلال فترة الستينات بمحاولتها زيادة اعداد طلاب الكليات العملية والفنية ومحاولة الحد من زيادة الاعداد فى الكليات النظرية •

— كما يمكن ان نخلص من الجدول ان فترة السبيعينات قد شهدت توسعا كبيرا لصالح الكليات النظرية بانشاء الجامعات الاقليمية والتوسع فيها مع غياب خطط التنمية الشاملة لتطوير المجتمع وربط الجامعة به وباحتياجاته من القوى العاملة • والشكل التالى يوضح التوزيع النسبى لطلبة الكليات النظرية والعملية فى الفترة من عام ٥٣ — ١٩٥٤ الى عام ٧٩ — ١٩٨٠ •

ثالثا : الواقع التعليمى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

اتضح لنا مما سبق أن الواقع التعليمى قد تجاوز عدديا كل التوقعات التى رسمت لسياسة التعليم ، سواء فى التعليم الثانوى بانواعه المختلفة ، أو التعليم العالى ، ولم يكن الواقع التعليمى ترجمه حقيقية لسياسة

التوزيع النسبي لطلبه الكليات النظرية والعمليه في ج . م . ع (٣ مـ ١٩٨)



التعليم المعلنه ، فكل القرارات والسياسات التعليمية لم تحقق فى الواقع التعليمى بالشكل المطلوب ، وذلك سبب مضار كبيرة لخطط التنمية الطموحة التى وضعت فى تلك الفترة • ويظهر ذلك من مناقشة واقع التعليم الثانوى والعالى فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية • فلقد كان الهدف الاول من خطة تطوير التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة الاستجابه لمتطلبات خطة التنمية ، فى مناحيها الاقتصادية والاجتماعية « ان الخطة الخمسية الاولى والثانية تستهدف ان توفر حاجات البلاد المستقبلة ، من القوى العاملة البشرية المدربة والمؤهلة » (٢٠) •

١ — واقع التعليم الثانوى وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

من الطبيعى ان يكون للتعليم الثانوى دور بارز فى حركة المجتمع العميقة والشاملة نحو المستقبل لاحداث التغير المطلوب ، وان يستدعى ذلك تغييرات أساسية فى سياسة التعليم الثانوى ، واتجاهاته وأهدافه ، ليساير التغيير الاجتماعى الذى حدث فى المجتمع المصرى ، لمواجهة مطالب هذا التغيير ، وان يخطط بما يتناسب مع التخطيط العام للتربية والتعليم فى ضوء التخطيط الشامل ، وان يسهم فى مسئولية اعداد المواطنين فى مستوى الثانوى للمشاركة فى تحمل اعباء التنمية القومية ، باعتبار أن التعليم الثانوى وهو المرحلة الوسطى من السلم التعليمى ، يعد من المراحل الهامة التى تساهم فى اعداد المواطنين للحياة المنتجة •

ولقد استهدفت خطة التعليم الثانوى توفير القوى العاملة المدربة — على مستوى ذلك التعليم — التى تشارك فى تحقيق مشروعات واستثمارات الخطط فى ضوء الاعداد المقرره فى خطة التربية والتعليم ، غير أن المعدل الذى رسمته الخطط التعليمية للتعليم الثانوى لم يتحقق بالفعل بسبب

التوسع الكبير فى الاعداد الملتحقة بهذا التعليم وبصفة خاصة بعد تقرير مجانيته كاملة فى عام ١٩٦٢ ، مما افقد ذلك التعليم التوازن المطلوب فيه [٢١] • وكانت النتيجة ان واجهت الجامعات والمعاهد العليا ضغطا شديدا من خريجى التعليم الثانوى للالتحاق بها •

وبذلك لم يستطع ان يلبى كل احتياجات المجتمع من القوى العاملة فى اثناء الخطة الخمسية الاولى ، حيث بلغ العجز فى فئة الفنيين الذين تعدهم المدرسة الثانوية الفنية ومراكز التدريب المهنى فى نهاية الخطة عام ٦٤/١٩٦٥ حوالى ١٨٨٥٥٢ الف فنى بنسبة ٤٩ر٥٪ • وبلغ العجز ايضا فى فئة العمال المهرة فى نهاية الخطة حوالى ٩٩٥٧٦٤ بنسبة ٩٣ر٧٪ عامل ماهر ، مقابل زيادة فى فئة الكتبه مقدارها ١٦٦٦٧٢ ألف كتابى وبنسبة ٧٠٨ر٥٪ • ولقد ادت قلة الايدى العاملة الى عدم بلوغ قطاع الانتاج اهدافه كما جاء فى تقييم الخطة : « اننا حين بدأنا الخطة الخمسية الاولى ضمانا لبلادنا ان تستفيد بكل ما لديها من امكانيات وموارد لتحقيق التنمية الشاملة ، لم نكن نملك حينئذ الاجهزة الفنية ولا الخبرة العلمية والادارية الكافية لتحقيق برامج التخطيط الشامل كفاية وخبرة ودراية علمية» [٢٢] •

واذا كانت احتياجات المجتمع فى قطاعات الانتاج لم تتحقق الى حد كبير فى الخطة الخمسية الاولى لعدم توافر الخبرات الفنية ، فان ذلك دليل على أن التقدم الاقتصادى فى مصر بعد عام ١٩٦١ كان أسرع من نمو التعليم ، وان التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوى الفنى بصفة خاصة كان متخلفا عن مسايرة الخطة ، حيث كان اجمالى المتخرجيين من المرحلة الثانوية عام ١٩٦٤ حوالى ٥٩٠٠٠ طالب ، كانت النسبة منهم فى التعليم الثانوى العام حوالى ٦٢ر٧٪ مقابل ١٣ر٦٪ للثانوى الصناعى و١٨ر٨٪

للثانوى التجارى و٤٫٩٪ للثانوى الزراعى ، وبذلك فلقد أستأسد التعليم الثانوى العام بنسبة كبيرة يليه التجارى والصناعى والزراعى ، ومن هنا فان الخريجيين الصناعيين والزراعيين كانوا يشكلون نسبة صغيرة جـدا بالقياس للثانوى العام (٣٣) • وهذه ظاهرة خطيرة فى بلد يخطط للتنمية ويعتبر التخطيط التعليمى جزءا لا يتجزأ من التخطيط للتنمية • واذا كانت جهود وزارة التربية والتعليم فى السنوات السابقة تمثلت فى مضاعفـة عدد تلاميذ التعليم الثانوى بنوعية ، فاننا نتساءل ، هل تضاعف معـدل الانتاج فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها بنفس النسبة التى تضاعف بها عدد الطلاب فى المرحلة الثانوية • الجدول التالى يوضح ذلك •

جدول رقم (١٧)

الأنتاج الأجمالى المتحقق فى نهاية الخطة الخمسية الأولى فى مختلف القطاعات

القطاعات	قيمة الأنتاج فى سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	قيمة الأنتاج المتحقق فى السنه الخامسه ٦٤/٦٥	قيمة الزيادة فى الأنتاج فى السنه الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة المتحقق فى الخامسه عن الأساس
الزراعة	٥٨٫٦	٦٧٩٫١	٩٧٫٥	١٦٫٨
الصناعة	١٠٨٦٫٧	١٤٦٩٫٩	٨٣٣٫٢	٣٥٫٣
الكهرباء	١٨٫٤	٣٧٫٩	١٩٫٥	١٠٦٫٠
التشييد	١٠٢٫١	١٨١٫٢	٧٩٫١	٧٧٫٥
مجموع القطاعات السلعية	١٧٨٨٫٨	٢٣٦٨٫١	٥٧٩٫٣	٣٢٫٤

النقل والموصلات	١٣٦,٥	٢٠٨,٦	٧٣,١	٥٣,٩
التجارة والمال	١٦٥,٣	٢٠٩,٦	٤٤,٣	٢٦,٨
الآسكان	٧٦,٠	٨٤,٠	٧,٠	١٠,٥
المرافق العامة	١١,١	١٣,٤	٢,٣	٢٠,٧
الخدمات الأخرى	٣٧١,٢	٥٩٠,٤	٢١٩,٢	٥٩,١
مجموع قطاع الخدمات	٧٥٩,١	١١٠٦,٠	٣٤٦,٩	٤٥,٧
المجموع الكلى	٢٥٤٧,٩	٣٤٧٤,١	٩٢٦,٢	٣٦,٤

المصدر : وزارة التخطيط : تقرير متابعة وتقيم الخطة الخمسية الأولى ص ، ٧، ٩ ، ٣١ .

ويتضح من الجدول السابق ان انتاجنا قد تضاعف خلال سنوات الخطة حيث بلغت نسبة الزيادة فى القطاعات السلعية فى نهاية سنة الخطة ٣٢٫٤٪ وبلغت ٤٥٫٧٪ فى قطاع الخدمات ، ولقد وصلت الزيادة الكلية لجميع القطاعات فى عام ١٩٦٥ حوالى ٣٦٫٤٪ كما يتضح ايضا انه فى الوقت الذى زاد فيه الانتاج القومى اضعاف ما كان عليه قبل الخطة الاولى ، لم يزد عدد تلاميذ التعليم الثانوى خلال هذه الفترة بنفس المعدل الذى زاد به الانتاج القومى . وعلى ذلك فقد تخلف التعليم الثانوى عن مسايرة الخطة وعجز عن الوفاء بكل احتياجاتها ، وينتظر أن يتفاقم العجز كلما تقدمنا فى التنمية وتضاعف الانتاج القومى . ويتضح ذلك من بيانات الخطة الخمسية

الثانية ٦٤/١٩٦٥ — ٦٩/١٩٧٠ ، حيث بلغ العجز فى قطاع الفنيين ٢٢١٢٨٠ فنى بنسبة ٣٦٫٦٪ عام ٦٩ — ١٩٧٠ ، كما بلغ العجز فى نهاية الخطة الخمسية الثانيةفى فئة العمال المهرة حوالى ٥٦١٤٦٩ عامل ماهر بنسبة ٣٨٪ .

ومن ناحية اخرى فان خريجى التعليم الثانوى الفنى لم يكن اعدادهم ملائما من حيث المستوى والتخصص فى هذه المدارس الفنية لنوع الاعمال المفروض قيامهم بعد التخرج فقد أدى اغفال التنسيق بين التدريب والتعليم من ناحية ، والجهات المستفيدة من هؤلاء الخريجيين من ناحية اخرى ، الى ابتعاد غالبية الخريجيين عن حدود المواصفات المطلوبة للوظائف والاعمال المختلفة . واسباب ذلك القصور تعود حسب ما تشير اليه دراسة اللجنة الوزارية لشئون التخطيط : « من ان نظام التدريب فى التعليم الثانوى الصناعى والتجارى والزراعى يميل الى الشمول فى الوقت الذى كان يجب أن يتجه فيه الى التخصص ، فمثلا التعليم الثانوى التجارى يتركز فى تخصص واحد مما يدفع جهات أخرى متعددة الى التدريب فى تخصصات اضافية [٢٤] .

— والنمو الصناعى فى مصر وعلى الاخص فى ميدان الصناعات التحولية يتطلب توافر خبرة فنية كبيرة ، لذلك كان من الضرورى بذل عناية أكبر بمجال التدريب المهنى فى هذه المدارس وافساح الفرص امام العمال المدربيين ، وتمكينهم من الوصول الى مراكز محترمه فى المصانع فضلا عن تشجيعهم بالاجور المرتفعة . وفى ذلك المعنى أوصت اللجنة الوزارية لشئون التخطيط برفع مستوى المدارس الفنية عن طريق زيادة اجر الملاحظ الذى يتخرج من المدارس الفنية متى اثبت كفاية ومقدره ، « اذ ليس من الضرورى ان يتقاضى الملاحظ أجر يقل عن اجر المهندس متى أثبت كفاءته

بل وانه لامانع من ان يزيد أجره على أجر المهندس تشجعيا للافراد على الاقبال على هذا النوع من العمل وعلى استقرارهم فيه ، ومنعا من استمرار الاعتقاد الخاطىء عند الافراد بان التعليم الجامعى أو العالى هو الغاية الوحيدة التى يجب ان يسعى اليها كل فرد » [٢٥] .

ورغم وجود تفاوت كبير بين احتياجات البلاد من خريجى التعليم الثانوى الفنى فى سنوات الخطة الشاملة ، وبين من تخرجهـم المدارس الثانوية الفنية ، ولا يلبون احتياجات البلاد . نجد ان البلاد تحتاج الى تخصصات جديدة تشارك فى الاسهام فى تحقيق مشروعات هـذه الخطط ولا تتوفر فى انواع التعليم الثانوى الفنى ، برغم شدة الحاجة اليها فى الوقت الذى يوجد وفره فى الايدى العاملة غير المدربة وهذا ما اكده تقييم خطة السـنوات الخمس الاولى [٢٦] . ودراسـات معهـد التخطيط القـومى [٢٧] .

كما أثبتت الدراسات أن الوظائف « المكتبية » تزيد عن اللازم بكثيرا وبخاصة فى القطاع العام ، وذلك بالمقارنة بالوظائف العمالية والفنيـة فالوظائف المكتبية تمثل حوالى ١٠٪ من قوة العمل بالمقارنة بحوالى ٥٪ من الدول المتقدمة [٢٨] ويرجع العجز النسبى فى العمالة الفنية الى ظاهرتين :

الاولى : هى وجود قصور حقيقى فى الاعداد التى تخرجها المدارس الثانوية الفنية نتيجة لعدم الاقبـال على التعليم الفنى — ففى منتصـف الستينات مثلا لم يكن يتوجه الى التعليم الفنى بأقسامه التجارية والصناعية والزراعية سوى ربع عدد الحاصلين على الشهادة الاعدادية .

والثانية : هى أن العدد الاكبر من خريجى المدارس الثانوية الفنية يوجهون من قبل القوى العاملة الى الوظائف الكتابية . وقد بلغت هـذه

الظاهرة حدا خطيرا بالنسبة لخريجى المدارس الثانوية الزراعية الذين أبرزت احدى دراسات الجهاز المركزى للتدريب ان حوالى ٩٨٪ منهم يتحولون الى الوظائف الكتابية فى قطاعات الخدمات •

ومن ذلك يتبين ان التنويع القائم فى التعليم الثانوى فى الوقت الحاضر فى ضوء عرض هذه الاتجاهات يشكل مشكلة كبيرة تواجه القائمين على أمر هذا التعليم ، الذى تحتاجه البلاد فى نهضتها الاقتصادية لتوفير الأيدى العاملة المدربة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة فى البلاد [٢٩] • وأن هذا النوع من التعليم لم يلب احتياجات البلاد الفعلية من القوى العاملة المؤهلة ، ولم يخدم خطط التنمية المطروحة بالقدر المطلوب ، مما جعل هذه الخطط تخفق فى تحقيق أهدافها المنشودة •

٢ — واقع التعليم العالى وخطة التنمية الاقتصادية والجتماعية :

بدأ الاهتمام بعد عام ١٩٥٢ بربط الجامعة بالمجتمع لوضع ثمرات العلم والمعرفة فى خدمته ، والانتفاع بها فى حل مشاكله ، وتحقيق التقدم والتنمية له • على أنه لم يوضع تنظيم فعال فى هذا الشأن يسمح بتحقيق تعاون مثمر بين الجامعات ومواقع العمل والانتاج فى المجتمع • وظلت الاتصالات والعلاقات الشخصية تلعب الدور الرئيسى فى خلق فرص تعاون محدودة بين اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا والخبراء والعاملين فى مواقع الانتاج والعمل ، لخدمة قضايا التنمية فى المجتمع[٣٠]•

كما اقتصر دور المجلس الاعلى للجامعات فى مجال التخطيط من عام ١٩٥٢ — ١٩٦٠ على بعض الدراسات الفردية لموضوعات محدودة ، ولم يتصد لوضع خطة مستقبلية كاملة للتعليم العالى فى مصر تأخذ فى الاعتبار

جميع العوامل والاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لربط الجامعة بالمجتمع ٠

ولقد أسفرت الدراسات التى أجريت على الهيكل الوظيفى ، عن تخلف هذا الهيكل فى شتى القطاعات الاقتصادية عن الاحتياجات الحقيقية لهذه القطاعات من قوى عاملة مدربة من المستويات المختلفة ٠ واوضحت ان هناك خللا فى الجزء الأوسط من الهيكل الوظيفى ، بمعنى ضخامة العجز القائم فى الفنيين والعمال المهرة ومتوسطى المهارة ، حيث أن اعداد هذه الفئات غير كاف ، مما يؤكد عدم ملاحقة الهيكل التعليمى بعد عام ١٩٦٠ لمتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى وقصوره عن اعداد القوى العاملة المدربة اللازمة لمرافق الانتاج المختلفة [٢١] ٠ كما يتضح لنا من هذه الدراسة ان هناك فائضا فى خريجى بعض الكليات النظرية وعجزا فى الكليات العملية جميعها باعداد تتجاوز احتياجات خطة التنمية الشاملة ٠

هذا وقد تفاقم العجز فى نهاية الخطة الخمسية الأولى للكليات العملية ٠ حيث قدر المطلوب للقطاع العام والحكومى من خريجى هذه الكليات بحوالى ٢٧١٠٠ ألف خريج ، وكانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ١٦٠١١ ألف خريج ، أى بعجز مقداره ١١٠٨٩ بنسبة ٤١٪ ٠ وبذلك فان سياسة التعليم والواقع التعليمى لم يوفقا فى تلبية احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات من خريجى الكليات العملية ٠ وفى نهاية الخطة الخمسية الثانية قدر المطلوب بحوالى ٥٤٢٠٠ ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٥٢٣١٤ ، اى بعجز مقداره ١٨٨٦ وبنسبة ٣ر٤٪ مما ساعد على عدم تحقيق افضل النتائج فى خطة التنمية ٠ بينما فاق التعليم الجامعى فى جانبه النظرى احتياجات البلاد ، وادى فى الوقت

ذاته الى انعدام الكفاية الخارجية والداخلية للتعليم ، وضعف القـدرة على الانتاج ، مما جعل بعض مراحل التعليم تمثل نوعا من الفاقد الاقتصادى للدولة •

ومع نهاية الخطة الخمسية الاولى كان حوالى ٧٠٪ من طلبه الجامعة مقيدين فى كليات الاداب والحقوق والتجارة ، ولم يكن يوجد طلب فى السوق بالنسبة لاغلبيتهم ، كما ان هؤلاء الخريجين يشكلون مجموعة كبيرة سريعة التزايد من أفراد اصبحت مهاراتهم الى حد كبير دون الخصائص المعمارية Substandard وغير مطلوبه (٣٢) •

ومع نهاية الستينات كانت الحكومة والقطاع العام تستوعبان حوالى ٩٠٪ من خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، وكانت النسبة المتبقية تتألف من طلبه غير مصريين أو زوجات قررن البقاء فى المنزل ، مما ترتب عليـه اكتظاظ الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام بالعاملين ، فاصبح حوالى ٨٨٪ من القيادات الادارية حاصلين على مؤهلات عالية بالمقارنة بحوالى ٧٥٪ فى الولايات المتحدة الامريكية وحوالى ٦٣٪ فىبريطانيا (٣٣) ولقـد زاد عدد المعينين بالجهاز الحكومى بنسبة ٧٠٪ فى الفترة منذ ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، وقد كان من بين اسباب هذا التضخم ما تضـمنته « القـرارات الاشتراكية » فى الستينات من مجانية التعليم بكافة مراحله واتاحته لجميع ابناء الشعب ، وكذا تعهد الدولة بتعين كافة الخريجين •

ونستطيع ان نحدد بوضوح مجموعة من الشواهد التى تدل على وجود اختلالات وتناقضات واضحة سببها النظام التعليمى السائد فى هذه الفترة ومن اهمهـا :

أ) بلغت الزيادة فى العمالة للقطاعات السلعية بنسبة ٦٩,٥٪ من

الزيادة الاجمالية بالمقارنة بزيادة مقدارها ٤ر٣٠٪ فقط لقطاع الخدمات •

ب) وكذلك زيادة عدد الوظائف الادارية من ٧٧٠ الف الى ٠٣٦ر١ ألف وظيفة على حين انخفضت عدد الوظائف العمالية من ٢٥٥ الف الى ٢٤٣ الف وظيفة •

جـ) زيادة الوظائف الادارية التى تحتاج الى تأهيل جامعى بنسبة تفوق كثيرا نسبة الزيادة فى الوظائف الادارية والكتابية المتوسطة • فعلى حين يمثل خريجو الجامعة فى مصر اكثر من ١٤٪ من الموظفين ، نجد ان الحاصلين على تعليم متوسط لا يمثلون سوى اقــل من ٥٪ من موظفى الادارة • والواقع ان هذه علاقة عكسية تماما لعلاقة التناسب بين خريجى الجامعات وخريجى الثانوى • ففى البلاد المتقدمة تتراوح النسبة بيــن ١ : ٣ أو ١ : ٥ (٣٤) •

ونستطيع القول ان واقع التعليم العالى لم يلب احتيــاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقدر المطلوب وذلك يؤكد قصور وظيفة التخطيط العام ، فلا توجد خطة أو تصور واضح ومحدد لاحجام وانواع ومستويات التعليم الجامعى المطلوب للتنمية ، وتوزيعه الجغرافى على الاقاليم المختلفة •

عدم وجود خطة متكاملة للوفاء باحتياجات مصر من الاطباء بنوعياتهم المختلفة والمستشــفيات والمـرضين والفنيين • واحتياجات البــلاد من الكفايات اللازمة للقيام باستصـــلاح الاراضى واســتزراع الصـــحراء ، والتصنيع الغذائى وتكنولوجيا الصناعات الغذائية والصناعات الزراعيــة عموما • وتكنولوجيا البناء ، وهندسة وتكنولوجيا صناعات توليــد الطاقة غير التقليدية ، وتحويلها الى طاقة حرارية وكهربية وديناميكية وتخــزينها ونقلهــا •

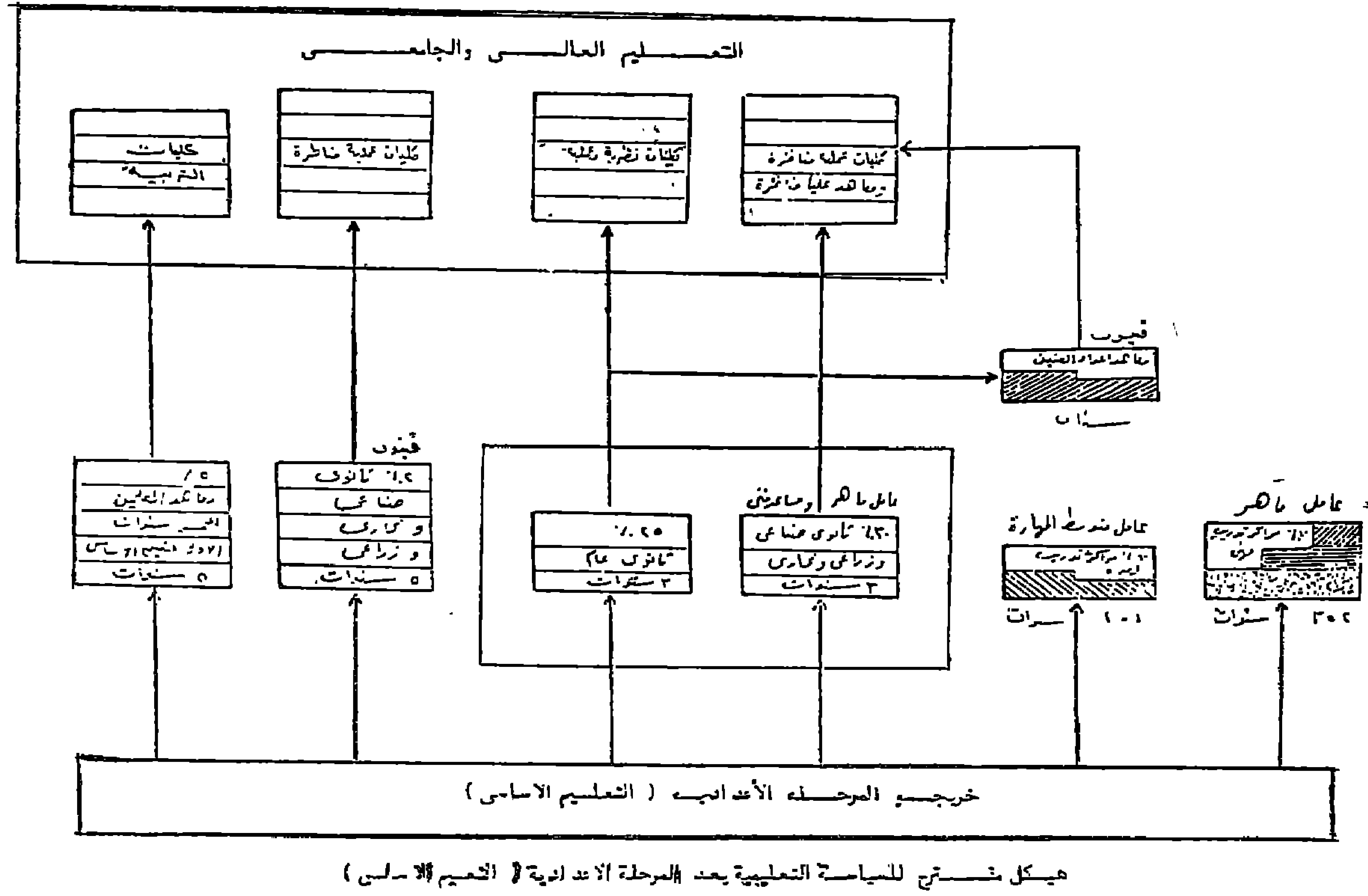
كما لا توجد أيضا خطة واضحة ومحددة للوفاء باحتياجات مصر من الكفاءات العالية فى مجال المصارف والتأمينات على اختـلاف أنواعهـا • والبرمجة والحسابات الالية ، والسياحة وخدماتها والاعمال الفندقية[٣٥]•

وغنى عن البيان أن تخريج أى نوع من هذه الكفايات يحتاج الى فترة تبلغ خمسة عشر عاما تقريبا ، فمدة الدراسة بالجامعة تتراوح بين ٤–٦ سنوات ، واعداد أعضاء هيئة التدريس يحتاج الى نفس المدة تقريبا واقامة المنشآت والمختبرات اللازمة وتجهيزها يحتاج — بالمعدلات الحـالية فى مصر — الى حوالى ١٠ سنوات تقريبا[٣٦] •

واذا انتقلنا الى وظيفة التنسيق والتكامل بين التخطيط العام للتعليم الجامعى والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نجدها تكاد تكون معدومة ، أو تمارس فى حدود ضيقة جدا • وكذلك الحـال بالنسبة للوظائف التنظيمية والرقابيـة والتنمية والمتابعـة على مسـتوى الادارة العليـا •

خاتمـــة :

من خلال ما سبق نستطيع أن نخلص الى أن الواقـع التعليمى على المستوى الثانوى بأنواعه المختلفة والجامعى بجانبه النظرى والعملى قـد لعب دورا له جوانبه الايجابية والسلبية فى خطط التنمية الشاملة ، ممـا جعلها تخفق فى الوصول الى أهداف التنمية المنشودة فى هذه الخطط ، واذا كان للتعليم وسياسته وواقعه دور سلبى فى التنمية فلقد كان له دور سلبى فى ترجيح كفة التعليم العام والجامعى دون التعليم الفنى والحرفى ، ممـا أكد بقـاء النظرة الطبقية للتعليم وشكل عبئا على الاقتصاد القومى • كما لعبت القيادة السياسية دورا واضحا فى ذلك الاتجاه بتأكيدها تلك النظرة والعمل على تدعيمها واستمرارها •



هيكل مقترح للسياسة التعليمية بعد المرحلة الاعدادية (التعليم الاساسي)

(١) وزارة المعارف العمومية ، القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم التعليم الثانوى (القاهرة ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥١) الباب الاول ، « احكام عامة » .

(٢) وزارة المعارف العمومية ، قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى ، (القاهرة : مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٣) المذكرة الايضاحية .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام (القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٨) مادة (٥٩) .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم الثانوى (القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨١ ص ٩ مادة ٢٢ .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الفنى (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٦) مادة (١) .

(٦) عبد الفتاح اسماعيل ، تطور التعليم العالى فى عهد الثورة ، تقرير مقدم الى مؤتمر المعلمين العرب (الاسكندرية : اغسطس ، ١٩٦٥) ص ٧ .

(٧) وزارة التعليم العالى ، التعليم العالى فى عشر سنوات (القاهرة : وزارة التعليم اعالى ، ١٩٦٢) صص ١٤ — ١٥ .

(٨) محمد حمدى النشار ، هياكل وانماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر (اسيوط ، جامعة اسيوط ، ١٩٧٨) ص ٤٨ .

★ يستبعد من هذا الجدول جامعة الازهر ومراكز التدريب المهنى والمعاهد الخاصة .

(٩) اسماعيل القبانى ، دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر (القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٥٨) ص ٢٩٥ .

(١٠) وزارة التربية والتعليم ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٨) ص ٢ .

(١١) وزارة المعارف العمومية ، قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، مرجع سابق ، مادة ١٠ ، ١٧ .

(١٢) نبيل عامر ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١) ص ٢٢٩ .

(١٣) محمد سمير حسانين ، التعليم الثانوى — ماضيه وحاضره ومستقبله — (طنطا : مطبعة سعيد ، ١٩٧٨) ص ٥٥ .

(١٤) وزارة التربية والتعليم ، القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، الباب الرابع .

(١٥) نبيل عامر ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، صص ٢٣٠ — ٢٣٢ .

(16) I . H. Adb — El Rahman, **Manpower Planning in the U. A. R.** (Cairo, I. N. P., 1963), P P. 6 — 14 .

(١٧) معهد التخطيط القومى ، بحث عن العمالة والتعطل بين المتعلمين من حملة الشهادات العليا والثانوية وما فى مستواهما (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٣١٥ مايو ، ١٩٦٣) ص ٢٩ .

(١٨) وزارة العمل ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(١٩) نزيه نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، صص ٤١ — ٤٣ .

(★) تشمل هذه الاحصائيات طلاب جامعة الازهر .

(٢٠) حسين سعيد ، وزير التعليم العالى ، مؤتمر وزارء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية (المملكة الليبية : طرابلس ١٩٦٦) صص ١١٠ — ١١١ .

(٢١) منصور حسين وكرم حبيب ، التخطيط للتنمية (القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٠) ، صص١٠٥ — ١١٠ .

(٢٢) احمد ابو اسماعيل ، بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر (القاهرة: معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٣٢ ، مايو ١٩٦٤) صص٤٠ — ٤١ .

(٢٣) Mostafa, M. Metwally, **A Comparative Study of the Reorganisation of Secondry Education in the U. S. A., England and Sweden after 1945 with feference to emerging policies in the A. R. E.,** (Thesis submitted to the univ. of London, Inst. of Education, for the degree of PH. D., 1979), P . 121

(٢٤) احمد ابو اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢٦) احمد فهمى ، نقد وتحليل الخطة الخمسية الاولى للتربية والتعليم (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٦٨ ، ١٩٦٦) ص ١٠٣ .

(٢٧) معهد التخطيط القومى ، بحث من العمالة والتعطل بين حملة الشهادات العليا والمتوسطة وما فى مستواهما ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢٨) نزيه نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٦١

(٢٩) Mostofa. M. Metwally, op. Cit., P. 162.

(٣٠) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وانماط التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣١) ابراهيم عصمت مطاوع ، اصول التربية (القاهرة : دار المعارف ١٩٧٩) ص ١٠٦ .

(٣٢) Jamess. Coleman, **Education and Political Development** (Princeton, N . J., Princeton University press, 1965), P. 187.

(٣٣) نزيه نصيف الايوبى ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٣٤) سعد الدين ابراهيم واخرون ، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ — ١٩٧٧ (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) صص٢٣٠ — ٢٣٥ .

(٣٥) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق ، صص ١٠٢ — ١٠٣

(٣٦) Ibrahim, E . Metaweh, **Requirements of Educational Planning in the Arab world,** (University of Tanta, Faculty of Education, 1977) , P.P. 10 - 13.

كلمـــــة لابـــــد منهـا

هذه الدراسة هى أطروحه رسالة الدكتوراه ، نال بها المؤلف درجـة دكتوراه « الفلسفة فى التربية » أصول تربية ، من كلية التربية ، جامعـة طنطا عام ١٩٨٢ • وأشرف على الرسالة الاستاذ الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع • أقدمها كما هى دون تعديل او اضافة ، وهى كتبت فى الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨١ • وعلى الرغم من أن محررها الرئيسى يقوم على أساس نظرية « رأس المال البشرى Human Capital Approach » التى التى سادت عقد الخمسينات والستينيات من هذا القرن ، الا ان المؤلف لم يعد يقتنع بجدوى هذه النظرية « المدخل » فى واقع البلدان الرأسمالية المختلفة ، حيث ان هناك نظريات وأطروحات جدت فى السبعينات فى ظل سطوه النظام الرأسمالى العـالمى ، وهيمنته على النظـم الاقتصـادية والسياسة للبلدان المتخلفة — التابعة •

كما يود المؤلف ان يشير الى ان الهامش المتاح من الحرية البحثية داخل الجامعة — الحرية الاكاديمية — لم يكن يسمح بطرح وجهة نظر المؤلف كاملة حول القضايا التى عالجتها الدراسة • وأخـيرا يسـجل المؤلف شكره وتقديره للاستاذ الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع استاذ ورئيس قسم أصول التربية وعميد كلية التربية جامعة طنطا السابق لما قدمه للمؤلف من عون ومساعده كانت حافزا لانجاز هذه الدراسة بصورتها الحالية•

دراســـات وابحاث للمؤلف

اولا : الدراسات والبحوث :

١ ـــ **نحو فلسفة عربية للتربية** مجلة **(المستقبل العربى)** ، مركز دراسات الوحدة العربيـــة ، بيروت ، العدد ٥٥ سبتمبر ١٩٨٣

٢ ـــ **التربية والبنية الاجتماعية فى البلدان المتخلفة** مجلة **(التربية المعاصرة)** ، رابطه التربية الحديثة ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٤

٣ ـــ **تعليم الفلسطينين بين التربية التقليدية والتربية الثورية** مجلة **(شئون عربية)** جامعة الدول العربية ، العدد ٣٦ ، فبراير ١٩٨٤

٤ ـــ **مشكلة الامية وفاعلية النظام السياسى فى مصر** ورقة بحثية قدمت الى مؤتمـــر **(الديمقراطية والتعليم فى مصر)** الذى انعقد بجريدة الاهرام فى الفترة من ٢ــ٥ ابريل ١٩٨٤ بين رابطه التربية الحديثة ومـــركز الدراســـــات السياسيـــــة والاستراتيجية بالاهرام .

٥ ـــ **البحوث الاجنبية المشتركـــة وخرافة تطوير المجتمع المصرى** مجلة **(التربية المعاصـــرة)** ، رابطه التربية الحديثة ، العدد الثـــانى سبتمبر ١٩٨٤ .

٦ ـــ **التربية والتبعيـــة فى مصـــر** مجلة **(التربية المعاصرة)** رابطـــة التربية الحديثة ، العدد الثالث ، مايو ١٩٨٥ .

ثانيـــــا : الكتب :

١ ـــ **دراسات فى التربية المقارنة** ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٣.

٢ ـــ **مفاهيم أساسية فى التربيـــة** ، دار المعارف الحديثة ، ١٩٨٤

٣ ـــ **التعليم والتحديث** ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٤

المحتـــويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

رقــم الايــداع بدار الكتب ٤٦٠٢ / ١٩٨٥

الترقــيم الدولى ٨ ــ ١٤٠٧ ــ ٢ ــ ٩٧٧

طبــع بمطابــع جريــدة السفير
٤ شارع الصحافة ــ أسكندرية

١١١٢٨٩٩٧

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة

الناشر منطقة الاسكندرية ٤٢ ش سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشية)